

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org



الأزمة المالية العالمية
وإعادة رسم خريطة التوجهات الاقتصادية الخليجية

London

Head Office : Davina House, 137-149 Goswell Road, London, EC1V 7ET

Tel: 0044207 490 7101 Fax: 0044207 490 7102

Email: (IBM) gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 428, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485. Fax: +00973 17741465.

Email: gcssbnr@batelco.com.bh

الأزمة المالية العالمية وإعادة رسم خريطة التوجهات الاقتصادية الخليجية

لعبت أزمة الرهن العقاري الأور-أمريكية، وما أعقبها من انهيارات متعاقبة ومكثفة للمؤسسات المالية العالمية، لاسيما الأمريكية والأوروبية منها- دورا رئيسيا في دفع دول مجلس التعاون الخليجي لإعادة رسم خريطة توجهاتها الاقتصادية الخارجية.. ويبدو أن التحرك الأول كان في اتجاه تعليق التفاوض مع الاتحاد الأوروبي بشأن إقامة منطقة تجارة حرة معه، وذلك في مقابل الاتجاه نحو الاستثمار في دول جنوب شرق آسيا، بل وإقامة مناطق تجارية حرة معها، إضافة إلى تعزيز حجم التجارة بين دول المجلس، وهو الأمر الذي أثار العديد من التساؤلات حول الأسباب الكامنة وراء تلك التوجهات وجدواها ودلالاتها.

على الرغم من إرجاع البعض قرار مجلس التعاون الخليجي تعليق التفاوض مع الاتحاد الأوروبي بشأن إقامة منطقة تجارة حرة معه لحين موافقة الأخير على وضع خطة عمل وجدول زمني للتوقيع على الاتفاق النهائي - إلى أسباب تتعلق بالشروط التي يفرضها الاتحاد، ويصر فيها على الخلط بين السياسة والاقتصاد، إلا أنه بنظرة أكثر واقعية سيتضح أن القرار إنما اتخذ انطلاقاً من أسباب اقتصادية في الأساس.

فدول مجلس التعاون رأت أن الأزمة المالية التي ضربت الاقتصاد الأوروبي قد نالت كثيرا من قوته، وهو ما تشير إليه توقعات المحللين من أنه عانى خلال العام 2008 من انخفاض في معدلات النمو على خلفية ما خسرته المصارف الأوروبية الكبرى، وعلى رأسها: بنك "برادفورد-برينلي" البريطاني للإقراض؛ مؤسسة "فورتيس" المصرفية الدانماركية -البلجيكية؛ بنك "ديكسيا" الفرنسي -البلجيكي، فضلاً عن أن هذه الأزمة أظهرت في أحد جوانبها مدى تفكك النظام الاقتصادي الأوروبي، وذلك عندما قامت أيرلندا من طرف واحد بضمان كل الإيداعات في مصارفها الخاصة لتهدئة توتر المدخرين، وهي الخطوة التي جذبت الأموال الباحثة عن ملاذ آمن من جميع دول الاتحاد، بعيدا عن البنوك الأخرى، مما ترك انطبعا بالفوضى، وأرسل إشارات مربكة إلى الأسواق المالية المتعاملة مع الاتحاد الأوروبي.

وزادت الصورة سوءا عندما فشل الاتحاد في التنسيق مبكرا من أجل مواجهة الأزمة، مما أدى إلى زيادة تأثيرها على اقتصاده والذي من المتوقع أن يدخل في مرحلة ركود في المستقبل القريب، إضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة بين مواطنيه.

وهو الأمر الذي سينعكس بطبيعة الحال بالسلب على كل الدول التي ترتبط بعلاقات تجارية قوية مع الاتحاد الأوروبي، لاسيما دول الخليج؛ حيث من المرجح أن تتسحب الاستثمارات الأوروبية منها سواء الموجودة بالفعل أو تلك التي كان من المخطط قدومها إليها، والتي تتركز أغلبها في قطاعات تمثل مصدر دخل أساسي للدول الخليجية كالقطاع التجاري والمصرفي والعقاري والنفطي، وهو ما يعني أموالاً ضائعة على المنطقة الخليجية كانت ستساعد في دفع عملية التنمية.

كما أنه كان من الواضح أن الطريقة التي اتبعتها الدول الغربية لمعالجة الأزمة المالية، ما هي إلا محاولة لاستغلال الأموال العربية المهاجرة؛ حيث انصب تركيزها على ضرورة مشاركة الدول النفطية الخليجية في جهودها من أجل مواجهة الأزمة من خلال ضخ مزيد من الاستثمارات العربية إليها، تتنوع ما بين استثمارات خاصة يمتلكها أفراد وبين صناديق سيادية تمتلكها حكومات، وذلك بدعوى أن الأسعار القياسية للنفط كانت أحد الأسباب وراء وقوع الأزمة، فضلاً عن إمكانية أن تصبح الصناديق والأموال العربية عرضة لعمليات التأميم التي اتبعتها بعض الدول الأوروبية مؤخراً.

وعلى هذا الأساس لم يعد الاتحاد الأوروبي بالنسبة لدول مجلس التعاون، على الأقل في الوقت الراهن، يمتلك الميزة النسبية التي دفعتها للاستمرار في مفاوضات معه لمدة تقترب من 20 عاماً، ولذلك قامت بتعليق المفاوضات معه لحين وضع خطة عمل وتحديد جدول زمني للتوقيع النهائي على الاتفاق، وذلك إدراكاً من دول المجلس للفوائد التي سيجلبها عقد اتفاق التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي؛ حيث سيسمح بحرية دخول الصادرات الخليجية دون قيود لدول الاتحاد، والتي تعد من أكبر الأسواق الاستهلاكية في العالم بحجم 450 مليون نسمة، الأمر الذي من شأنه إصلاح حالة الخلل التي شهدتها الميزان التجاري بينهما لصالح الاتحاد، إذ تستهدف الاتفاقية رفع كامل الضرائب التي تفرضها الدول الأوروبية على وارداتها من دول الخليج والتي تتراوح بين 5.5%، بحيث يتم رفع هذه الضرائب تدريجياً ابتداءً من تاريخ إبرام الاتفاقية، وكان من المتوقع أن تزداد حصة المنتجات المصنعة والمعالجة من صادرات دول المجلس إلى دول المجموعة الأوروبية بنسبة قد تصل إلى 20%، وإيجاد انسياب منتظم ودائم للصادرات الأوروبية من الصناعات الإلكترونية المتقدمة أو المعدات الثقيلة أو السيارات وغيرها إلى الأسواق الخليجية.

كما كانت سستي ح تلك الاتفاقية تقديم مزيد التسهيلات والضمانات التي تكفل اجتذاب الرساميل الأوروبية، وذلك من خلال إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية الثنائية للتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات الأجنبية مع العديد من دول مجلس أوروبا، بما تحمله معها من التقنية المتقدمة وفتح المجال أمام المشروعات المشتركة في بعض الصناعات الأساسية كالألومنيوم والبتروكيماويات، وذلك لأن هذا النوع من الاتفاقيات يعد بمنزلة غطاء من الحماية القانونية للاستثمارات الأجنبية وله فاعلية ملحوظة في اجتذابها ، ولا يجب أن يغيب عن الأذهان أيضا التأثيرات الإيجابية غير المباشرة على المواطن الخليجي؛ حيث ستؤدي تلك الاتفاقية إلى زيادة المشروعات، وبالتالي التخفيف من حدة البطالة ورفع مستوى المعيشة للفرد، مما يعود بنتائج إيجابية على الاقتصاد الخليجي ككل.

وفي المقابل من كل ذلك وجدت دول مجلس التعاون أن من أهم الحلول العاجلة التي يجب أن تتبعها الآن هو البحث عن البدائل من خلال الاتجاه نحو الاقتصادات الآسيوية، وذلك بفتح آفاق جديدة من التعاون معها؛ بحيث يتم جذب الاستثمارات الآسيوية للإفادة منها في دعم التنمية، وتوطين الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تتميز بها هذه الاقتصادات، وبالتالي استيعاب مشكلة البطالة التي تجاوزت 20% في بعض الدول الخليجية، وتوسيع القاعدة الاقتصادية فيها، في مقابل قيام الاقتصادات الآسيوية بدور الملجأ الآمن لرؤوس الأموال والاستثمارات الخليجية بحكم انتمائها إلى فئة الاقتصادات النشيطة، الأمر الذي سيعود بالفائدة على الجانبين، وذلك بدلاً من تركيز أكثر من 1.4 تريليون دولار من الثروات الخليجية في أوروبا والولايات المتحدة اللتين تواجههما الكثير من الصعوبات الاقتصادية، وهو الأمر الذي تجسدت أولى خطواته خلال قمة مسقط في 29 المجلس ديسمبر 2008؛ حيث رحب القادة الخليجيون بالتوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بين دول وسنغافورة.

كما أن هناك نوايا ومفاوضات لتوقيع اتفاقية تجارة مماثلة مع الصين التي تعد من أكبر الأسواق الاستهلاكية في العالم؛ حيث تضم أكثر من 1.3 مليار نسمة، الأمر الذي يوفر فرصا ضخمة أمام الصادرات الخليجية، مما يعزز من احتلال دول الخليج مكانة الشريك التجاري الأكبر للصين من بين الدول العربية؛ حيث ارتفع حجم التبادل التجاري بين الطرفين منذ منتصف الثمانينيات ليصل إلى أكثر من 12 مليار دولار في العام 2003 بعد أن كان لا يتجاوز مليار

دولار، ثم إلى 20 مليار العام 2004، ثم 33.8 مليار دولار العام 2005، و44.944 مليار دولار عام 2006، لينمو أخيراً بما نسبته 20% في نهاية العام 2007؛ أي بزيادة 17.3 مليار دولار.

وعلى الجانب الخليجي البيني اتخذت دول مجلس التعاون خطوات جادة نحو تطبيق مشروع السوق الخليجية المشتركة من أجل تعزيز مستويات التجارة البينية بين الدول الأعضاء ، وهو ما تجسد في مصادقة قادة دول المجلس في ختام قمة مسقط على الوحدة النقدية التي تستهدف طرح عملة موحدة لدول المجلس، بما يحقق تقارب أوثق وروابط أقوى في منطقة العملة الموحدة ، فضلاً عن بناء المزيد من المؤسسات الخليجية المشتركة بغية تأكيد التعاون الفني والاقتصادي مثل "مؤسسة الخليج للاستثمار"، و"هيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون"، و"مركز التحكيم التجاري"، و"هيئة الربط الكهربائي لدول آسيا"، و"مكتب براءات الاختراع"، و"الشبكة الخليجية للربط بين شبكات الصرف الآلي بدول المجلس".. ولا شك أن تعزيز هذا التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي يعزز مواقفها التفاوضية داخل منظمة التجارة العالمية، وتجاه الدول والتكتلات الإقليمية الأخرى، ويمكنها من الحصول على الامتيازات التفضيلية التي تمنحها المنظمة للتكتلات الاقتصادية.

وحرصاً على تكامل المنظومة اتجهت دول المجلس نحو دعم توجهات القطاع الخاص في ارتياد مختلف المشروعات الاستثمارية وإعطائه الدور الأكبر والأهم في قيادة توجهات التنمية الاقتصادية، كما تعيد النظر في العديد من السياسات الاقتصادية خاصة في مجال تق ديم الدعم للمشاريع الوطنية الصناعية والزراعية وتوسيع مجالات الاستثمار أمام المستثمرين الأجانب بدرجة أكبر ، لأن الأمر يستوجب إعادة هيكلة الاقتصاديات الخليجية؛ بما يؤهلها لمجابهة التطورات العالمية وتنويع مصادر دخلها وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر أساسي لإيراداتها الخارجية. وأخيراً، يبدو أن هناك تحركاً خليجياً جاداً بضرورة تغيير بوصلة التوجهات الاقتصادية على الأقل في المديين القريب والمتوسط، انطلاقاً من إدراك لخصائص البيئة الاقتصادية العالمية والتي تتطلب المرونة في وضع الخطط وتغيير الاتجاهات لمواكبة التغيرات ومواجهة تحديات بحجم الأزمة المالية الراهنة، بما يشكل خروجاً من أسر السياسات الاقتصادية التقليدية، وذلك بالانفتاح على أكثر من مسار بشكل متواز ومتسق، وذلك دون السير وراء سراب إقامة منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي، مع الأخذ في الاعتبار أن نتائج هذه التوجهات لن تتضح معالمها بسرعة، بل وتحتاج إلى روية في التعاطي معها.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcass-eg.org



الاقتصاد في دول مجلس التعاون الخليجي 2009
بين التفاوض والتشاور

London

Head Office : Davina House, 137-149 Goswell Road, London, EC1V 7ET

Tel: 0044207 490 7101 Fax: 0044207 490 7102

Email: (IBM) gcass@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 428, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485. Fax: +00973 17741465.

Email: gcassbnr@batelco.com.bh

الاقتصاد في دول مجلس التعاون الخليجي 2009

بين التفاؤل والتشاؤم

في ظل عصر يعد العام الواحد فيه حلقة أساسية في إعادة ترتيب أولوياته وأيديولوجياته الاقتصادية، مرت الساحة العالمية والإقليمية خلال عام 2008 بأحداث تنبئ بحدوث تحول جديد في موازين القوى الاقتصادية سواء على مستوى معدلات النمو الاقتصادي أو حركة التبادلات والاستثمارات الدولية.

فعلى سبيل المثال لم تعد الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، هي الأقوى اقتصاديا؛ حيث شهدت خلال العام 2008 أزمة هي الأخطر من نوعها. وبالرغم من تحرك هذه الدول لمواجهة تلك الأزمة، إلا أنه بات من المؤكد دخول اقتصادياتها في مرحلة ركود خلال الفترة المقبلة؛ إذ توقع تقرير لـ "معهد التمويل الدولي"، ومقره واشنطن، تراجع الاقتصاد العالمي خلال عام 2009 بنسبة 0.4% بعد أن حقق نسبة نمو في عام 2008 بلغت 0.2%، وهو ما يرجح تعرضه لأكبر حالة انكماش تصل نسبتها إلى 1.3% خلال عام 2009، ويعزز من ذلك توقع المعهد تأثر الاقتصاديات الناشئة أيضا مثل الصين والهند والبرازيل بشدة بالأزمة بحلول منتصف سبتمبر 2009؛ حيث سترجع نسبة النمو في تلك الاقتصاديات إلى 3.1% بعد أن كانت قد حققت نموا وصل إلى 5.9% خلال العام الحالي.

والمشهد على الساحة الخليجية يبدو مختلفا إلى حد ما بسبب تناقض الأداء الاقتصادي، ففي الوقت الذي توسع فيه النشاط الاقتصادي لفترة زمنية طويلة نتيجة لوصول أسعار النفط إلى مستويات قياسية، مما أدى إلى تدفق كم هائل من الاستثمارات وتراكم مزيد من الثروة في المنطقة، إلا أنه سرعان ما انقلب الحال بسبب الأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار النفط بشكل دراماتيكي، فقد تم تأجيل تنفيذ بعض المشاريع أو إلغاؤها، فيما بدأت بوادر شح السيولة المحلية تظهر، وانهارت أسواق الأسهم الإقليمية إلى أدنى مستوياتها. وفي هذا الشأن، تصدرت بورصة دبي قائمة الانخفاضات؛ حيث سجلت تراجعا بنحو 72% تلتها بورصة السعودية بتراجع قدره 57% ثم جاءت أبو ظبي في المركز الرابع بانخفاض قدره 47%، فيما وصلت طفرة العقارات في المنطقة إلى نهايتها بصورة فجائية.

هذا التناقض في النشاط الاقتصادي لدول المجلس خلق وجهتي نظر بشأن الأداء الاقتصادي لهذه الدول خلال العام 2009 ما بين وجهة نظر متفائلة وأخرى متشائمة؛ فبالنسبة للأولى فقد رجحت بقاء اقتصاديات المنطقة قوية، معللة ذلك بأن تأثير الأزمة المالية العالمية سيظل محدودا ويسهل احتواؤه، يعتمد على ما أقره تقرير التوقعات الاقتصادية العالمية لـ "صندوق النقد الدولي" والذي نشر الشهر الماضي؛ حيث أكد أن نمو مجموع الناتج المحلي الإجمالي المقدر للاقتصاديات المتقدمة مجتمعة بلغ 0.1%. وبالمقارنة مع ذلك، فإن التوقعات الخاصة بنمو الناتج المحلي الإجمالي

لمنطقة الخليج تقدر بمعدل 6.6%، وهو ما يضع المنطقة على قمة منحني النمو للأسواق الناشئة الأخرى، مما يعكس مرونة سياساتها الاقتصادية التي اتخذتها لمواجهة الأزمات الخارجية، وقد أرجع التقرير ذلك إلى الدور المتزايد للاستهلاك الخاص - الذي يعد من أهم الخصائص الاقتصادية للمنطقة - في تنامي وتحفيز النشاط الاقتصادي ؛ حيث وصلت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى 5% لعام 2008 (بالمقارنة مع 3% في أوائل الألفية)، مما يعكس صعود وعمق الطبقة المتوسطة كقوة دافعة للاستهلاك في المنطقة، الأمر الذي قد يؤدي إلى تراجع معدل التضخم؛ حيث يتوقع تراجع معدل التضخم خلال عام 2009 من 11.5% إلى 10%، وهذا من شأنه الحد من تأثير انخفاض صادرات المنتجات السلبية.

كما أكد . أي التقرير . أن النظم المالية في المنطقة تعد أكثر قوة بكثير من مثيلاتها في الدول المتقدمة والدول الناشئة الأخرى، وذلك بفضل ضالة تعاملها في الأصول العالية المخاطر وتركيزها على الأنشطة المصرفية الأساسية ، مع تطبيق المعايير الائتمانية، وهذا ما يتجلى بوضوح من خلال انخفاض معدل القروض غير العاملة في دول الخليج، مقارنة بأسواق العالم الأخرى. وإضافة إلى ذلك، فإن معدل المقدر لإجمالي فوائض الحساب الجاري لدول مجلس التعاون أن تبلغ 368 مليار دولار في عام 2008 و 312 مليار دولار في عام 2009، وهذا بدوره يكفل أيضا توافر السيولة الكافية، ويجعل تأثير الأزمة الحالية على الإنفاق الحكومي ضئيلاً جداً.

علاوة على ذلك، فإن بيئة أسعار الفائدة المنخفضة في دول المجلس تستدعي المزيد من التركيز على الاستثمار في فئات الأصول التي توفر حماية وتحوطاً طويل الأمد (مثل الأسهم) في ظل تدهور القيمة الشرائية للنقد ، فيما يتوقع أن يعود المستثمرون الأجانب بقوة إلى أسواق المنطقة خلال النصف الأول من عام 2009، ليزيد الطلب على الاستثمارات في الأسهم، وهو الأمر الذي يعيد النشاط من جديد لأسواق الأوراق المالية الخليجية.

وبحسب وجهة النظر المتفائلة، فوغم أن أسعار النفط قد شهدت انخفاضاً حاداً من أعلى مستويات لها بلغت في وقت سابق من العام 2008 ، إلا أنها مازالت أعلى إلى حد معقول من المستويات المقدرة في الميزانيات العامة ، فالواقع هو أن متوسط سعر برميل النفط المقدر في ميزانية السنة المالية 2009/2008 لدول مجلس التعاون هو 47 دولاراً للبرميل.

وإذا نظرنا إلى مدى أطول، نرى أن الشرق الأوسط بوجه عام يختزن حصة تزيد عن 60% من الاحتياطيات النفطية العالمية المؤكدة، والتي تبلغ 742 مليار برميل، وهذه الاحتياطيات، إذا ما تم تقييمها بسعر 40 دولاراً فقط للبرميل، فهذا يعني ضمناً أن هناك ما يقرب من 30 تريليون دولار من التدفقات النقدية المستقبلية التي مازالت متاحة لاغتنامها من قبل اقتصاديات المنطقة في المستقبل.

وكذلك أيضا تبلغ احتياطات العملات الأجنبية حالي ا في دول مجلس التعاون أعلى مستويات تاريخية لها، الأمر الذي يزيد من قوة وضعها الاقتصادي، ويجعلها أكثر قدرة على تجاوز وتخطي الأزمة الحالية؛ إذ إنه من المحتمل جد ا حدوث إعادة توطين الأموال في أسواق المنطقة مع بدء انحسار حالة عدم اليقين واتضح الإمكانيات الاقتصادية للمنطقة وعدم تأثرها الشديد بالأزمة على خلاف الاقتصادات المتقدمة، وبذلك يتوقع أن تكون هناك تدفقات رأسمالية في عام 2009، وقد تستمر طوال العام 2010.

وفي مقابل تلك الصورة.. نجد وجهة النظره التشاؤمية تؤكد تضرر المنطقة الخليجية بدرجة كبيرة بالركود المحتمل في الاقتصاديات الناشئة، وقد ينتج عن ذلك انخفاض أسعار النفط بدرجة أكبر في عام 2009، فيما أظهر استطلاع لـ"رويترز" أن اقتصادات أغلب دول الخليج العربية ستنمو في 2009 بأبطأ معدلاتها منذ بدء الطفرة النفطية قبل ستة أعوام مع انخفاض إنتاج النفط الخام وتأثر القطاعات غير النفطية بالأزمة المالية العالمية؛ حيث من المتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي الحقيقي في السعودية والإمارات والكويت دون مستوى 3% هذا العام، وهو ما يؤكد أيضا توقع تقرير "معهد التمويل الدولي" تسجيل معدل نمو إجمالي الناتج المحلي تباطؤا ليصل إلى 4% في عام 2009 مقابل 8.5% في عام 2008، كما رجح أن يتراجع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للقطاع غير النفطي بنسبة 5.4% في عام 2009 مقابل 6.5% في عام 2008.

وبطبيعة الحال، فإن هذا التراجع سيؤدي إلى انخفاض الإنفاق الحكومي وانخفاض نمو القطاع الخاص وحدثت عملية تصحيح في السوق العقاري في المنطقة، ويرى أنصار الفريق التشاؤمي أنه مع مواصلة أسعار النفط انخفاضها، فإن الهيزانيات الحكومية في دول مجلس التعاون سوف تتعرض لضغط شديد، بسبب الطريقة التي تتبعها هذه الدول في إنفاق عوائدها النفطية؛ إذ ستلجأ مع أي انخفاض مفاجئ إلى تمويل العجز في ميزانياتها وتمويل مشروعاتها من خلال السحب من الاحتياطات الخارجية أو الاقتراض الداخلي.. والماضي القريب يؤكد ذلك، فدول المجلس عانت كثيرا من محن اقتصادية أدت إلى عجز كبير في الموازنات و إلى زيادة سريعة في الدين العام، خصوصا في السعودية خلال الثمانينيات.

أما فيما يتعلق بانعكاسات هذا الأمر على مستوى العمالة، فمن الطبيعي أن يرتفع معدل البطالة في هذه الدول، وذلك وفقا لما أشار إليه تقرير لشركة "أدفانتج" للاستشارات الإدارية والاقتصادية لعام 2008 بأن تهبط عمليات التوظيف في دول مجلس التعاون الخليجي إلى أدنى مستوياتها خلال السنوات الثلاث المقبلة، وذلك مع تخطيط الشركات العاملة في قطاعي التصنيع والخدمات لتخفيض رواتبها، بدلا من إضافة وظائف جديدة، وهو ما أكد عليه التقرير المذكور بتوضيح أنه خلال الفترة من أكتوبر 2008 وحتى ديسمبر من نفس العام، فقد سوق العمل في المنطقة نحو 30 ألف وظيفة، ويتوقع الإعلان عن فقدان 30 ألف وظيفة أخرى بنهاية الربع الثاني لعام 2009.

وبعيداً عن وجهتي النظر السابقتين، يمكن القول إن دول مجلس التعاون قد تحسبت لما قد تقول إليه اقتصادياتها بسبب الأزمة المالية العالمية؛ فالسعودية على سبيل المثال . حسب تقارير صحفية أمريكية . استطاعت الاستفادة من عائدات النفط الضخمة لتصبح "في وضع أفضل" في مواجهة الأزمة المالية ، بسبب انخفاض الديون، فضلاً عن الاحتياطات المرتفعة التي ادخرتها من النقد الأجنبي، وكذلك سنجد أن كل دول المجلس قامت بلحساب موازنتها للعام المقبل وفق سعر النفط أقل بكثير من أسعار السوق العالمي؛ تحسباً لأي تراجع وتأثيرات ذلك في هذا الخصوص. بل إن دول المجلس اتخذت إجراءات تساعد على استقرار الأسواق المالية؛ حيث تم تقليل القروض ذات المبالغ الضخمة وفترات السداد الطويلة ، وأتاحت قروضا قصيرة الأجل بهدف تخفيف التوترات في القطاع المصرفي، فيما استحدثت بعض البنوك الخليجية خطة تسمح للعملاء بإمكانية إعادة القروض دون أن يتحملوا أي رسوم خلال أسبوع ، إضافة إلى قيام هيئة الاستثمار القطرية على سبيل المثال بشراء ما بين 10% و 20% من رأسمال البنوك المدرجة في سوق الدوحة للأوراق المالية لتعزيز الثقة في السوق.

وأيضاً تحاول دول المجلس إعادة رسم خريطة توجهاتها الاقتصادية الخارجية.. ويبدو أن التحرك الأول في هذا الشأن كان في اتجاه تعليق التفاوض مع الاتحاد الأوروبي بشأن إقامة منطقة تجارة حرة معه نظراً لتضرره من الأزمة المالية وتجنب التأثير بالسلبات المترتبة على ذلك نتيجة الارتباط به، في مقابل الاتجاه نحو الاستثمار في دول جنوب شرق آسيا، بل وإقامة مناطق تجارية حرة معها، إضافة إلى تعزيز حجم التجارة بين دول المجلس وبعضها، وهو ما اتخذت بشأنه خطوات جادة بمصادقة قادة دول المجلس في ختام قمة مسقط الأخيرة على الوحدة النقدية التي تستهدف طرح عملة موحدة تحقق تقارباً أوثق وروابط أقوى بين هذه الدول، الأمر الذي يؤكد بشكل عام أنها بصدد التخلص من قيود السياسات الاقتصادية التقليدية، وذلك بالانفتاح على أكثر من مسار بشكل متواز ومتسق.

وأخيراً، فإنه أمام هذا الواقع المليء بالتوقعات المتناقضة.. يمكن القول إن عام 2009 لن يتغير كثيراً عن نهاية سابقه، على الأقل في بدايته بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، غير أن هذا يلفت الانتباه إلى ضرورة إنشاء مركز معلومات خليجي أو عربي عن النفط يضع أمام صانع القرار كل شيء عن هتفاديا لخطر الاعتماد عليه كمصدر وحيد للدخل، ومن ثم للموازنات وخطط الإنفاق. مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2009/1/8

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

خطة "أوباما" لإنقاذ الاقتصاد الأمريكي مهددة بالفشل

قبل أيام من تنصيبه بشكل قانوني وفعلي يبدو أن "باراك أوباما" يواجه أزمة حقيقية فيما يتعلق بخطة لإنقاذ الاقتصاد الأمريكي من كبوته، لدرجة أنه أصبح من الصعب التنبؤ بما ستأتي به الأيام المقبلة.

بداية، رغم خطط الإنقاذ التي وضعتها الإدارة المنصرفة لنشل الاقتصاد الأمريكي من عثرته، إلا أنه على ما يبدو أن هذه الخطط لم تزد الأمور إلا سوءاً، وهو ما تجسد في ازدياد درجة تدهور الاقتصاد؛ حيث أظهر تقرير حكومي لوزارة التجارة الأمريكية صدر في 9 يناير الحالي تراجعاً حاداً في الاستهلاك؛ حيث سجلت المبيعات انخفاضاً قياسياً، بنسبة تراجع 0.6 %، فيما سجلت مبيعات الجملة هبوطاً قياسياً بلغ 7.1 % في نوفمبر 2008، بالإضافة إلى انخفاض طلبات المصانع إلى 2.5 % في سبتمبر 2008، وباستثناء السيارات والطائرات، فإن أوامر الشراء انخفضت بحوالي 3.7 %، فيما يعد أقوى تراجع منذ العام 1992.

كما أكد تقرير لوزارة العمل الأمريكية انخفاض الوظائف الأمريكية في القطاعات غير الزراعية بنحو 524 ألفاً في ديسمبر 2008 ليرتفع معدل البطالة إلى 7.2 %، فيما بلغ إجمالي الانخفاض في عدد الوظائف بالقطاعات غير الزراعية خلال العام 2008 حوالي 2.6 مليون وظيفة، وهو أكبر انخفاض منذ هبوط بلغ 2.750 مليون عام 1945، هذا بالإضافة إلى عجز الميزانية الذي يتوقع أن يقارب الترليون دولار للسنة المالية 2009 التي تنتهي في نهاية سبتمبر المقبل، بما يعادل ضعف العجز في ميزانية 2008 الذي يبلغ حوالي 400 مليار دولار.

وهو الأمر الذي يلقي بمزيد من التبعات السلبية على مجهودات الفريق الاقتصادي في إدارة "أوباما" الذي كان يعول بعض الشيء على أن يبني فوق ما حققته الإدارة المنصرفة.

ويفاقم من الأمر انتقاد الديمقراطيين في الكونجرس لخطة "أوباما" لإنقاذ الاقتصاد الأمريكي، التي تدعو إلى تأمين الخدمات الصحية للعاطلين عن العمل وإيجاد وظائف جديدة لمساعدتهم على تخطي الأزمة، تصل إلى نحو 2.5 مليون وظيفة خلال سنتين، علاوة على تخفيض الضرائب بقيمة ألف دولار للعائلة من أجل تحفيز الإنفاق، وذلك ضمن خطة خفض الضرائب على الطبقات الوسطى.

هذا بالإضافة إلى توسيع برنامج المساعدات ليشمل المحليات والأعمال الصغيرة وملاك المساكن وغيرهم من المستهلكين ، فضلاً عن استحواذ الحكومة على مزيد من الحصص في الشركات المالية ، على أن يتبع ذلك حزمة ثانية من تدابير التحفيز الاقتصادي تبلغ قيمتها 175 مليار دولار ، وتشمل تمويل مشروعات للبنية الأساسية وصرف دفعة ثانية من شيكات التخفيضات الضريبية.

فالديمقراطيون يرون أن تمرير مشاريع الإنفاق والخفض الضريبي قد يستغرق وقتاً أطول ، مما يعد مضيعة للوقت ، مطالبين بمزيد من التركيز على خلق فرص العمل وإعادة بناء الهيكلية الأساسية للطاقة بدلاً من خفض الضرائب.

ويبدو أن الأمر لم يتوقف عند العقبتين السابقتين (تدهور الاقتصاد وانتقاد الديمقراطيين لخطة أوباما)؛ ففي الوقت الذي كان يعول فيه الرئيس المنتخب على الاعتماد على تنشيط الاقتصاد من خلال التجارة الخارجية؛ إذ يتطلب الأمر مزيداً من الإيرادات التي يفترض أن تليها عوائد الحساب التجاري، كما أن تنشيط التبادل التجاري يعمل على إتاحة الفرصة لرفع نسبة النمو الاقتصادي من خلال نقل الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الولايات المتحدة إليها، وفتح الأسواق الخارجية على مصراعيها أمام المنتجات الأمريكية، وما يمكن أن يحدثه ذلك من تأثيرات إيجابية غير مباشرة على المواطن الأمريكي؛ حيث تؤدي تلك الحركة إلى زيادة المشروعات، وبالتالي التخفيف من حدة البطالة ورفع مستوى المعيشة للفرد، مما يعود بنتائج إيجابية على الاقتصاد ككل.

ففي الوقت الذي يدرك "أوباما" فيه هذه الأبعاد الإيجابية كان لابد من اختيار وزير للتجارة على قدر تلك المسؤولية، لذلك اختار شخصاً وصفه بـ "الدبلوماسية الاقتصادية لأمريكا"؛ وهو "بيل ريتشاردسون"، صاحب الخبرة في مجال المفاوضات - التي يجب أن تكون أهم ما يميز من يشغل هذا المنصب - حيث عمل سفيراً في الأمم المتحدة ووزيراً للطاقة في إدارة الرئيس الأسبق "بيل كلينتون"، وهو ما أكسبه فهماً للخطوات التي ينبغي اتخاذها لبناء صناعة طاقة نظيفة جديدة تخلق وظائف وأعمالاً خضراء (صديقة للبيئة)، كما أن دوره في الأمم المتحدة قد زوده بمكانة دولية وفهم عميق للاقتصاد العالمي المعاصر ، فضلاً عن أن عمله كحاكم لولاية نيو مكسيكو، جعله أكثر إدراكاً لاحتياجات المواطنين.

بيد أن المثير في الأمر هو تقديم " بيل ريتشاردسون " اعتذاره عن تولي حقيبة التجارة ، بسبب التحقيق الفيدرالي حول قيام شركة بدفع أموال للحصول على مناقصات في ولايته.

وبذلك فقد فريق "أوباما" عضوا هاما كان يمثل خبرة كبيرة، الأمر الذي قد يعطل تنفيذ خطته بالنسبة لقطاع التجارة؛ حيث يرى أن زيادة التجارة بين الولايات المتحدة والعالم بالإضافة إلى زيادتها بين الولايات الأمريكية، ليست مجرد سبيل إلى القدرة على الدفع (السيولة النقدية) والنمو، بل هي الطريق الوحيد للخروج من الأزمة وإنعاش الاقتصاد.

وأخيرا، بعد انتقادات الديمقراطيين في الكونجرس لخطة "أوباما"، وبعد فقد عضو هام في فريقه الاقتصادي، وخروجا من الإطار الأمريكي يتجدد السؤال حول: هل تستطيع "خطة الإنقاذ" الأمريكية إنقاذ الأسواق العالمية بالفعل، وهل تستطيع تلك الخطة الرد على التشكيك في قدرة الولايات المتحدة على معالجة أزماتها والمحافظة على هيمنتها الاقتصادية، وأن تغلق الباب أمام الفرضية القائلة بنهاية السيطرة الأمريكية على الاقتصاد العالمي؟.

في حقيقة الأمر، وبعيدا عن إمكانية نجاح خطة "أوباما" من عدمه، فإن حل الأزمة يتطلب اعتماد نظم وقواعد جديدة لضبط النظام الاقتصادي ككل، لاسيما فيما يتعلق بالطريقة والكيفية التي تستثمر بها المؤسسات المالية الأموال التي تستوفيها من عمليات الإقراض والائتمان في أدوات مالية ذات كفاءة.. وإن لم يحدث هذا فإن الأزمة ستعود مرة أخرى بشكل أقوى وأكبر، لأن أصل المشكلة مازال موجودا، فنقص السيولة الإقراضية وغياب الثقة البينية بين المتعاملين، سيقلان من الدورة الاقتصادية، ومن ثم سيكون الركود الاقتصادي أمرا واقعا.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2009/1/11

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

حرب "غزة" والإعلام الغربي

London

Head Office : Davina House, 137-149 Goswell Road, London, EC1V 7ET

Tel: 0044207 490 7101 Fax: 0044207 490 7102

Email: (IBM) gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 428, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485. Fax: +00973 17741465.

Email: gcssbnr@batelco.com.bh

حرب غزة والإعلام الغربي

من خلال قراءة واقعية في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي يتضح أن ساحة العدوان ضد قطاع غزة، لا تقتصر فحسب على النطاق الجغرافي الذي يمثلته القطاع، بل كان من الطبيعي أن تمتد أيضًا إلى وسائل الإعلام والصحافة في البلاد المؤثرة في صناعة القرار الدولي، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، ودول أوروبا الغربية، وذلك في محاولة لتزييف الحقائق، وبالتالي تضليل الرأي العام في هذه الدول، بل وتحبيده إزاء ما يرتكب من مجازر في "غزة"، مستخدمًا في ذلك الآلة الإعلامية التي يمتلكها اللوبي الصهيوني في بلاد الغرب.

بيد أن الواقع يشير هذه المرة إلى أن إسرائيل فشلت جزئيًا في تحقيق هذا الهدف، بدليل لهجة الإدانة الشديدة التي اتسم بها تعاطي قليل من وسائل الإعلام الغربية – لاسيما البريطانية – إزاء عدوانها، وما ترتب عليه من مجازر ومحارق بحق المدنيين الفلسطينيين من جهة، فضلًا عن التظاهرات الاحتجاجية التي شهدتها العشرات من عواصم العالم، احتجاجًا على جرائم القتل وقصف المنازل والمستشفيات والمدارس والبنى التحتية والمقار الدولية التابعة للأمم المتحدة من جهة أخرى، مما ينم عن وجود توجه دولي شعبي معارض لها إلى حد ما، الأمر الذي يطرح جملة من التساؤلات بشأن مدى حدوث تحول في تعاطي الإعلام الغربي مع إسرائيل بوجه عام، وعدوانها على "غزة" بوجه خاص ومؤثراته، وما هو المطلوب عربيًا لمواجهة – أو على الأقل – الحد من الانحياز الإعلامي الغربي لها على حساب الحقوق العربية المشروعة من ناحية، ومن ناحية أخرى الاستفادة من تعاطف الرأي العام الغربي مع الفلسطينيين في صراعمهم ضدها.

بداية.. ثمة ملاحظتان مهمتان ينبغي الإشارة إليهما، تتجسد أولاهما في إدراك الكيان الإسرائيلي حتى قبل تأسيسه لأهمية دور وسائل الإعلام بكافة صورها، في الترويج والدفاع عن المشروع الصهيوني، ومن هنا بدأ التحرك نحو السيطرة على أجهزة الإعلام العالمية، وهو ما يعني أن الانحياز الإعلامي الغربي للدولة العبرية ليس وليد اللحظة الراهنة، وإنما تمتد جذوره إلى عقود عديدة خلت. وتتمثل ثانيهما في عدم انفصال هذا الانحياز عن الإجراءات التي تتبناها إسرائيل نفسها للتعطيم الإعلامي على ما ترتكبه من جرائم حرب بحق الشعب الفلسطيني، بمنع المراسلين الدوليين من دخول الأراضي الفلسطينية خشية كشف انتهاكاتها، وليس أدل على ذلك من جرائمها التي تقتربها في القطاع، من قبيل: إعلان "غزة" منطقة حرب ومنعها وسائل الإعلام الدولية من دخوله، الضغط على وسائل الإعلام الغربية من أجل منع بث مشاهد انتهاكاتها، أو نشر صور ضحايا المحرقة التي مازالت تدور رحاها هناك حتى اليوم الثاني والعشرون، والتي لم تترك صغيرًا أو كبيرًا، طفلًا أو امرأة إلا وطالته بنيرانها، بما في ذلك الشجر والحجر.. وهو ما يعني وجود سياسة إسرائيلية ثابتة تهدف إلى عدم كشف حقيقة ممارساتها بحق الفلسطينيين.

على العموم، إن الانحياز الإعلامي الغربي لصالح إسرائيل لم يأت من فراغ، وإنما كان نتيجة لتراكم مجموعة من الأدوات التي سعت إسرائيل لامتلاكها بشتى السبل لتطويعه وجعله أداة في يدها لاستخدامه حينما تشاء في تبرير سياساتها ومواقفها، أو الوقوف ضد من يعترض سياساتها وممارساتها.

ويأتي على قمة أدوات التأثير تلك سيطرة اليهود على الكثير من وسائل وأجهزة الإعلام الأوروبية والأمريكية، مثل: الصحف، ومحطات التلفزة ووكالات الأنباء ودور النشر.. إلخ ففي بريطانيا على سبيل المثال، يسيطرون على نحو 15 صحيفة، مثل الـ"تايمز"، اليومية والأسبوعية وكذلك الـ"تليجراف"، اليومية والأسبوعية، وكذلك على بعض المجلات المؤثرة، كـ"مجلة صن" وغيرها، فضلًا عن وكالات الأنباء العالمية، مثل "رويترز" التي أسسها اليهودي "جوليوس رويتر"، ووكالة أنباء "الأسوشيتد برس" الأمريكية.

ولا يكاد الأمر يختلف في الولايات المتحدة عن نظيره في أوروبا؛ حيث يسيطرون أيضًا على وسائل الإعلام، وبصفة خاصة الصحف الواسعة الانتشار، كـ"نيويورك تايمز" و"واشنطن بوست" ذاتا التأثير الهائل والمباشر على السياسة الأمريكية، وغيرهما من الصحف التي لا يتسع المقام لذكرها، وهو ما ينطبق أيضًا على المجلات الأكثر توزيعًا كـ"تايم"، و"نيوزويك"، كما امتد

الاهتمام اليهودي للسيطرة بشكل كامل على ثلاث شبكات تلفزيونية تمثل المصدر الرئيسي للأخبار "ABC" و "CBC" و "NBC" للأمريكيين، وهذه الشبكات هي: "

وبالتوازي مع الأدوات السابقة، لا يمكن تجاهل الدور الذي تمارسه جماعات الضغط الموالية لـلأبيب، فعلى سبيل المثال قامت منظمة "إيباك" الأمريكية بنشر إصدار زعمت فيه أن "قصف غزة" حق أصيل لإسرائيل؛ نظرًا لتزايد قصف صواريخ المقاومة الفلسطينية لجنوبها وتهديدها لمواطنيها، وأنه منذ انسحابها من "غزة" عام 2005 أطلقت "حماس" حوالي 6300 صاروخ".

ولكن السؤال هنا هو: هل نجحت الدولة العبرية - كالعادة - في توظيف تلك الأدوات في تزييف الحقائق بشأن ما يحدث من مجازر في "غزة"، أم إنها فشلت هذه المرة في تحقيق هذا الهدف؟

في واقع الأمر، يمكن القول إن ثمة فشلاً إسرائيلياً واضحاً في تحقيق ما كانت تصبو إليه من فرض حالة من التعتيم الإعلامي على جرائمها في "غزة"؛ إذ يشير استقرار حول تعاطي الإعلام الغربي مع عدوانها إلى وجود تباين ملحوظ في هذا الصدد، فرغم أن الاتجاه الغالب على وسائل الإعلام الغربية عموماً، والصحافة تحديداً، تمثل في تبني وجهة النظر الإسرائيلية، من خلال لجوئها إلى تبرير ما تقترفه وتحميل حركة "حماس" المسؤولية عنه، وهو الانحياز الذي جاء متسقاً مع نظيره على المستوى السياسي، إلا أن ذلك لم يمنع من بروز اتجاهات أخرى تنتقد هذا العدوان، باعتباره يمثل جريمة حرب، وتطالب بمحاكمة إسرائيل على انتهاكاتها ومقاطعها، وبدا لافتاً في هذا الإطار الانتقادات الحادة التي وجهتها معظم الصحف البريطانية على اختلاف اتجاهاتها لـلأبيب.

ولمزيد من توضيح هذا التباين، وما يعكسه من حدوث تحول ضد سياسات إسرائيل وتصرفاتها، يمكن الإشارة إلى أبرز ما تضمنته بعض الصحف الغربية، سواء على الجانب المؤيد أو المنتقد للعدوان.

فعلى الجانب المؤيد لوجهة النظر الإسرائيلية، ثمة نماذج عدة، **أولها..** ما وصلت إليه افتتاحية الـ "إندبندنت"، ومقالة الكاتب "ليور لوتن" في "تايمز" البريطانية في 2009/1/5 من صواب قرار إسرائيل بالعدوان، مؤكداً أن تصعيد الموقف من جانبها كان حتمياً خاصة مع فشلها في إخماد الهجمات الصاروخية التي تشنها "حماس".. الهجوم الإسرائيلي "دفاعي"، حيث إن هدفها الرئيسي هو وقف سيل الهجمات الصاروخية وتوفير الأمن لمواطنيها في الجنوب، فلا توجد مصلحة لها في احتلال أرض تخلت عنها طواعية منذ ثلاث سنوات.. فالعملية جعلتها تندمج في المنظومة العالمية، من خلال مشاركتها في النضال العالمي لمكافحة الجماعات الإسلامية الأصولية الإرهابية". **ثانيها..** تحميل "نيويورك تايمز" الأمريكية "حماس" المسؤولية عما وصفته بللهجمات على قطاع "غزة"، والتي تهدف إلى "وقف الحشد العسكري لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" ووابل الصواريخ التي تنطلق من القطاع باتجاه المستوطنات الإسرائيلية". **ثالثها..** ما زعمته صحيفة "تايمز" البريطانية بامتلاك "حماس" ترسانة صواريخ قادرة على الوصول إلى أكثر من 48 كلم داخل العمق الإسرائيلي. **رابعها..** تحريض عدد من كتاب الرأي في الصحف الأمريكية إسرائيل على مواصلة قصف "غزة" حتى تحقيق النصر الكامل، وذلك تحت عناوين من قبيل: "الوضوح الأخلاقي بغزة"، "مفهوم النصر الإسرائيلي"، و"نازيو غزة". فمثلاً زعم "تشارلز كروثامر" في "واشنطن بوست" أن حرص تل أبيب على أرواح المدنيين كاد يفقدها عنصر المفاجأة في حملتها على "غزة".. أما "حماس" فإنها تعمدت وضع أسلحتها بداخل بيوت المدنيين أو على مقربة منها، فيما زعم "كال توماس" في صحيفة "واشنطن تايمز" أن عناصر "حماس" هم في الواقع نازيو العصر الحديث.

وعلى الجانب المقابل، أي **المنتقد لإسرائيل**، ثمة مؤشرات تعكس حدوث تحول في موقف الإعلام الغربي عموماً، والبريطاني خصوصاً تجاه إسرائيل، ومن ضمنها ما أشارت إليه صحيفة "جارديان" البريطانية في إحدى افتتاحياتها تعليقاً على العدوان بقولها: "هي نسخة جديدة من قانا"، وذلك في إشارة واضحة إلى المذبحة التي ارتكبتها في مدرسة تابعة لـلأونروا في مدينة "غزة" اتخذها المواطنون الخائفون ملجأ لهم من صواريخ وقنابل الجيش الإسرائيلي، في حين دعا زعيم حزب الأحرار "نيك غليغ" في ذات الصحيفة إلى وقف تسليح إسرائيل، مؤكداً أن "غزة" تعيش

في "رعب"، واصفًا موقف الرئيس الأمريكي المنتهية ولايته الداعم لإسرائيل وموقف الاتحاد الأوروبي بـ "المتعثر والمشوش".

والأكثر من ذلك ذهب كثير من التعليقات ومقالات الرأي في الصحف البريطانية إلى إدانة الغارات الإسرائيلية، وبخلاف التغطية الخبرية التي رصدت وقائع الهجمات الجوية وما خلفته من قتلى وجرحى ودمار للمنشآت، فقد رصدت الصحافة بشكل أكثر عمقًا المآسي الإنسانية التي سببها القصف، ونكتفي هنا بإيراد أبرز النماذج على ذلك؛ فتحت عنوان "هجوم إسرائيل على غزة .. جريمة لن يكتب لها النجاح" ، رأى الصحفي "سيمون ميلن" في الـ "جارديان" أن المحاولة الإسرائيلية المدعومة أمريكياً لإخضاع "حماس" بالقوة الكاسحة ستؤدي على الأرجح إلى نتيجة عكسية، فيما دعا "جون مكارثي" في الـ "إنديبندنت" إلى محاسبة إسرائيل ودفعها إلى الاعتراف بإرادة المجتمع الدولي، وأكد "روبرت فيسك" في الصحيفة ذاتها على أن التعتيم الإعلامي الذي تتبعه إسرائيل تجاه ما يحدث في "غزة" بمنع المراسلين الأجانب من نقل ما يحدث لن يستمر، أما "جارديان" فقد نشرت في 2009/1/10 مقالاً للكاتبة والناشطة الكندية "ناغومي كلين" تحت عنوان "كفى .. حان وقت المقاطعة" ، دعت فيه إلى بدء اتخاذ إجراءات مقاطعة دولية ضد إسرائيل، على غرار تلك التي فرضت على النظام العنصري في جنوب أفريقيا وأدت في النهاية إلى انهياره، باعتبار ذلك أفضل استراتيجية لوقف ما سمته بـ "الاحتلال الديموي الإسرائيلي".

ورغم الانحياز الواضح للصحف الأمريكية الرئيسية كنيويورك تايمز وواشنطن بوست، وتبينهما لوجهة النظر الإسرائيلية، كما سبقت الإشارة، إلا أن ذلك لم يمنع من ظهور بعض الاتجاهات المنتقدة للعدوان، ولأسيما موقف الإدارة الجديدة منه، فعلى سبيل المثال، انتقد الكاتب "تيموثي ريغر" السياسة الخارجية لواشنطن في مقال نشرته "كريستيان ساينس مونيتور" الأمريكية، داعياً إدارة "أوباما" لأخذ زمام المبادرة وإرسال قوات حفظ سلام إلى القطاع لتسهم في إنهاء الصراع الدائر هناك في ظل الغضب العربي والإسلامي والعالمي تجاه ما يجري به، متسانلاً أيضاً: "هل يشعر الرئيس الأمريكي المنتخب" أوباما "بالأطفال الفلسطينيين الذين شوهت الصواريخ أجسادهم؟".

انطلاقاً مما سبق، ووفقاً لما ذهب إليه البعض، يمكن القول إن العدوان على "غزة" يَدشن مرحلة جديدة لدور الإعلام على المستوى العالمي، وهي المرحلة التي تركز بالأساس على عنصر "الصورة"، والتي أصبحت أكثر الوسائل انتشاراً في تغطية الأحداث الساخنة في الوقت الراهن؛ حيث زحزت وسائل الإعلام بالصور الهروعة التي تعكس حجم المجازر المرتكبة في "غزة" بحق المدنيين، خاصة صور قصف المدرسة التابعة "للأونروا" بمن فيها من أطفال ونساء، والتي أدت إلى توحيد موقف الإعلام في العالم من السلوك الإسرائيلي في هذه الحرب غير المتكافئة.

وعلى ذلك، يمكن الإشارة إلى حدوث نوع من التحول في مواقف الإعلام الغربي من العدوان، وهو ما قد يؤدي - أو أدى بالفعل - إلى تغيير الكثير من الحقائق لدى الرأي العام الدولي حول الصورة النمطية التي اعتادت إسرائيل ترويجها باعتبارها الطرف الأضعف في الصراعات الدائرة في الشرق الأوسط، وهو ما ينعكس تالياً على مفهوم الحياد والموضوعية في الصحافة، وما يترتب عليه من انحيازات مسبقة لصالح طرف على حساب الآخر.

ويمكن أن نستشهد هنا بما قاله الصحفي البريطاني "بيتر ويلبي" من "أن الصورة التي أرفقتها صحيفة ديلي تلغراف، ويظهر فيها طفل فلسطيني يهرول مذعوراً بعيداً عن منزل عائلته الذي تعرّض لتوّه للقصف، لربما كان لها أثر أكبر على القراء من عنوان لخبر رئيسي جاء فيه كلام على لسان أحد القادة السياسيين يقول فيه: السلام في غزة في أيدي حماس".

وأخيراً، يمكن القول إن بؤادر هذا التحول الغربي تجاه إسرائيل، يمكن أن تغير الصورة النمطية السلبية عن العرب في وسائل الإعلام الغربية من ناحية، ودفع الغرب للتخلص من عقدة انحيازه الدائم لتل أبيب من ناحية أخرى، وهو ما لن يتحقق إلا من خلال اتخاذ خطوات عربية جادة نحو الإعلام الغربي بتبني خطة محددة الأدوات والأهداف من أجل التأثير، ليس في رؤية المواطن الغربي تجاه قضايا الشرق الأوسط فحسب، بل أيضاً من خلال محاولة استثمار ما تتمتع به الدول العربية والإسلامية من إمكانيات اقتصادية وسياسية في التأثير على الساحة الغربية الرسمية

والشعبية، ودفعها لتبني مواقف إن لم تكن مؤيدة فمحايدة تجاه قضايا المنطقة، وليست منحازة دوماً لإسرائيل وعدوانها وانتهاكاتها لكل القوانين والقرارات الدولية.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2009/1/17

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

دول مجلس التعاون

في تقرير "فريدم هاوس" حول حقوق المرأة 2009

London

Head Office : Davina House, 137-149 Goswell Road, London, EC1V 7ET, Room No. 106

Tel: 0044207 490 7101 Fax: 0044207 490 7102

Email: (IBM) gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 428, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

دول مجلس التعاون في تقرير "فريدم هاوس" حول حقوق المرأة 2009

شهدت الفترة الأخيرة العديد من التطورات المؤثرة على مسيرة العمل النسائي الخليجي، حتى عدها البعض فترة حصاد لكافة قضايا المرأة، بدءاً من الوصول إلى مراكز قيادية عليا، مروراً بتوسيع قاعدة المشاركة السياسية والإسهام في بناء المجتمع المدني، وانتهاءً بالتركيز على الأحوال الشخصية وقضايا العمل، وهو ما يعكس في أحد جوانبه إيمان الحركة النسوية الخليجية بحقوق المرأة وضرورة بذل المزيد من الجهد للحصول عليها، كذلك إيمان دول مجلس التعاون بأنه لا يمكن تصور قيام مجتمع ناهض من دون مشاركة فاعلة للمرأة.

وفي هذا الإطار، أصدرت مؤسسة "فريدم هاوس" تقريرها الثاني حول حقوق المرأة في الوطن العربي تحت عنوان "حقوق المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: نسخة خاصة بالخليج"؛ حيث تناول التقدم الذي حدث على صعيد "حرية المرأة" في منطقة الخليج، من خلال رصد وتحليل أوضاعها، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، خلال الفترة من يناير 2004 وحتى ديسمبر 2008، وذلك بهدف التعرف على أهم النجاحات والإخفاقات التي أعاققت انطلاق المرأة الخليجية لتقوم بدورها المنشود لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في هذه الدول، مع محاولة تقديم بعض الرؤى والأفكار التي تساعد على تجاوز المعوقات والتعامل معها بأسلوب علمي يؤدي إلى القضاء عليها.

ويذكر أن هذا التقرير هو الجزء الأول من مشروع أكبر لـ "فريدم هاوس" لدراسة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ككل ستكتمل في نوفمبر 2009، وذلك باتباع منهج مرتب في سياق المجالات الأساسية التالية: عدم التمييز وإمكانية اللجوء للقضاء؛ الاستقلالية والأمن والحرية الشخصية؛ الحرية الاقتصادية وتكافؤ الفرص؛ الحقوق السياسية والصوت المدني؛ الحقوق الاجتماعية والثقافية.

ويتألف جوهر التقرير من دراسات تحليلية لكل دولة من الدول التي جرى دراستها من خلال مجموعة من الخبراء الوطنيين، ويجري تقييم أداء كل دولة وفقاً لطبيعة الإجابة عن مجموعة من الأسئلة؛ حيث تحصل الدول على رقم يتراوح بين (1-5) بحيث يمثل (1) أدنى المعدلات، بينما يمثل (5) أعلى معدلات الحرية، ويتم عرض النتيجة النهائية بطريقة سردية تعبر بشكل موضوعي

عن الظروف القانونية والقضائية والمدنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية في أي دولة، وإلى أي درجة تسمح هذه الظروف أو تعرقل حرية المرأة.

بداية.. ذكر التقرير في البند الخاص بـ"عدم التمييز واللجوء للقضاء" أن النساء في دول مجلس التعاون تتوزع بشكل غير رسمي على فئات عديدة استناداً إلى أوضاعهن في المجتمع، ما بين المرأة المواطنة، والعاملة الأجنبية التي تقيم بشكل مؤقت، والأجنبية العاملة في القطاع غير الرسمي، وزوجات العمال الأجانب.. مشيراً إلى أن قطر والبحرين وعمان قد وافقت في عام 2004 على بند قانوني يحظر التمييز على أساس النوع، فيما لا يوجد في الكويت والإمارات أي بند خاص يحظر التمييز، غير أنهما تعلنان أن جميع المواطنين متساوون أمام القانون.

واعتبر أن إقرار قوانين جديدة تكفل حقوقاً متساوية للمرأة لا يعني الكثير إذا لم تطبقها سلطات الدولة بشكل كامل، ورغم التحسينات التي تطرأ على المرأة في التأهيل العلمي، فقد رأى التقرير أن هناك عقبات عديدة أمام المساواة الحقيقية بين الجنسين في التعليم؛ حيث يطلب من المرأة في الكويت وعمان، مثلاً، تحقيق متوسطات أعلى في الدرجات من أجل الالتحاق بمجالات دراسية معينة في المرحلة الجامعية. و رغم تصديق معظم دول مجلس التعاون كالبحرين والإمارات على اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"، إلا أنها تتحفظ على بعض البنود الخاصة بالميراث والتمييز في منح الجنسية للأبناء والشهادة أمام القضاء والحق في إبرام العقود والزواج والعلاقات الأسرية والولاية القضائية، كما أن هناك قيوداً على تكوين جماعات مستقلة للدفاع عن حقوق المرأة.

وفي بند "الاستقلالية والأمن والحرية الشخصية"، ذكر أن المرأة في البحرين تتمتع بأكبر درجة من هذه الحقوق في منطقة الخليج بدرجة "2.6" مقابل "2.3" في التقرير السابق، تليها المرأة في الكويت "2.4" مقابل "2.2"، والإمارات وقطر بحصولهما على درجة "2.3" مقابل "2.1" و"2" على الترتيب، ثم عمان التي ظلت على نفس الدرجة منذ تقرير عام 2004، ألا وهي "2.1"، فيما حصلت السعودية على "1.3" مقابل "1.1" في التقرير السابق.

ولأن رفاهية المجتمعات الخليجية تتوقف على مدى قدرة شعوبها على إدارة الموارد الموجودة وتنمية موارد جديدة، والعنصر البشري سواء كان رجلاً أو امرأة هو الوسيلة والغاية لتحقيق ما تصبو إليه هذه المجتمعات في مختلف المجالات، فقد أشاد التقرير في بند "الحقوق الاقتصادية للمرأة ومدى تكافؤ الفرص بينها وبين الرجل" بما حقته المرأة الخليجية من مكاسب كبيرة في التعليم والالتحاق

بالجامعة.. فعلى مدى السنوات الخمس الماضية تزايد معدل إتمام التعليم الابتدائي بالنسبة للفتيات بنسبة 15% في الإمارات و12% في قطر و3% في عمان. وفي التعليم الجامعي لاحظ أن نسبة النساء في معظم الدول تفوق نسبة الذكور، كما تؤكد البيانات الإحصائية لكل جامعة على حدة أن الإناث يشغلن نسبة مئوية من الأماكن في الجامعة تتزايد دائما كل عام؛ حيث هناك 74% من المقبولين في جامعة الإمارات عام 2007 نساء، و79% من الخريجين نساء أيضا.

والحقيقة.. أن ارتفاع التأهيل العلمي للنساء لا يقتصر فحسب على مجرد التزود بثقافة عامة تسهم في التغلب على الصعوبات الحياتية، بل أيضا امتلاك أدوات المعرفة، ومن ثم مقومات العمل العام في مجالات التنمية كافة ، فالمرأة دخلت في مجالات مهنية جديدة، مثل: الهندسة وتكنولوجيا المعلومات، كما تتزايد نسبة الإناث إلى الذكور في قوة العمل، كما عينت المرأة في مناصب رفيعة في الحكومة وعالم الأعمال، ففي الكويت تزايدت نسبة البالغات اللاتي يعملن في وظائف من 46% عام 2003 إلى 51% عام 2007، وبالمثل تزايدت نسبة المرأة العاملة بمقدار 4% في عمان لتصل إلى 25%، وبنسبة 3% في الإمارات لتصل إلى 41% في العام 2007.

وفي هذا السياق، حصلت كل من الإمارات والبحرين والكويت على (3.1) درجة في هذا البند مرتفعة عن تقرير 2004، حيث كانت درجاتها فيه كالتالي (2.8) و(2.9) و(2.9) على التوالي، فيما حصلت عمان وقطر على (2.9) مقارنةً بـ(2.7) للدولتين في نفس العام.

كما اعتبر التقرير أن أحد التحديات الكبيرة التي تواجهها حقوق المرأة في منطقة الخليج قضية العاملات المهاجرات، فعلى الرغم من أنهن يمثلن نسبة كبيرة من السكان النساء في هذه البلدان، وخصوصا في الإمارات وقطر والكويت، إلا أنهن يتسببن في مشاكل عميقة بالمجتمع، لاسيما في القطاع الخاص. وهنا يوصي بتعديل مشروع قوانين العمل لضمان حصول المرأة على الفرص المهنية والوظيفية ذاتها التي يحصل عليها الرجل، وإزالة العقبات على مستوى بعض البلديات التي تمنع المرأة من إنشاء وإدارة شركة بدون إذن أقاربها الرجال.

وفيما يخص تقييمه لواقع المرأة في مجال المشاركة السياسية ، فقد رأى التقرير أن المجتمعات الخليجية تعيش في جو محافظ يعطي الرجل صلاحية اتخاذ القرار في كثير من أمور المجتمع، ومع هذا حققت المرأة مكاسب ملحوظة على مدى السنوات الخمس الماضية، سواء في قدرتها على التصويت والترشح للانتخابات، أو شغل مناصب حكومية رفيعة والضغط من أجل الحصول على

حقوق أوسع، وكانت هذه الإصلاحات أكثر وضوحاً في الكويت؛ حيث حصلت المرأة على الحقوق السياسية نفسها التي حصل عليها الرجل في عام 2005، ومارست تلك الحقوق لأول مرة في الانتخابات البرلمانية في عام 2006، وفي الإمارات جرى تعيين ثماني نساء، ونجحت امرأة في انتخابات المجلس الوطني الاتحادي المكون من 40 عضواً، وفي عمان والبحرين، عين عدد متزايد من النساء في مناصب وزارية ودبلوماسية، بالإضافة إلى شغل مناصب في السلطتين التنفيذية والتشريعية، وقد أهل المستوى الذي بلغته المرأة البحرينية، سواء من حيث التعليم أو العمل، لممارسة حقوقها السياسية والمشاركة في صنع وتنفيذ ومراقبة القرار؛ حيث خرجت أول قاضية خليجية، وأول وزيرة، وأول برلمانية، وأول سفيرة، كما شهدت البحرين مساواة في الحصول على الوظائف الحكومية، فتقلدت المرأة هناك العديد من المناصب الحكومية العليا كوزيرة ورئيسة للجامعة ورئيسة للجمعية العمومية للأمم المتحدة. ورشحت المرأة نفسها لخمس مرات على التوالي في انتخابات مجلس الشورى في عمان كان آخرها انتخابات الفترة الخامسة (2004-2006)، وفي الانتخابات البلدية في قطر، والانتخابات البلدية والنيابية مرتين على التوالي في البحرين.

وقد حصلت البحرين على الدرجة الأعلى خليجياً في معيار الحقوق السياسية والصوت المدني بحصولها على (2.3) مقارنة بـ (2.1) في التقرير الأول عام 2004، تليها الكويت الحاصلة على (2.2) درجة مقابل (1.4) في العام 2004، ثم الإمارات على درجة (2) مقارنة بـ (1.2)، فيما حصلت قطر وعمان على نفس الدرجة (1.8) مقارنة بـ (1.7) و (1.2) للعام 2004 على التوالي، والسعودية حصلت على (1.2) مقارنة بـ (1) في التقرير السابق.

ورأى التقرير أن المرأة الخليجية لم تفرز بأي مقاعد في المجالس التشريعية بالانتخاب، مرجعاً ذلك إلى منظومة التقاليد التي لم تتقبل بعد فكرة دخول المرأة المعترك السياسي، فالمرأة الناجحة تفتقد الثقة بالمرشحة، وتقتنع بعدم جدوى دخولها العمل السياسي، على الرغم من أن المرأة الناجحة خير ممثل لها ولقضاياها في المجالس النيابية المنتخبة، وهو ما يؤشر إلى غياب وعي المرأة بحقوقها، وهنا يرى التقرير أن رفع مستوى وعيها بحقوقها وأهمية ممارستها "قضية جوهرية"، تقف على رأس التحديات التي يجب مواجهتها.

وفيما يتصل بالحقوق الصحية، كأحد أبرز حقوق المرأة الاجتماعية، فيوضح التقرير أنها تتمتع بحرية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالرعاية الصحية الخاصة بها، وطبقاً لوزارات الصحة الخليجية

هناك مراكز متخصصة وعيادات ومستشفيات ولادة كثيرة تقدم خدمات طبية للمرأة والطفل، مما أدى إلى إجراء أكثر من 97% من الولادات في المشافي، فضلاً عن تراجع معدلات الوفيات بين الأطفال إلى واحد لكل 100 ألف ولادة، وهو ما يعادل المعدلات في الدول المتقدمة تقريباً.

وفي إطار ذلك، جاءت البحرين والكويت على رأس الدول الخليجية بحصولهما على (2.9) مقابل (2.8) للدولتين في تقرير العام 2004، فيما جاءت كل من الإمارات وسلطنة عمان وقطر في نفس المستوى بحصولهم على (2.5) مقابل (2.3) و(2.1) و(2.3) على التوالي في العام 2004، وحصلت السعودية على (1.6) مثل تقرير العام 2004.

وبنظرة عامة على التقرير، فإن الدراسات التي اشتمل عليها توضح عدداً من الحقائق، أهمها:

1. أن دول المجلس تولي المرأة وقضاياها اهتماماً ملحوظاً، وأنها اتخذت العديد من الإجراءات والمبادرات من أجل دفعها للتخلص من القيود التي تعوق حركتها وانطلاقها، وبالرغم من بروز هذا التوجه، إلا أن الواقع القائم لوضع المرأة في المجالات المختلفة لازال بعيداً نسبياً عما تستهدفه الحكومات، الأمر الذي يعني أن هناك عوامل أخرى لازالت تلعب دوراً مؤثراً في الحيلولة دون قيام المرأة بدورها.

2. إقراره بأن التغير الإيجابي على صعيد وضع المرأة حدث في كثير من دول المجلس نتيجة لإرادة سياسية متزايدة في التعامل مع قضية حقوق المرأة، وكذلك نتيجة للتأييد والدعم الذي توليه لها النساء الأول في المنطقة.

3. أن البيئة الاجتماعية والثقافية بمكوناتها المختلفة قد تعوق انطلاق المرأة في المجتمعات الخليجية، ومن ثم فالتعامل مع قضاياها ومشكلاتها في هذه المجتمعات لا يمكن عزله عن قضايا المجتمع وثقافته.

بيد أن الواضح أن تقرير "قريدم هاوس" تجاهل بعض القضايا الاجتماعية المتعلقة بالمرأة الخليجية، والتي تأخذ طابعاً خاصاً بحكم الخصوصية الثقافية والاجتماعية والدينية لهذه المجتمعات والظروف المحيطة بها. كما يلاحظ تركيزه على جوانب الإساءة دون النظر إلى جوانب الإنجاز.. ولا يعني ذلك التشكيك في نزاهته والقائمين عليه.. بل يعني شيئاً آخر وهو محاولته التقليل من مصداقية وتشويه منجزات دول المجلس في مجال تمكين المرأة، وعدم الاعتراف بما قامت به خلال الأعوام الماضية والإجراءات التي اتخذتها.

وليس ذلك فحسب، بل تجاهل المجالات العديدة التي بدأت تشهد اتساعا ونموا متصاعدا لأنشطة المرأة الخليجية فيها كالجمعيات الأهلية غير الحكومية والقطاع الخاص ووسائل الإعلام، الأمر الذي أدى إلى إبراز وتأكيد أهمية دورها في تحقيق التنمية في مجتمعات دول مجلس التعاون، ومن ثم فلم يعد الحديث حول ما إذا كان مسموحا لها القيام بدور أم غير مسموح لها بذلك، وإنما صار الحديث حول طبيعة هذا الدور ومداه ومجالاته، وهو ما يعني حدوث تطور نوعي على صعيد المجتمع بصدد النظرة للمرأة وقضاياها تغافل عنه التقرير.

وفي النهاية.. لا يبقى سوى القول إن منظمة "فريدم هاوس" ما هي إلا ذراع ثقافية لبعض الأوساط الرسمية، ويشار إلى أنها مرتبطة بتوجهات حركة المحافظين الجدد في الولايات المتحدة، ومعنى بمراقبة أوضاع العالم العربي، تحديدا، والتي تنتقدها بشدة.. الأمر الذي يفرض التعامل مع تحليلاتها وتقييماتها بحرص شديد، خاصة أنها تصنف إسرائيل باعتبارها "الدولة الحرة الوحيدة" في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا دون إبراز المظاهر الديمقراطية التي شهدتها العديد من الدول العربية الأخرى.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2009/3/4

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcass-eg.org

العلاقات العربية . الإيرانية مرشحة للتصعيد

الخطوة التي أقدم عليها المغرب بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران على خلفية اتهاماته لها بالتدخل في شؤونه الداخلية . تكشف وبدرجة كبيرة حجم التوترات الكامنة تحت السطح في علاقات طهران مع بعض العواصم العربية بسبب اتهامها بالتدخل في شؤونها الداخلية.

تلك الخطوة التصعيدية من جانب الرباط.. تعكس أيضا وبوضوح إلى أي مدى أصبحت السياسات والمواقف الإيرانية مصدر قلق لكثير من الدول العربية.. وأن الأمر لم يعد يقتصر بالنسبة لهذه الدول على مجرد توجيه الانتقادات لهذه السياسات ودعوتها إلى احترام سيادة الدول واستقلالها، بل أصبح هناك استعداد لاتخاذ مواقف صارمة في التعامل مع مثل هذه المواقف.

إن تلك الخطوة التصعيدية جاءت من بلد يبعد آلاف الأميال عن إيران، ما يعني أن البعد الجغرافي قد لا يكون عائقاً أمام المد الإيراني لهذا البلد، وأن سياسة التدخل لا تنحصر أهدافها فقط على دول الجوار أو المحيط الإقليمي وإنما تتجاوز الدول القريبة إلى الدول البعيدة جغرافياً أيضاً.

ويبدو أن المزاعم التي أطلقها بعض المسؤولين الإيرانيين مؤخراً في حق مملكة البحرين، والتي تتكرر من حين لآخر وخلفت ردود فعل غاضبة على مستوى العواصم العربية.. كانت بمثابة حد فاصل في التعامل العربي مع السياسة الإيرانية.

ولا شك أن ذلك السلوك الساعي إلى مد النفوذ الإيراني على دول المنطقة، يؤكد المخاوف وحالة القلق التي لا تفتأ تنتاب الدول العربية حيال إيران.. تلك المخاوف التي بدأت منذ اللحظة الأولى لاندلاع الثورة مع تبني قيادتها لفكرة تصدير الثورة والتي ظلت تحكم رؤيتها للعلاقات مع دول الجوار رغم نفيها ذلك.

ولكن يبدو أن الفكرة، رغم مرور ثلاثة عقود على نشوب الثورة، مازالت تعتمل في عقول أعضاء النخبة الإيرانية الحاكمة والتي تبحث تطبيقها ولكن من خلال تكتيكات جديدة تعتمد بالأساس على نشر النفوذ الإيراني تدريجياً في دول المحيط الجغرافي والدول الأبعد منها مع التركيز بصورة أساسية على إدارة صراع خاص مع ما تسمى حالياً بدول الاعتدال العربي وذلك في إطار الصراع المتبادل على قيادة الأدوار في المنطقة.

ولكن إذا كان تغلغل النفوذ الإيراني في المنطقة قد أصبح من المسلمات، فالمؤكد أن هناك بعض الأسباب والعوامل التي ساعدت على ذلك.. وهذه الأسباب بطبيعة الحال غير منفصلة عن بعض التطورات غير المواتية التي شهدتها المنطقة في السنوات الأخيرة، فمن ناحية استغلت إيران انشغال الولايات المتحدة بالحرب في أفغانستان والعراق بعد أحداث 11 سبتمبر لتعزز نفوذها ومكانتها في المنطقة وذلك بتطوير ترساناتها العسكرية وتقديم الدعم لبعض الفرق والجماعات المسلحة العراقية، فضلاً عن تعزيز تحالفها مع سوريا وحزب الله اللبناني وحركة "حماس" الفلسطينية.. ومن ناحية أخرى فإن الانقسام العربي ساعد إيران أيضاً على مد نفوذها والتدخل بقوة في الشأنين الفلسطيني واللبناني وطرح الدعم الإيراني للمقاومة الفلسطينية واللبنانية كبديل للدعم العربي الأمر، الذي قاد إلى مزيد من الخلافات العربية . العربية.

ورغم أن هناك من فسر خطوة إقدام المغرب على قطع علاقاته الدبلوماسية مع إيران على أنها تأتي كرد فعل لموقف الأخيرة التي تعاملت بأسلوب مسيء لعلاقاتها مع المغرب بسبب إدانته للتصريحات الإيرانية الأخيرة في حق مملكة البحرين، إلا أن ذلك ليس إلا جزءاً من الحقيقة، وأنها في واقع الأمر لم تكن سوى رد فعل تصعيدياً من جانب الرباط حيال نشاط للبعثة الدبلوماسية الإيرانية يسيء للمقومات الدينية الجوهرية للمغرب ومذهبه السني.

وذلك التفسير الرسمي المغربي الأخير لخطوة قطع العلاقات، هو ما فتح المجال أمام البعض من المحللين للحديث عن التكتيكات الإيرانية لنشر النفوذ الإيراني في المنطقة.. فعلاوة على تقديم الدعم والمساندة المالية والسياسية كما في نموذجي حزب الله و"حماس"، وعلاوة على الدور الذي يمكن أن تقوم به البعثات الإيرانية الرسمية الدبلوماسية وغيرها وكذلك دور جمعيات الصداقة الإيرانية . العربية. فإن هناك أسلوباً آخر أشار إليه البعض يقوم على تجنيد حركات دينية حزبية علنية أو سرية تعمل في بداية تكوينها على التأسيس لصراع مركب يأخذ أبعاداً فكرية وطائفية، وعندما تصبح الحركة الطائفية من القوة فإنها تعتمد خطاباً عقلانياً في مخاطبتها للرأي العام، ولكن خطابها يحمل نزوعاً ثورياً في مواجهة خصوم الجمهورية الإسلامية وأعدائها.

بيد أن هذا التكتيك الأخير هو أخطر هذه التكتيكات، لأنه يقوم على استمالة واستخدام عناصر وجماعات من الداخل بوسائل شتى وتوظيفها لتنفيذ المخطط المرسوم.

وبعيداً عن تكتيكات نشر النفوذ.. هناك أهداف من وراء التحركات الإيرانية في المنطقة لعل أبرزها:

. إضعاف الدول المستهدفة، بإضعاف نظامها السياسي من خلال تشتيت طاقاته في فتح جبهة صراع معه وتشتيت طاقة القوى السياسية الفاعلة في المجتمع من خلال مواجهتها أو عزلها عن الصراع أو محاولة توظيف قوتها لخدمة أهدافها فضلاً عن تأسيس صراع في المجتمع على أساس طائفي.

. تشكيل قوة دفاعية لحماية نظام الثورة الإيرانية من أي هجوم خارجي من خلال التهديد بتفجير المنطقة في حالة تهديد الأمن القومي الإيراني.

. تفكيك الدول والمجتمعات العربية وجعلها منطقة رخوة وضعيفة تحكمها أنظمة هشة غير قادرة على تجميع قوتها للحفاظ على مصالحها الوطنية والقومية وذلك لتحقيق هدف السيطرة على المنطقة واستغلال إمكاناتها.

والسؤال الذي يطرح نفسه في ضوء ما سبق . وبعيدا عن الإجراء المغربي بقطع العلاقات مع إيران . ماذا بإمكان الدول العربية أن تفعله تجاه الدور الذي تقوم به الجمهورية الإسلامية في المنطقة، والذي لا يخلو من تدخلات في شؤونها الداخلية؟

الملاحظ أن مواقف الدول العربية تجاه إيران غير موحدة، فالمشهد في منطقة الخليج العربي منقسم بناء على الموقف السياسي الأخير من أحداث غزة.. إذ هناك من يتعاطف مع إيران لدعمها المقاومة، بينما هناك من يبدي تحفظه على أساس أن طهران لها موقف سياسي آخر.. كما أن الحكومات العربية أهملت العراق منذ البداية مما سمح لإيران بالتغلغل فيه، وأيضاً تركت هذه الحكومات فراغاً سياسياً وروحياً حين أهملت قضايا قومية وإسلامية رئيسية مثل قضية فلسطين وهذا الفراغ قامت إيران بملئه لاعتقادها أنها الأقرب من الناحية الدينية للمنطقة من الولايات المتحدة وغيرها.. فضلاً عن أن الانقسامات العربية . العربية مكنت طهران من استقطاب بعض الأطراف العربية والعمل على تقوية علاقاتها بها.. وكل ذلك يعني بالمجمل أن الدول العربية نفسها تتحمل المسؤولية كاملة عن تغلغل النفوذ الإيراني في المنطقة.. في الوقت الذي تدين فيه هذا التغلغل وتعمل على الحد منه.

ذلك الطرح الذي لا يعفي الدول العربية من المسؤولية يتطلب من هذه الأخيرة التعامل مع إيران كطرف إقليمي لا يمكن تجاهله بحكم عوامل الجغرافيا والتاريخ، يؤكد على أهمية تدشين حوار

عربي . إيراني فيما يخص قضايا الأمن الإقليمي، ولكن ذلك يقتضي في المقام الأول التزام إيران بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية العربية كمبدأ حاكم للعلاقات بينهما فضلاً عن تجنب التصريحات والمواقف المسيئة لهذه العلاقات التي تصدر من وقت لآخر من مسؤولين إيرانيين، واللجوء إلى دبلوماسية المبادرات بدلاً من التهديدات.. علاوة على أنه ينبغي إدراك أن العلاقات العربية . الإيرانية ليست كلها خلافية، وإنما هناك اتفاق في كثير من الأمور وبينهما مصالح مشتركة، ومن ثم فإن تصعيد هذه العلاقات لا يخدم الطرفين وإنما يخدم المتربصين بهذه العلاقات، والذين يريدون إشعالها خدمة لمصالحهم وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2009/3/9

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcass-eg.org

الحوار الأمريكي - السوري.. الأهداف والنتائج المحتملة

الحوار الأمريكي - السوري.. الأهداف والنتائج المحتملة

هل العلاقات الأمريكية - السورية مقبلة على مرحلة جديدة أكثر إيجابية وتعاونًا خلال الفترة المقبلة؟ إن هذا التساؤل تثيره وبوضوح العديد من التصريحات والتحركات التي تواترت في الأسابيع الأخيرة، سواء من جانب المسؤولين في واشنطن أم في دمشق بشأن فتح حوار بين البلدين، الأمر الذي يؤشر إلى أن هناك جديدًا من الممكن أن يطرأ على هذه العلاقات في ظل إدارة الرئيس "باراك أوباما" في إطار توجه الأخير إلى إعادة تقييم سياسة بلاده في منطقة الشرق الأوسط.

ولاشك أن الحديث عن إمكانية حدوث تحول في العلاقات الأمريكية - السورية، والقول بـسريان دماء جديدة في شرايينها - بحيث يتم التجاوز عن سلبيات المرحلة السابقة بكل ما شهدته من محاولات تهميش وعزل أمريكي لسوريا ومناوئة من جانب الأخيرة للسياسة الأمريكية في المنطقة - يطرح بدوره بعض التساؤلات حول أهداف ودوافع هذا التقارب، والنتائج التي يمكن أن تترتب عليه، وخصوصًا بالنسبة لتوجهات السياسة السورية ومواقفها حيال قضايا المنطقة، وكذلك مستقبل العلاقات الإقليمية.. وأيضًا بالنسبة لمستقبل التوازنات في هذه المنطقة.

بادئ ذي بدء، يمكن القول إن العلاقات بين واشنطن ودمشق على مدى تاريخها كان يسودها دومًا الشد والجذب، ولكن الشد كان هو الغالب، وذلك على خلفية الموقف السوري من الصراع العربي - الإسرائيلي ورفض دمشق للسياسات الأمريكية في المنطقة، فضلًا عن علاقاتها بإيران و"حزب الله" وحركات المقاومة الفلسطينية.

وعلى الرغم من أن دمشق كانت ضمن التحالف الدولي الذي أخرج العراق من الكويت، وتعاونت استخباراتيًا مع أمريكا بعد أحداث 11 سبتمبر في حربها ضد الإرهاب، إلا أن التطورات الخاصة بالحرب على العراق، ورفضها لها وما أثير عن دعمها للتمرد في هذا البلد بتسهيل عبور المتسللين إليه، فضلًا عما أثير بشأن تدخلاتها في لبنان، أوصلت العلاقات بين البلدين إلى مرحلة حرجية، أخذت شكل قطيعة على المستوى الرسمي بعد حادث اغتيال رئيس الوزراء اللبناني "رفيق الحريري" في فبراير 2005؛ حيث تم سحب السفارة الأمريكية "مارجريت سكوبي" من دمشق وإصدار قانون أمريكي يقضي بمحاسبة سوريا وفرض عقوبات عليها.

ولكن على الرغم من القطيعة الرسمية من جانب إدارة الرئيس السابق "جورج بوش" لسوريا، إلا أن الاتصالات بين الجانبين لم تنقطع؛ حيث شهدت دمشق أكثر من زيارة لأعضاء من الكونجرس، كان أهمها زيارة رئيسة مجلس النواب "نانسي بيلوسي" في 2007/4/4.

وبدورها حاولت سوريا تلطيف الأجواء مع الولايات المتحدة من خلال اتخاذها إجراءات أكثر حزمًا في ضبط الحدود مع العراق، واتباع سياسة أكثر مرونة حيال لبنان، والدخول في مفاوضات غير مباشرة مع إسرائيل.. بيد أن ذلك لم يمنع إدارة "بوش" من الاستمرار في موقفها الرافض لأي حوار رسمي معها بسبب تمسكها بتحالفها مع إيران ودعمها لـ"حزب الله" و"حركة حماس"، بل ولجأت إلى ممارسة الضغط عليها بما أبدته من تشدد بالنسبة إلى المحكمة الدولية المختصة بمحاكمة المتورطين في حادث اغتيال "رفيق الحريري"؛ وكذلك مسألة الأنشطة النووية المزعومة لها، واستمرت هذه الإدارة على مواقفها المتشددة حتى انتهت ولايتها في 2009/1/20.

تلك الخلفية تبدو ضرورية للتعرف على التحولات التي تشهدها الآن العلاقات الأمريكية - السورية مع قدوم الإدارة الديمقراطية الجديدة التي يبدو أنها استفادت من أخطاء "بوش" في إدارة دفة السياسة الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط.. وهو ما دفع "باراك أوباما" إلى البدء في إجراء عملية تقييم شامل لهذه السياسة، مع التركيز على إجراء حوار مع الدول التي قاطعتها الإدارة السالفة، وبالتحديد سوريا وإيران.. خصوصاً وأن هناك إجماعاً بين المحللين السياسيين الأمريكيين على أن سياسات واشنطن تجاه هاتين الدولتين لم تكن ناجحة، وجاءت بنتائج عكسية.

ولقد كان من ضمن المؤشرات الدالة على اتجاه واشنطن لانتهاج سياسة جديدة أكثر إيجابية تجاه سوريا - غير تعهد "أوباما" بالتحاور معها ومع إيران - ما أثير عن بدئها دراسة إعادة سفيرها إلى دمشق، وسماع وزارة التجارة الأمريكية لشركة "بوينج" بتزويد الخطوط الجوية السورية بقطع غيار لإصلاح طائراتها، وأيضاً إعلان سوريا عزمها السيطرة على حدودها مع العراق، فضلاً عن ذلك التزام دمشق بدعم استقرار لبنان من خلال تسهيل انتخاب "ميشال سليمان" رئيساً للجمهورية، وغير هذا وذاك الزيارات المتتالية لدمشق من جانب عدد من النواب الأمريكيين؛ ففي 2009/2/18 زارها وفد برلماني برئاسة "بنيامين كاردين"، تلاها زيارة أخرى في 2009/2/21 لرئيسي لجنتي العلاقات الخارجية في مجلسي الكونجرس "جون كيري" و"هوارد بيرمان".. وخلال هاتين الزيارتين خففت نبرة التصريحات والمواقف العدائية حيال السياسة السورية، وعلت لهجة التصالح والإقرار بدور سوريا في المنطقة.

لكن المؤشر الأهم والدال على حدوث تحول حقيقي على المستوى الرسمي في العلاقات، تمثل في الزيارة التي قام بها كل من "جيفري فيلتمان" مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط و"دانيال شابيرو" مستشار الأمن القومي للشرق الأوسط لدمشق في 2009/3/7، وتم خلالها بحث العلاقات المشتركة بين البلدين.

واللافت أن تلك التحركات المكثفة تجاه دمشق جاءت متزامنة مع دراسة أمريكية أوصت بثلاثة أمور: الأول.. عقد اجتماعات ثنائية مباشرة مع سوريا للتباحث بشأن القضايا العالقة بحيث تكون بعيدة عن الأضواء والزخم الإعلامي، والثاني.. حصر قناة التباحث حالياً في العراق وعملية السلام في الشرق الأوسط، والثالث.. إعادة تعيين سفير أمريكي جديد في دمشق.

ومن الواضح أن إدارة الرئيس "أوباما" تسعى من وراء هذا التحول إزاء سوريا إلى تحقيق عدد من الأهداف، يأتي في مقدمتها: اختبار نوايا الأخيرة ومعرفة ما إذا كانت السياسة الجديدة ستدفعها إلى إعادة تقييم سياستها ومواقفها في الداخل والخارج.. وإعادتها لما بات يعرف بـ"محور الاعتدال العربي"، لتصبح ضلعاً فاعلاً في المثلث القديم مع مصر والسعودية، والذي شكل العمود الفقري للقوى الإقليمية في المنطقة، وساهم في إخراج العراق من الكويت، ووقف التدخل السوري في العراق، ودفعها إلى ضبط الحدود معه ومنع تسلل المتطرفين، وتحفيزها على انتهاج سياسة أكثر إيجابية تجاه جارتها لبنان.. وتحقيق رغبة الإدارة الجديدة في أن تكون هي الوسيط الأساسي لعقد اتفاق سلام إسرائيلي - سوري، فضلاً عن الحاجة إلى دور سوري في إنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي، وتكتمل تلك الأهداف بهدف آخر أهم يتمثل في الرغبة في فك الارتباط السوري - الإيراني بالتفاوض معهما كل على حدة، ودفع دمشق إلى التخلي عن دعمها لطهران من ناحية، وحركات المقاومة المسلحة في لبنان وفلسطين من ناحية أخرى.

وإذا كان للولايات المتحدة دوافعها وأهدافها التي تسعى إلى تحقيقها من وراء هذا الاقتراب.. فإن لدمشق هي الأخرى أهدافها التي يمكن أن تحققها من الدخول في حوار مع واشنطن.. ولتوضيح ذلك يمكن القول بأن رئيسها "بشار الأسد" قد تلقى تصريح "أوباما" في 2009/1/16 بعزمه التدخل في المفاوضات بين الفلسطينيين وإسرائيل وإشراك سوريا وإيران في إنهاء أزمات المنطقة - بالإعلان عن استعداداته للتعاون معه في حل قضايا الشرق الأوسط، ولكن في الوقت نفسه أكد أن العلاقات الطيبة مع واشنطن يجب ألا تعني وجود علاقات سيئة مع طهران، وشدد على أنه لن يسمح لأية جهة بأن تملّي على بلاده شكل علاقاتها مع "حماس" و"حزب الله" وإيران.

ذلك الموقف المبدئي من جانب "الأسد" جعل دمشق في مأزق حرج، خصوصاً وأنها تسعى من وراء فتح قنوات للحوار مع واشنطن إلى تحقيق أهداف تعتبر أكثر حيوية بالنسبة إليها، يأتي في مقدمتها: الخروج من حالة العزلة المفروضة عليها منذ سنوات، والحاجة إلى دور فاعل لواشنطن في عقد اتفاق سلام مع إسرائيل، فضلاً عن الرغبة في التعاون معها بما يخدم هدفهما المشترك في الحفاظ على استقرار المنطقة.

ويبدو أن دمشق تدرك أن فتح صفحة جديدة في العلاقات مع واشنطن يجب أن يقابله ثمن عليها أن تدفعه.. وهذا الثمن بالتأكيد لن يخرج عن إعادة النظر في شبكة تحالفاتها الإقليمية وفك ارتباطها بإيران و"حزب الله" و"حماس"، وذلك حتى تستعيد فعلاً دورها كطرف فاعل في المنطقة من وجهة النظر الأمريكية.

لكن إزاء حالة التشدد التي تبديها حيال ما يمكن أن يؤثر أو يمس علاقاتها مع حلفائها التقليديين، لن تتورع الولايات المتحدة عن استخدام الضغوط في إدارة الحوار معها، مستغلة أربع قضايا تثير القلق بالنسبة لسوريا في الوقت الحالي، الأولى.. قضية المحكمة الدولية الخاصة بجريمة اغتيال "رفيق الحريري"، والتي يمكن أن تكشف عن تورط مسؤولين سوريين كبار بها.. الثانية.. قضية الأنشطة النووية السورية والادعاء بوجود برنامج نووي سري لها، خاصة وأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الأخير بشأن التحقيقات الخاصة بموقع "الكبر" ينتقد عدم تعاونها في التحقيقات.. الثالثة.. قضية ملف حقوق الإنسان، إذ تتهم واشنطن النظام السوري بممارسة انتهاكات حقوقية واسعة في بلاده.. أما القضية الرابعة فهي الدعم الأمريكي للمعارضة السورية في الخارج.. بل والداخل أيضاً باعتبارها البديل المناسب للنظام الحالي.. وهذه القضايا يمكن توظيفها أمريكياً في الضغط على دمشق، بحيث تقود إلى تحقيق هدف واشنطن في خلخلة التحالف السوري مع إيران و"حزب الله" و"حماس".

ورغم أنه لا شيء مستبعد في السياسة وفي العلاقات بين الدول، لذا فالأمر يبدو ممكناً، إلا أنه من الصعب القول بإمكانية تخلي سوريا عن ورقة التحالف مع إيران وحركات المقاومة: وهي ورقة مهمة في المساومة مع واشنطن وتل أبيب ما لم يكن المقابل أو الثمن الذي ستحصل عليه سيعوضها عن المكاسب التي تجنيها من وراء هذا التحالف، وهذا الثمن لن يكون أقل من استعادة هضبة الجولان في إطار اتفاق سلام مع إسرائيل ترعاه واشنطن، فضلاً عن الإفادة من مزايا التعاون مع الولايات المتحدة وأوروبا في صورة مساعدات اقتصادية وتنموية، والاعتراف بدورها الإقليمي المتميز في المنطقة.

ولاشك أنه إذا تمكنت إدارة "أوباما" من إعادة سوريا إلى صفوف الدول الحليفة لها بعيدًا عن إيران سيكون ذلك بمثابة ضربة حقيقية للأخيرة، كما أن نجاح هذه الإدارة في إعطاء دفعة لعلاقاتها مع دمشق ونجاحها في التوسط في عملية السلام سيجعل الأخيرة تجد صعوبة أكبر في مواصلة دعمها لـ "حماس" و "حزب الله"، والاحتفاظ بتحالفها مع طهران.

ولكن لأن الحوار بين الدولتين مازال في بداياته، ومن السابق لأوانه الحديث عن نتائج محددة بالنسبة له - إلا أنه من الملاحظ أن هناك حالة عدم اتفاق داخل الإدارة الأمريكية فيما يخص أسلوب التعاطي مع دمشق؛ حيث يوجد اتجاهان: الأول.. يعارض أسلوب المقاربة معها على اعتبار أنها لم تلتزم بصورة كاملة بالتعهدات التي قطعتها على نفسها فيما يخص العراق ولبنان، ولعبت دورًا سلبيًا في حرب غزة الأخيرة.. والثاني، يدعو لاختبار دمشق بالسير في مفاوضات المسار السوري - الإسرائيلي بالتوازي مع العمل على فسخ ارتباطها مع إيران.

وهذا الخلاف الأمريكي - الداخلي حول أسلوب التعاطي مع سوريا، لا يمنع من القول بأن الحوار بين الطرفين في المجمل فيه فوائد لهما.. ولا شك أن ذلك سيجد معارضة من جانب بعض القوى الإقليمية، وتحديدًا إيران التي تراه ضارًا بمصالحها، وقد يأتي على حسابها بالنظر إلى ما يمكن أن يقود إليه من تفكيك لتحالف الجانبين وزيادة عزلتها، وهو الهدف الرئيسي الذي تدرك طهران أن واشنطن تسعى إلى تحقيقه على أمل أن يدفعها ذلك إلى تغيير سياستها وأسلوبها في التعاطي مع القضايا والملفات الإقليمية التي تهم الولايات المتحدة بالدرجة الأولى.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2009/3/12

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

مقاضاة مجرمي الحرب الإسرائيليين

إقامة ميزان العدل.. كلمات لا تتحقق في بيئة متحيزة، ويكشف الواقع المعاش عن منطق يجعل من هذه الكلمات مجرد شعارات ترفع، وكلمات يتشدد بها بعض القائمين عليها، ومانشئات تصدر القرارات الدولية، وليس أدل على ذلك مما نشهده في عالم اليوم، فما يجري ليس انتصاراً للعدالة ولا تطبيقاً للقانون الدولي بقواعده ونصوصه الرامية إلى إقامة العدل في العالم، والمحكمة الجنائية الدولية دليل على ذلك، وهي تقف اليوم في موقف يحذى له الجبين، ففي الوقت الذي تصدر قراراً باعتقال الرئيس السوداني "عمر البشير" واثنين من وزرائه بسبب ما يزعم أنها جرائم ارتكبوها في دارفور، إلا أنها على الجانب الآخر لم تتجاسر مرة واحدة على توجيه أية اتهامات إلى القادة السياسيين والعسكريين الإسرائيليين لما ارتكبوه ويرتكبونه من جرائم ضد الإنسانية، وما أحداث الاجتياح الأخير في قطاع غزة الذي بدأ في السابع والعشرين من ديسمبر 2008 واستمر لمدة 23 يوماً متتالية، إلا صورة تؤكد تلطخ أيديهم بدماء الأبرياء.

والحقيقة، إننا لسنا في مقام الدفاع عن "البشير" - وهو رئيس دولة عربية نكن لها الاحترام - ولكننا في مقام الدفاع عن قيمة قانونية أجمعت عليها كل النظم المتحضرة ، الأمر الذي يجعلنا نتساءل: هل ستظل إسرائيل بمنأى عن أي ملاحقة قانونية دولية على المجازر التي ارتكبتها ونفذتها في إطار عدوانها المستمر بحق الشعب الفلسطيني بصفة عامة و على قطاع غزة بصفة خاصة؟ وإذا أردنا أن نقدم قادتها إلى المحاكمة الدولية في ضوء تلك الانتهاكات الجسيمة، فما هي الآليات التي يمكن اللجوء إليها لمقاضا تهم على الكثير مما اقترفوه والذي يدخل في نطاق جرائم الحرب؟.

بداية.. يمكن القول إن الممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في غزة تشكل جرائم حرب حقيقية لانتهاكها الصارخ للقواعد القانونية الدولية نظراً للمجازر التي ارتكبتها آلتها الحربية ضد المدنيين العزل؛ حيث كانت بمثابة عمل منهجي يستوجب الملاحقة القضائية، فضلاً عن أن أركان هذا النوع من الجرائم، كما وردت في القوانين الدولية واتفاقيات جنيف الأربع ، متوافرة في قادة إسرائيل من حيث القتل المتعمد للأطفال والنساء وضرب أهداف مدنية عمداً مثل : المدارس والمستشفيات وسيارات الإسعاف ودور العبادة ومخازن الطعام والوقود وغيرها من الأهداف المحمية بالقانون الدولي الإنساني ، فضلاً عن قصف مقار وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"

التابعة للأمم المتحدة نفسها.

وفى ضوء تلك المسؤولية الدولية، فإن هناك عدة آليات أوجدها القانون الدولي يمكن بواسطتها، إذا ما أحسن استخدامها من جانب الدول العربية، محاكمة قادة وأفراد قوات الاحتلال الإسرائيلية عما ارتكبهه ويتكبرون من جرائم، ومن بين هذه الآليات المحاكم الدولية الخاصة، والتي يمكن . رغم صعوبتها . تأسيسها عن طريق مجلس الأمن باعتباره المختص بذلك، كما حدث في حالة المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا وكذلك في حالة لبنان.. وعلى الرغم من الرفض المتوقع من جانب مجلس الأمن لإنشاء محكمة خاصة بإسرائيل، إلا أننا نستطيع عن طريقيّن إقامة مثل هذه المحكمة، الأول.. اللجوء للمادة (22) من ميثاق الأمم المتحدة والتي تنص على أن: " للجمعية العامة أن تنشئ من الفروع الثانوية ما تراه ضروريا للقيام بوظائفها "، وطبقاً لذلك يحق للجمعية إنشاء ما يمكنها من أداء دورها، ومن ثم يمكن تأسيس محكمة جنائية دولية، على صورة هيئة معاونة، لاسيما وأن نفوذ الولايات المتحدة في الجمعية العامة أقل منه في مجلس الأمن الذي لم يتمكن من إصدار قرار في 4 يناير 2009 بلهانة الاجتياح الإسرائيلي للقطاع أو الدعوة إلى وقفه، بسرب الفيتو الأمريكي، ومن ثم تصبح فرصة صدور قرار بتدشين المحكمة المطلوبة عن طريق الجمعية العامة أكثر إمكانية.

الثاني.. الرجوع إلى قرار الأمم المتحدة الصادر في 1950/11/3 المعروف باسم "الاتحاد من أجل السلم" والذي أعطى الجمعية العامة للمنظمة الدولية سلطات تتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين، في حالة إخفاق مجلس الأمن في القيام بواجباته ومسؤولياته الرئيسية بسبب عدم إجماع الدول الدائمة فيه؛ حيث يحق للجمعية العامة أن تنظر في الموضوع مباشرة، وتصدر التوصيات اللازمة من أجل هذا الغرض، وتحل محل مجلس الأمن، وعلى هذا يمكنها إصدار قرار بإنشاء المحكمة المطلوبة.

كما يمكن محاكمة قادة الدولة العبرية السياسيين والعسكريين أمام المحكمة الجنائية الدولية، وذلك على الرغم من عدم مصادقتها على نظام تلك المحكمة، إلا أن الصلاحيات التي منحتها معاهدة روما للمدعي العام المستقل فيها تسمح له بالشروع في إجراءات التحقيق في الجرائم الخطيرة التي نصت عليها دون أن تطلب دولة موقعة على المعاهدة البدء في التحقيق، وعلى سبيل المثال فإن المدعي العام يمتلك الصلاحية القانونية للشروع في إجراءات التحقيق مع مجرمي حرب ومرتكبي

جرائم خطيرة أخرى من الإسرائيليين ، وهو ما لم يقدم عليه بعد لأغراض نعلماها، رغم توفر الأدلة ضدهم، دون أن يطلب طرف عربي ذلك، كما أن اتفاقية روما منحت الحق لأية دولة طرف فيها أن تحيل إليه أية حالة يبدو فيها أن جريمة أو أكثر من التي تدخل في اختصاص المحكمة قد ارتكبت.

والى جانب الوسيلتين السابقتين، وهما كافيتان لجر ساسة وعسكريين إسرائيليين أمام القضاء، تبرز وسيلة أخرى أكثر واقعية، وذلك بموجب الاختصاص القضائي العالمي ، والذي نصت عليه العديد من الاتفاقيات الدولية مثل: اتفاقيات لاهاي (1907) واللوائح المرفقة لها ، واتفاقيات جريف الأربع (1949) والبروتوكول الأول التابع لها الصادر (1977)، والذي أصدرت بناء عليها بعض الدول قانونا يسمح لها بمحاكمة كل من ارتكب جريمة من الجرائم الدولية، كبلجيكا وبريطانيا وأسبانيا، ففي الأولى صدر قانون عام 1993 يسمح بمحاكمة كل مشبوه بارتكاب جرائم حرب، سواء ارتكبت في الداخل أو الخارج حتى لو لم يكن مواطنا بلجيكيا، مع الأخذ في الاعتبار أن تل أبيب صادقت على اتفاقيات جنيف بما فيها الاتفاقية الرابعة عام 1951، وباعتبار وجود إجماع دولي على الصفة الاحتلالية للوجود الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، فإن ها ملزمة بموجب هذا القانون بمراعاة تلك الاتفاقية.

أما البروتوكول الإضافي الأول والخاص بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية، فقد اعتبر حروب التحرير الوطنية من ضمن النزاعات المسلحة الدولية، وما ينجم عن ذلك من اعتبار أسرى هذه الحروب كأسرى حرب، لكن إسرائيل لم تصادق عليه وبالتالي لا ينطبق عليها ، مما يجعل من اتفاقية جنيف الرابعة أهم سند قانوني يمكن الاستناد إليه لمحاكمة سلطة الاحتلال أمام المحاكم المختصة، وقد نصت تلك الاتفاقية على التزام الدول الموقعة عليها بمحاكمة الأشخاص مرتكبي الجرائم التي وردت فيها بغض النظر عن جنسيتهم.

وعلى هذا، فلا توجد أي موانع قانونية لأن تصدر الدول العربية مجتعة عن طريق الجامعة العربية قانونا بشأن تشكيل محكمة جنائية لمحاكمة قادة وأفراد قوات الاحتلال الإسرائيلي على جرائمهم ضد العرب، طبقاً لما سبق من اختصاص عالمي، ويمكن لمنظمة المؤتمر الإسلامي أن تفعل ذلك أيضاً، ويمكن للدول العربية والإسلامية فرادى أو جماعات أن تصدر قوانين تحاكم بها قادة إسرائيل عما ارتكبوه، لكن لن يتم ذلك إلا إذا توافرت الإرادة السياسية الحقيقية والرغبة الصادقة

لفعله.. ويظل السؤال المطروح : هل تتجح محاكمة إسرائيليين إذا ما دشنت محكمة فعليا بأي من الوسائل والآليات السابق ذكرها؟.

الحقيقة أن التاريخ والواقع العربي يشير ان إلى صعوبة ذلك ، فمنذ ثمانى سنوات أقام فلسطينيون ناجون من مذابح "صبرا وشاتيلا" دعوى ضد رئيس الوزراء السابق "أريئيل شارون" أمام محكمة بلجيكية عام 2001 لمحاكمته على جرائمه.. وبذلت الحكومة الإسرائيلية جهودا ضخمة لعرقلة هذه الدعوى إلى أن تم بالفعل رفضها في يونيو 2002، بحجة أن قانون المحكمة لا يجيز محاكمة شخص لارتكابه جرائم ضد الإنسانية، إلا إذا كان وقت رفع الدعوى متو اجدا على الأراضي البلجيكية. كما سبق ورفض مدعون فيدراليون في ألمانيا في أبريل 2007 دعوى قضائية رفعت ضد وزير الدفاع الأمريكي السابق "دونالد رامسفيلد"، مستندة إلى القانون الألماني الذي يسمح بمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان بسبب مسؤوليته عن تعذيب وانتهاكات لحقوق الإنسان في سجن أبو غريب في العراق ومعتقل جوانتانامو في كوبا، وتذرع هؤلاء بـ أن ألمانيا لا تقع عليها أي التزامات لقيادة تحقيق في جرائم ارتكبت خارج ها من قبل أشخاص ليسوا ألمانين أو يعتزمون العيش فيها.

الواضح إذن أن القوى الدولية الكبرى تستخدم الأجهزة والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية كأداة طيعة لتنفيذ مخططات تحقق مصالحها وأهدافها، بدليل أن المحكمة الأخيرة لم تستطع إلى الآن توجيه اتهام لقادة الدولة العبرية بارتكاب جرائم حرب، ولم تفعل شيئا أمام حرص الولايات المتحدة على عدم محاسبة أي مواطن أمامها، ما يؤكد أن القانون لم يعد أمرا مجردا ونزاهيا، بل هو تعبير عن مصالح وتوازن قوى في ظرف من الظروف، وتوازن القوى الحالي مع وجود لاعب أساسي ونافذ في الساحة الدولية كواشنطن، حما تل أبيب طيلة ستة عقود من المثل أمام أية مطالبات سياسية أو ملاحقات قانونية.

بيد أن ذلك لا يجب أن يجعلنا مكتوفي الأيدي، خاصة أن الآونة الأخيرة شهدت بارقة أمل في هذا الطريق؛ إذ أصدرت "محكمة الضمير العالمية" التي تشكلت ببروكسل في 2008/2/24 حكما على "إسرائيل" بارتكاب جرائم حرب وإبادة وجرائم ضد الإنسانية، وهي المرة الأولى في تاريخ الصراع مع الكيان الصهيوني التي يصدر فيها حكما لصالح العرب من محكمة عالمية ليس للدول، لاسيما الكبرى، علاقة بها أو تأثير عليها . وهو ما يفرض على المعنيين أن يديروا معركتهم ليس على

الصعيد القانوني وحسب ، وإنما على الصعيد السياسي والدبلوماسي والإعلامي ، وأن يستثمروا علاقاتهم بشكل جيد مع المناصرين للحق العربي ولل قضية الفلسطينية في الغرب.

الغريب أنه في الوقت الذي تسعى الحكومة الإسرائيلية ، ومن خلال مؤسساتها القضائية والقانونية وخبرائها الحقوقيين ، لإفشال أي جهود مبذولة تهدف لمساءلة قادتها وتقديمهم للمحكمة الدولية، وإخراج نفسها من دائرة الاتهام والمسؤولية عن الجرائم التي اقترفتها ضد المدنيين والأطفال والنساء تحت مبررات دفاعها عن النفس وحمايتها لمواطنيها وحدودها، نجد الانقسام العربي بل والفلسطيني على مرأى ومسمع من العالم أجمع، بما يجعل المطلوب حتى تنجح جهود إنشاء محكمة خاصة بالإسرائيليين أن تكون هناك إرادة عربية سياسية موحدة تتعامل مع تلك القضية بكل إصرار بدءاً من توفير المستلزمات المادية والمعنوية ، مروراً بجمع الأدلة والأسانيد لتوثيق جرائمها، وانتهاءً بالوقوف صفاً واحداً في مواجهة عدو شديد المراس.

وقد اتخذت بعض الهيئات والمؤسسات العربية عدة قرارات تصب في هذا الغرض، منها: قرار المكتب التنفيذي بمجلس وزراء العدل العرب في 2008/5/28، تشكيل لجنة لتوثيق جرائم الحرب الإسرائيلية، وكذلك قرار المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر في 2009/1/23 تشكيل أول إدارة متخصصة من نوعها لتوثيق جرائم تل أبيب وتقديمها إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية ، وهو ما يعد خطوة أولى على الطريق تستوجب المزيد من الخطوات .. وهنا يتضح أن رصد الانتهاكات وتسجيلها قد يكون أمراً مهماً، لكن الأهم هو المبادرة بتحريك فعلي، لاسيما أن الكيان الصهيوني لا يعني كثيراً بالقانون الدولي وأحكام الشرعية الدولية، كما لا يعطي أدنى اهتمام لقرارات الأمم المتحدة.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2009/3/12

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

بعد أشهر من تفاقم الأزمة المالية العالمية..

الاقتصاد العالمي يسير من سيئ إلى أسوأ

London

Head Office : Davina House, 137-149 Goswell Road, London, EC1V 7ET, Room No. 106

Tel: 0044207 490 7101 Fax: 0044207 490 7102

Email: (IBM) gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 428, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485. Fax: +00973 17741465.

Email: gcssbnr@batelco.com.bh

بعد أشهر من تفاقم الأزمة المالية العالمية.. الاقتصاد العالمي يسير من سيئ إلى أسوأ

يبدو أن العالم النامي سيدفع مرة أخرى ثمن الأزمة المالية الراهنة التي لم يفلح صناع القرار الاقتصادي والمالي بالعالم، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، في صنع طوق نجاة مناسب منها، فما زالت المخاوف تتزايد بشأن تصاعد احتمالات تطور الركود الاقتصادي إلى كساد يصيب كافة الاقتصادات النامية والمتقدمة على السواء، بداية من الانخفاض الشديد في معدلات النمو، وارتفاع معدلات البطالة بصورة ضخمة؛ لدرجة أن منظمة العمل الدولية أشارت إلى احتمال فقد 51 مليون وظيفة هذا العام بسبب الأزمة، وهو ما يؤدي بالتبعية إلى انضمام ما يتجاوز مائة مليون نسمة إلى قائمة الفقراء في العالم، واقترب عدد الجوعى من حدود المليار نسمة نتيجة التصاعد المتوقع في أسعار الغذاء، ابتداء من النصف الثاني من هذا العام، بالإضافة إلى خسارة التبادل التجاري العالمي أكثر من 2% من قيمته، وخسارة تبادل الخدمات 50% قياساً إلى تحويلات العاملين في الخارج إلى أوطانهم.

فبالرغم من إقرار الولايات المتحدة الأمريكية لأكبر خطة من نوعها على مدى التاريخ للخروج من الأزمة المالية الراهنة، التي تضمنت 3 مبادرات رئيسية تتمثل في: شراكة بين المال العام والخاص بغية شراء الأصول المتصلة بعمليات الرهن العقاري المتعثرة؛ وتوسيع برنامج الاحتياط الفيدرالي لدعم إقراض المستهلكين؛ وضخ أموال جديدة لإعادة الاستقرار للبنوك الأمريكية في إطار عملية تشمل مراجعة كاملة للتأكد من مدى انكشاف كل بنك أمام الأزمة الائتمانية.. وذلك بقيمة إجمالية للخطة تقدر بـ 789 مليار دولار، منها 286 مليار دولار تخفيضات ضريبية، فيما ينفق باقي المبلغ المخصص على مشاريع البنية التحتية التي من شأنها تحريك عجلة الاقتصاد لتخفيف أعباء البطالة عن ثلاثة ملايين ونصف المليون أمريكي تركوا أعمالهم بالفعل بسبب تزايد الركود، ولمواجهة احتمالات ارتفاع نسب البطالة التي تقترب الآن من 8%.

بالرغم من ذلك إلا أن كل يوم يمر يخسر المزيد من الأمريكيين وظائفهم ومدخراتهم ومنازلهم؛ حيث تشير التقديرات إلى أن 5 ملايين وظيفة أخرى ستفقد خلال الفترة المقبلة، لتقترب معدلات البطالة من مستوى 10%، إضافة إلى تصاعد مؤشرات غرق الاقتصاد الأمريكي في أزمة قد يهجز عند نقطة ما في تحويل مسارها؛ حيث أصبح من الصعب التنبؤ بما تحمله الأيام المقبلة، لاسيما في ظل تناقض التداعيات المتوقعة للأزمة عليه؛ إذ أصبح مهدداً بمجموعتين من الضغوط، إحداها تضخمية والثانية انكماشية.

فكثير من المراقبين يرون احتمال أن يؤدي تراكم التأثيرات الناجمة عن خفض أسعار الفائدة التي أقرها بنك "الاحتياط الفيدرالي" إلى موجات تضخم، لاسيما في ظل الارتفاع المستمر لأسعار الذهب، التي تؤثر في الحقيقة إلى تضخم وليس إلى انكماش قد يبدأ مع حلول العام 2010، في

حين تبقى كفة الانكماش راجحة حتى الآن، إذا أخذنا في الاعتبار مؤشر أسعار الاستهلاك ؛ حيث تشير الأرقام الرسمية إلى أن الإنفاق الاستهلاكي، الذي يشكل نحو ثلثي النشاط الاقتصادي الداخلي، انخفض بنسبة 4.3% في الربع الأخير من العام الماضي، وهو أقوى انخفاض فصلي منذ عام 1980، كما سجلت المبيعات انخفاضا قياسيا بنسبة تراجع 0.6 %، فيما سجلت مبيعات الجملة هبوطاً قياسيا بلغ 7.1% في نوفمبر 2008، ذلك وفقا لتقرير وزارة التجارة الأمريكية الصادر في 9 يناير الماضي، وهو ما ساعد على انكماش الاقتصاد الأمريكي منذ أكتوبر 2008 وحتى يناير 2009 بنسبة 3.8%، وهي الأعلى منذ ما يزيد على ربع قرن.

وفي المقابل، ومع وجود أسعار الفائدة هذه، والتي تعتبر الأكثر انخفاضا عبر التاريخ، يحتمل أن يلجأ الأفراد العاديون إلى الاقتراض، الذي يمكن أن يؤدي عند بلوغه حدا معينا إلى إطلاق ضغوط تضخمية يصعب السيطرة عليها، هذا بالإضافة إلى عجز الميزانية الذي يتوقع أن يقارب تريليون دولار للسنة المالية 2009 التي تنتهي في نهاية سبتمبر، بما يعادل ضعفي العجز في ميزانية 2008 الذي بلغ حوالي 400 مليار دولار.

ولعل من أكثر القضايا التي تنبئ باحتمال انهيار الاقتصاد الأمريكي قريبا قضية الجدل حول خطط الإنقاذ وتفاوت التقديرات حولها دون أن يترتب على ذلك تحديد خطوات تنفيذية معينة، علاوة على توقع مكتب الميزانية بالكونجرس أن تكون هناك فجوة تقدر بـ 2.9 تريليون دولار بين ما كان ينتجه الاقتصاد وما يمكنه إنتاجه فعليا، على مدار الثلاثة أعوام المقبلة، وبذلك لا تعد الـ 800 مليار دولار (قيمة خطة الإنقاذ) كافية لوقف خطر كساد ربما يستمر لسنوات قادمة، وينهار معه الاقتصاد الأمريكي بالكامل.

ونفس الحال يتكرر بالنسبة للخطط الأوروبية المحلية لإنقاذ البنوك وإنعاش الاقتصاد والتي تجاوزت قيمتها التريليون دولار؛ حيث لم يمنع ذلك من إدخال الأزمة الاتحاد الأوروبي في حالة من التخبط، فقد توقعت المفوضية الأوروبية أن يتراجع الاقتصاد في منطقة اليورو بنسبة 1.9% خلال 2009 وألا ينمو سوى بنسبة 0.4% عام 2010، مؤكدة أن دول الاتحاد تواجه كسادا كبيرا قد يطول أمده، وهو ما يؤدي إلى تجاوز نسبة البطالة في دول منطقة اليورو الـ 10% عام 2010، ما يؤشر إلى وجود خطر حقيقي من تنامي أزمات اجتماعية وفقر وانتشار حالة غضب شعبي.

وعلى مستوى الاقتصادات الصاعدة أعلنت الصين أن حجم تجارتها مع العالم تأثر بتداعيات الأزمة؛ حيث تراجع للشهر الثالث على التوالي، فقد انخفضت الصادرات بنسبة 17.5% عن مستواها قبل عام، في حين هوت الواردات بنسبة 43.1%، مسجلة ضعف الانخفاض الذي حدث في ديسمبر 2008 والذي بلغ 21.3%.. وإذا ما وضعنا في الاعتبار الوزن الهائل الذي تحتله الصين كثالث أكبر اقتصاد عالمي، فإن هذه البيانات تظهر انتشار دائرة الركود.

وبطبيعة الحال لن تكون دول العالم النامي بمعزل عن تلك التداعيات، فحتى القارة الأفريقية الفقيرة اقتصاديا، والتي بالرغم من كونها بعيدة نظريا عن الأزمة المالية العالمية ، نظرا لأن بنوكها أقل عرضة لمخاطر الائتمان والقروض إلى جانب ابتعاد الاقتصاد الأفريقي عن التكامل مع الاقتصاد العالمي؛ حيث إن أرقام بنك التنمية الأفريقي تشير إلى أن القارة السمراء تسهم بنسبة 1.3% فقط من رأسمال أسواق المال العالمية و0.8% من أصول البنوك، إلا أن الأزمة المالية تلقي بظلالها من خلال ثلاثة جوانب هي: تأثير تباطؤ تدفق الاستثمارات ورؤوس الأموال الخاصة بالسلب على الاقتصاديات التي تعتمد على هذه التدفقات في تمويل الاستثمارات التي تشتد الحاجة إليها؛ وتراجع أسعار السلع الأولية و التي تعد العمود الرئيسي لقائمة الصادرات الأفريقية، و تقلص التحويلات المالية من المهاجرين الأفارقة والتي تقدر بحوالي 15 مليار دولار سنويا بالإضافة إلى المعونات الأجنبية.

وتنطبق تلك التحليلات مع تحذيرات "دونالد كابيروكا" رئيس البنك الأفريقي للتنمية من تراجع نسبة النمو في أفريقيا ، والذي أشار أيضا إلى أن اقتصاد القارة سجل تراجعا بنسبة 1.5%، مقارنة بالمعدل المسجل قبل الأزمة المالية، والذي كان في حدود 6.5%.

ووفقاً لتوقعات مجموعة آفاق التنمية بالبنك الدولي حول نمو إجمالي الناتج المحلي في دول العالم النامية في العام الحالي مقارنة بالعام الماضي فإن نسبة النمو ستخف في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من 5.7% في 2008 إلى 3.9% عام 2009، وفي أفريقيا جنوب الصحراء من 5.4% في 2008 إلى 4.6% في 2009.. هذا بخلاف أنه مع كل هبوط بواقع 1% في معدلات نمو اقتصاديات البلدان النامية يضاف حوالي 20 مليون شخص آخر إلى عداد الفقراء ، هذا فضلاً عن انخفاض المبالغ التي ستتوافر للحكومات النامية لاستثمارها في التعليم والرعاية الصحية.

وفي حقيقة الأمر هذا الإخفاق الواضح يستدعي الخوض في السبب الرئيسي وراء الأزمة المالية، وهو فساد الإدارات المالية في الدول الصناعية الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، هذا بالإضافة إلى انكفاء الشركاء التجاريين على أنفسهم، والاتجاه نحو مزيد من الحماية التجارية وعرقلة انسياب التجارة بين الشعوب والدول ، وهو الأمر الذي يجدد السؤال حول: هل تستطيع "خطة الإنقاذ" الأمريكية إنقاذ الأسواق العالمية بالفعل؟ وهل تستطيع تلك الخطة الرد على التشكيك في قدرة واشنطن على معالجة أزماتها والمحافظة على هيمنتها الاقتصادية، وأن تغلق الباب أمام الفرضية القائلة بنهاية السيطرة الأمريكية على الاقتصاد العالمي ؟ وهو الأمر الذي يتواتر على ألسنة الخبراء الأوروبيين، والذين يدعون إلى ضرورة وجود نظام اقتصادي مالي جديد أكثر عدلاً

يقوم على تعدد الأقطاب وسيادة القانون والأخذ بالمصالح المتبادلة، معتبرين أن عهد الهيمنة الاقتصادية الأمريكية قد مضى.

فالاقتصاد الأمريكي أصبح غير قادر على توجيه آلياته للخروج من أزمتته، فكيف به إذاً أن يواجه العالم بأسره؛ حيث تسمح خطة الإنقاذ بمستوى غير مسبوق من التدخل الحكومي لمعالجة الانكماش الاقتصادي، ولم يسبق قبل ذلك أن جربت خطة تحفيز حكومية أو إنقاذ مالي بمثل هذه الدرجة، كما أن الجميع يتصرفون كما لو كانوا لا يفهمون أنه في ظل هذا التراجع الجذري للاقتصاد يبدو الطلب على الخدمات والسلع وكأنه انعدم، يضاعف من ذلك سيادة حالة من عدم ثقة الرأي العام في محاولات إنقاذ سابقة، وهو ما يزيد من صعوبة وقف متوالية الخسائر الخطيرة. وأمام هذا الواقع، فإن حل الأزمة يتطلب اعتماد نظم وقواعد جديدة لضبط النظام الاقتصادي ككل، لاسيما فيما يتعلق **بالبطريقة والكيفية** التي تستثمر بها المؤسسات المالية الأموال التي تستوفىها من عمليات الإقراض والائتمان في أدوات مالية ذات كفاءة.. وإن لم يحدث هذا فإن الأزمة ستمتد، بل قد تتحول إلى صورة أشد قسوة، لأن أصل المشكلة مازال موجوداً، فنقص السيولة الإقراضية وغياب الثقة البنينة بين المتعاملين، سيقعلان من الدورة الاقتصادية، ومن ثم سيكون الركود الاقتصادي أمراً واقعياً.

كما لا يجب إغفال ما أدلى به مدير صندوق النقد الدولي "دومينيك شتراوس" من تصريحات؛ حيث أشار إلى عدد من النقاط المهمة التي يحتاجها بالفعل العالم الآن، وربما يكون من أهمها على الإطلاق ضرورة تجنب السياسات الحمائية؛ فمن وجهة نظره أن هذه السياسات لن تأخذ بالمسار التقليدي للحمائية من رفع لمعدلات الرسوم الجمركية للحد من الواردات، بل ستأخذ شكلاً ربما يقلص من فعالية خطط الإنقاذ؛ حيث يمكن أن توجه الأموال الحكومية لإنقاذ المؤسسات المالية مع التوصية ببقاء هذه الأموال داخل البلد، وهو نفس الأمر الذي قد ينطبق على خطط إنقاذ قطاعات الاقتصاد الحقيقي بالتوصية بأن يتم استخدام هذه الأموال في تشجيع منتجي السلع والخدمات على المستوى الوطني وحده، علاوة على ضرورة وجود جهد دولي في مواجهة أزمة عالمية شاملة، وهي نقطة ضعف رئيسي في خطط الإنقاذ المطروحة.

وهنا لابد أن يدرك الرئيس الأمريكي حجم الترابط الوثيق بين ضرورات إنعاش اقتصاديات الدول الغنية، وإنعاش اقتصاديات الدول النامية، خاصة في ظل اللهجات الحادة التي بدأت تغلف الخطاب السياسي لإدارته ومفادها: "أنا أولاً؛ أي الانكفاء على معالجة الاختلالات التي أصابت الاقتصاد الأمريكي فقط، بتركيز على إنفاق محلي لخلق وظائف ومنع انهيارات في كبريات

الشركات الأمريكية، بعيداً عن مجابهة الأزمة من جذورها، وبعيداً عن مساعدة الاقتصادات الأخرى في الخروج من الأزمة التي تسببت بلاده في غرق العالم كله في بحرهما.

والدرس المهم هنا الذي ينبغي أن يعيه الرئيس الأمريكي أن استمرار الولايات المتحدة في إدارة الاقتصاد العالمي لن يكون فقط رهناً بقدرتها على تصحيح أخطائها، ولكنه قبل ذلك يتعين أن يكون رهناً بقدرتها على تصحيح أخطاء النظام المالي العالمي.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2009/3/16

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcass-eg.org

أيهما أخطر الأزمة المالية الحالية أما "أزمة المياه"؟!

أيهما أخطر الأزمة المالية الحالية أما "أزمة المياه"؟!

لاشك في أن العالم يعيش في ظل عصر يعيد توازنه نحو تعددية وتشعب أزماته، عصر أصبح شعاره الآن "سوء الإدارة في بلد لابد أن يدفع ثمنه بلد آخر"، ومن يرغب في الاحتفاظ بمكانته ووجوده ضمن الخريطة العالمية، لابد له من السعي نحو "الابتكار القائم على التعاون" .. لاسيما ونحن مقدمون على مرحلة ستكون تحدياتها الرئيسية هي "شح الموارد الطبيعية والمادية"، مما ينذر بنشوب حروب على تلك الموارد؛ فالنفط الذي يشكل أكثر من ثلث الطاقة المستخدمة في العالم قد أوشك على النفاد وسط توقعات بنضوبه خلال أقل من نصف قرن، كما أن هناك أزمة مالية تضرب بعنف اقتصاديات الدول المتقدمة منها والنامية إلى حد يهدد بانخفاض شديد في معدلات النمو، وزيادة ضخمة في معدلات البطالة ، وهبوط ما يتجاوز مائة مليون نسمة إلى حد الفقر ، وزيادة عدد الجوعى في العالم بما يزيد على 200 مليون ليقتررب الرقم من حدود المليار نسمة .. وليس النفط والمال وحسب، بل الأخطر من ذلك أن الكثير من التوقعات تشير إلى وجود ما يقرب من 1.2 مليار نسمة (20% من سكان العالم) يعيشون في مناطق تندر فيها المياه، ومن المتوقع زيادة هذا العدد ليصل إلى 3 مليارات بحلول عام 2025.

ورغم أن الحديث عن أزمة الموارد المائية خلال الآونة الأخيرة كان يختبئ وراء انشغال الجميع بتداعيات الأزمة المالية العالمية ومحاولة الخروج منها، إلا أن ارتباط الأولى بالأخيرة أعادها مرة أخرى إلى ساحة النقاش العالمية، فكلتا الأزميتين لا تتبعان من ندرة الموارد سواء السيولة المالية أو المياه بقدر ما هما ناتجتان عن سوء استخدام العنصر البشري للموارد المتاحة سواء المالية منها والمائية، بجانب ارتباطهما بعوامل مستجدة طرأت على البيئة العالمية مؤخراً، خاصة بعدم توافر آلية منضبطة لتدارك الخلل في عملية التوزيع العادل لهما؛ فهناك الملايين ممن يعيشون تحت خط الفقر العالمي، فيما يهدر الآخرون المليارات دون ضابط ولا جدوى، وبالمثل هناك من يعانون من "ظماً هائل" سيطول ثلثي سكان العالم بحلول العام 2050، وحوالي 4.2 مليار فرد يعانون من المياه غير النقية، فيما يستغل البعض الآخر المياه في إقامة مشروعات عملاقة من أجل إنتاج طاقة بديلة للوقود الحفري سواء عن طريق إنتاج الحبوب أو توليد الطاقة، في حين هناك من يستأثر بمصادر الماء ويحرم الآخرين منها، كما يحدث بين إسرائيل والفلسطينيين.

ومن وجهة نظر أخرى، فإن كلتا الأزميتين متشعبتين، وعلى علاقة بأزمات أخرى، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً حجر الأساس فيها، كمشكلة نقص الغذاء والطاقة؛ فمثلاً أدى توجه أمريكا إلى البحث عن بدائل للنفط إلى الاعتماد بشكل كبير على الوقود العضوي المصنوع من الذرة، وهذا بدوره أثر سلباً على كميات الذرة التي تستخدم في إنتاج الغذاء، وبالتالي أدى إلى ارتفاع أسعار بعض الأغذية من ناحية، واستهلاك كميات كبيرة من المياه من ناحية أخرى؛ حيث يستهلك تصنيع لتر واحد من الإيثانول المستخرج من الذرة حوالي 2400 لتر مياه في الصين و3500 لتر مياه في

الهند، كما أنه في ظل البحث عن بدائل للنفط تزايد الطلب على الأراضي الزراعية في بعض المناطق - ومنها البرازيل؛ حيث تم تحويل غابات إلى أراض زراعية لإنتاج مزيد من الحبوب المستخدمة في إنتاج الإيثانول، وبالتالي كان من الطبيعي أن يزداد الطلب على المياه.

وبالمثل كان نواة الأزمة المالية هو الارتفاع الهائل في أسعار النفط والغذاء، حيث أدى هذا الارتفاع إلى تراكم الثروات لدى الدول المصدرة لهما، والتي توجهت لوضعها في البنوك الأمريكية، والتي قامت بدورها بإقراضها بشكل مفرط دون ضوابط، متسببة في أخطر أزمة مالية يواجهها العالم منذ الكساد العالمي 1929.

وكما كانت هي أكثر الدول تأثراً بالأزمة المالية فإنها أيضاً من أكثر البلدان المهددة بخطر أزمة المياه، وذلك نتيجة للعلاقة الطردية بين تقدم الدولة واحتياجها للمياه؛ حيث يستهلك الفرد الأمريكي 90 جالون مياه يومياً بينما يستهلك الأوروبي 53 جالوناً، في حين يتراجع استهلاك المواطن الأفريقي إلى خمس جالونات فقط، وقد توقع تقرير نشره منتدى دافوس مؤخراً أن أمريكا ستكون على رأس المناطق المهددة بعجز احتياطي المياه؛ إذ يتوقع لها أن تخسر كامل محصولها الزراعي، نتيجة استغلالها لما نسبته 40% من ثروتها المائية في توليد الطاقة، بل وتزيد حاجتها إلى المياه لتوليد الطاقة إلى ما نسبته 165%، مقارنة بـ 130% في الاتحاد الأوروبي، وكذلك الحال بالنسبة للصين، المهددة بموجة جفاف في مناطقها الوسطى والشمالية، مما اضطرها إلى استخدام صواريخ تطلق غيوماً في الجو في محاولة منها لاستعادة معدل سقوط الأمطار الذي تراجع بين 50% إلى 80% عن معدلاته المعتادة، لكن هذه المحاولة لم تحقق النجاح المتوقع منها.. وإلى جانب أمريكا والصين تعاني معظم دول أمريكا اللاتينية، وأستراليا ومنطقة الشرق الأوسط والهند وباكستان وتركيا وبعض الدول في جنوب القارة الأفريقية من درجات جفاف متفاوتة هذا العام، والملاحظ أن هذه الدول هي التي تنتج المواد الغذائية للعالم بأسره، ففيها ينتج ما يزيد على ثلثي استهلاك العالم من القمح والحبوب والماشية، ولذلك فإن العالم أصبح مهدداً بلُؤمة غذاء ستكون أشد خطراً عليه من الأزمة الاقتصادية التي لا يزال يعاني من وطأتها.

وكما كان الفساد واخل النظام عاملاً أساسياً في الأزمة المالية، كان أيضاً الفساد السائد في قطاع المياه السبب وراء ارتفاع تكاليف الاستثمار من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالمياه بما قد يصل إلى 50 مليار دولار تقريباً؛ حيث تقدر الاختلاسات في بعض البلدان إلى 30% من قيمة الميزانيات وفقاً لإحصائيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولم تغب هذه الظواهر عن الجهات المانحة والمستثمرة، لذلك تركز معظم وكالات المعونة الإنمائية على البلدان الخالية من الفساد، فهناك مئات الملايين من الدولارات تهدر في مشاريع لتسهيل تزويد المناطق الريفية بالمياه في أفريقيا بسبب نقص المتابعة، فعشرات الآلاف من الآبار في القارة لم تعد تخضع للصيانة، وأهملتها الحكومات أو المنظمات غير الحكومية التي حفرتها، وإن قامت بعض البلدان باتخاذ عدد من التدابير في هذا الصدد.

ومع ذلك تختلف أزمة المياه عن الأزمة المالية، في أنها ترتبط بالظواهر الطبيعية كالتغير المناخي، الذي عطل الموارد المائية، فوفقاً لتقرير اللجنة الدولية المشتركة للتغير المناخي، التابعة للأمم المتحدة، فإن ارتفاع درجة حرارة الأرض بمعدل ثلاث نقاط سيؤدي إلى تعرض مئات الملايين من الأشخاص لنقص شديد في موارد المياه، وبحلول عام 2020 سيتعرض ما بين 75 و250 مليون شخص لنقص في موارد المياه، كما ستخفيض مستويات المياه العذبة في وسط وجنوب وشرق وجنوب شرق آسيا بشكل كبير بحلول عام 2050 نتيجة لتأثر هذه المناطق بنقص معدل سقوط الأمطار؛ ففي الصين أدى نقص الأمطار إلى تقليل منسوب نهر "يانجتسي"، فيما تعاني أنهار أخرى مهمة حول العالم نفس المشكلة، ومنها: نهر "مواري" في أستراليا، و "كلورادو" في أمريكا، وفي أفريقيا تبخرت نسبة 70% من بحيرة تشاد، في حين سيتراجع مخزون المياه تراجعاً حاداً في منطقة الشرق الأوسط، نتيجة ارتفاع نسبة التبخر ونضوب المياه الجوفية غير المتجددة.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن النزاعات السياسية أسهمت بدورها في مشاكل تقلص المخزون المائي، خاصة في المناطق التي تشترك فيها عدة دول في نهر واحد كنهر النيل في أفريقيا ونهر الدانوب في أوروبا ونهر الأردن في المنطقة العربية، تلك الأنهار تكون عرضة للاستغلال غير الرشيد، لأسباب سياسية؛ إذ إن بعض الدول تعتمد إلى إنتاج محاصيل زراعية لأهداف وشعارات سياسية، وفي أحيان يؤدي توتر العلاقات بين دول الجوار إلى محاولة الضغط بورقة مياه الأنهار المشتركة.

ولا شك أن هذه النزاعات أصبحت تمثل تحدياً خطيراً لتأثير ندرة المياه، بصفة عامة.. على المشروعات، وصحة المواطنين، وحياتهم اليومية، والزراعة، والاقتصاد، والبيئة؛ فلا يمكن الحديث عن تنمية زراعية أو صناعية لمواجهة الأزمة المالية العالمية وشح السيولة، دونما توافر الكميات اللازمة من المياه لاستدامة التنمية؛ حيث يستهلك قطاع الزراعة منها أكثر من 70%، في حين يصل نصيب قطاع الصناعة 23%.

وحتى في ظل محاولات البحث عن بديل للنفط، لخفض استهلاكه العالمي، بعد أن أصبح على وشك النفاد، وقفت أزمة المياه حائلاً دون تحقيق ذلك؛ حيث تحتاج محطة إنتاج الكهرباء التي تعمل بالفحم إلى 1.6 لتر من الماء لإنتاج (1) كيلو وات في الساعة، فيما تحتاج محطة إنتاج الكهرباء بالوقود النووي إلى 2.3 لتر من المياه لإنتاج (1) كيلو وات في الساعة.

وفضلاً عن أهمية المياه تنموياً، فقد تزايد دورها في السياسة الدولية المعاصرة، نتيجة للضغط الكبير على مصادر المياه الاستراتيجية التي قاربت على النفاد بشكل قد يجعلها محورياً للآزمات والصراعات الإقليمية والدولية في المستقبل.. وهنا تبرز حالات الصراع التي يكون فيها التنافس على المياه أحد عوامله المشجعة بجانب عوامل أخرى بالطبع، ومن ضمن تلك الحالات الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي؛ حيث تذكر تقارير التنمية البشرية أن الفلسطينيين يواجهون ندرة حادة في

المياه لضعف قدرتهم في الحصول على المياه السطحية ولعدم التكافؤ بينهم وبين إسرائيل في إدارة مستودعات المياه الجوفية أسفل الضفة الغربية؛ إذ تسيطر الدولة العبرية على ما نسبته 75% من مصادر مياه الأراضي المحتلة، وأكثر من 80% من مجموع المياه الجوفية بها.. بل ولأن العالم به أكثر من 215 نهرا مشتركا، إضافة إلى 300 بحيرة وأحواض للمياه الجوفية المشتركة أيضا بين دولتين أو أكثر، فمن الممكن أن يتسبب ذلك في نزاعات بشأن ملكية وشرعية استخدام هذه المصادر.

والثابت أنه لا يمكن لدولة القيام بمشروعات مياه على نهر بحيث تؤثر على نصيب الدول الأخرى التي يمر بها نفس النهر، ومثال ذلك منطقة حوض النيل الذي تقام عليه مشروعات سدود، مما يندر بخلافلت بين أثيوبيا والسودان ومصر، خاصة وأن الأخيرتين تتالان ما نسبته 75% من مياه النهر في حين تتقاسم الـ 25% الباقية عشر دول أخرى، وذلك وفق اتفاقية وضعت في أوائل القرن الماضي، وتطالب الدول الأفريقية بمراجعتها، إلا أن مصر ترفض بشدة هذا الطلب لأن عدد سكانها يفوق تلك الدول مجتمعة.

وفي أفريقيا أيضا انفجر النزاع بين أنجولا وبنسوانا وناميبيا حول عملية استثمار مياه حوض "اوكانغو".. وعندما حاولت الصين تحويل مجرى نهر "براهما بوترا" اعترضت الهند وهددت بالتدخل العسكري لأن هذا العمل يحرم مقاطعاتها الزراعية من المياه.. ورغم العلاقات المميزة التي تجمع بين كندا وجارتها أمريكا، فإن تلوث البحيرات الحدودية المشتركة خلق أزمة بين الدولتين عام 2006، هذا إلى آخره من صراعات ونزاعات كانت المياه سببها الرئيسي.

وفي نفس الإطار حذرت عدة تقارير دولية، من تلك الأضرار المترتبة على ندرة المياه، وهو سبب كاف لإدراج مسألة تأمين مصادر الحصول على المياه تحت القضايا المرتبطة بالأمن القومي للكثير من دول العالم.. وبالتالي لم تعد القضية منوطة فقط برجال الاقتصاد والشركات الاستثمارية، بقدر ما أصبحت ضمن الاهتمامات الرئيسية للقادة السياسيين ورجال التخطيط والاستراتيجية العسكرية، فهي بهذه الطريقة أشد خطرا على البشرية من الأزمة المالية الحالية لكونها ترتبط بحياة البشر.. كما أن الأزمة المالية تمتلك الكثير من البدائل التي تخرج العالم من تحت وطأتها كالعودة إلى اقتصاد الدولة أو العمل بالنظام الإسلامي في إدارة الدولة إلى آخره من الحلول، أما أزمة المياه فليس أمام البشرية بديل يمكن أن يعوضها عن نقص المياه.

وبطبيعة الحال ظهر التعاون الخليجي المشترك في تلك الأزمة، لكون دول الخليج تتزيل قائمة دول الندرة المائية، فالفرد الخليجي يستهلك في اليوم 187 جالونا من المياه، مقابل 90 جالونا يوميا للفرد الأمريكي، وهو ما يجعل الأول الأعلى في استهلاك الماء في العالم.

ولذلك خطت دول مجلس التعاون الخليجي خطوات مهمة وفعالة في مجال التعاون المائي؛ فقد أعلنت في نوفمبر 2004 أنها ستتخذ مشروع الربط المائي فيما بينها، كما كان مشروع الربط المائي العربي أحد أهم المشاريع التكاملية المدرجة أثناء القمة الاقتصادية العربية في الكويت في يناير 2009؛ حيث يعتبر من المشاريع الحيوية والمهمة وأحد الخيارات الاستراتيجية الجديدة لدول المنطقة؛ إذ سيسهم في تزويدها بالمياه في أوقات الطوارئ والكوارث التي قد تتعرض لها أي دولة من دولها، فضلاً عن رفع كمية الاحتياطي والمخزون الاستراتيجي من المياه.

ومن الواضح أن الكثير من دول العالم اتخذت ما يناسب من الإجراءات لمنع حدوث نزاعات قد يثيرها نقص موارد المياه؛ فضلاً عن أنها بحسب تقرير التنمية البشرية السابق ذكره اقترحت عدة عناصر لاستراتيجية عالمية تؤمن حلاً مناسباً لهذه المشكلة، منها: إقرار صيغة قانونية تضمن (، وضرورة تخصيص G8 الحصول على المياه، على أن تتولاها مجموعة الدول الثماني الكبرى) حكومات الدول الغنية المانحة لمزيد من الدعم المالي لقطاع المياه والصرف الصحي في الدول الفقيرة؛ حيث إن هناك أكثر من 1.1 مليار نسمة ممن يقطنون دول الجنوب لا يحصلون على القدر الكافي من المياه، وليس لديهم صرف صحي جيد، في حين لا يتعدى متوسط استهلاك غالبية هؤلاء في اليوم أكثر من 5 لترات لكل فرد، ولكن الأمر الذي يثير التساؤل هو: هل يستمر العمل بهذا الاتفاق في ظل الظروف المالية المتدهورة للدول المانحة؟.

ومن الجهود المشتركة أيضاً لحل هذه المشكلة ، فكرة انعقاد مؤتمر دولي للمياه كل ثلاث سنوات، والذي قرر اعتبار يوم 22 مارس من كل عام يوماً عالمياً للمياه في العالم ، وانتهت اجتماعات دورته الخامسة يوم 21 مارس 2009 في اسطنبول، وخلال تقديم ممثل الأمم المتحدة تقريراً حذر فيه من تفاقم أزمات المياه، بسبب تنامي الطلب عليها بزيادة قدرها 64 مليار متر مكعب، مع توقع تخطي التعداد السكاني العالمي 9 مليارات نسمة بحلول العام 2050.

ويحث التقرير على ضرورة توجيه الاستثمارات إلى البنى التحتية في مجال المياه، وتوفير الخطط والبرامج من أجل إنشاء هذه البنى بصورة ملائمة، ويشدد التقرير أيضاً على أهمية إقامة الشراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

وفي السياق ذاته، أثارت بعض التقارير الدولية قبل سابق قضية إعادة النظر في تسعير وخصخصة المياه، للوصول إلى قنوات أخرى تساعد في حل قضية الأمن المائي، ولكنها خلصت في المحصلة النهائية إلى أن تجارب خصخصة قطاع المياه والصرف الصحي هي تجارب "غير مشجعة"، وذلك لأن تولي القطاع الخاص مسؤولية امتلاك أو حتى إدارة شبكات المياه والصرف، خاصة في البلدان الفقيرة، أدى إلى "ظهور نزعة احتكارية" كان ضحيتها الوحيدة هو الفرد محدود الدخل، الذي لم يستطع توفير قيمة أو كلفة استخدامه لهذا القطاع.

ويتعين التنويه هنا إلى أن ندرة المياه مشكلة لا يمكن معالجتها بسهولة بالاعتماد على إقامة مشروع تلو الآخر؛ وإنما يستوجب الأمر وضع ملفها في صدارة الاهتمامات وعلى لائحة أبرز القضايا الدولية؛ حيث يصعب القول إن هناك "سياسة مائية عالمية واحدة"، فرغم أن المشكلة وأسبابها مشتركة، إلا أن التعامل العالمي معها تفاوتت طريقتة من دولة لأخرى.

ومع ذلك، فإن السياسة الموحدة توسع من فرص الاعتماد على المصادر غير التقليدية للمياه، ذات التكلفة العالية؛ إذ تتراوح تكلفة إنتاج المتر المكعب منها ما بين دولار وثلاثة أرباع الدولار، كما تتيح إمكانية توزيع الكلفة على الدول، وتعمل السياسة الموحدة أيضا على إدارة الحكم الرشيد، والمشاركة المثلى في موارد المياه، وتحسين أدوات السوق، وتشكيل تحالفات أوسع، من خلال نشر مناهج تعتمد على التضامن لإدارة موارد المياه في المستقبل.

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

2009/3/22

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

قراءة في تقرير "فريدم هاوس" حول الحرية في العالم 2009

قراءة في تقرير "فريدم هاوس" حول الحرية في العالم 2009

منظمة حقوقية وبحثية أمريكية الهوية لا تجد في الشرق الأوسط غير إسرائيل باعتبارها الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة، متجاهلة ليس فقط دولاً ديمقراطية أخرى بالمفهوم الغربي للكلمة كتركيا، أو دولاً لها مشروعها السياسي وبصدد التحول تدريجياً إلى الديمقراطية، وإنما تتجاهل أيضاً ما ارتكبه إسرائيل . ولا زالت . من انتهاكات بحق من يعيشون في كنفها وتحت حماية سلطاتها أو بجوارها، سواء أولئك الذي يحملون جنسيتها من عرب 1948 وربما غيرهم، أو الذي يعانون من بطش آلتها الحربية في الضفة والقطاع والجنوب اللبناني.

وعلى الرغم من أنها . أي هذه المنظمة . موضع اتهامات بالتحيز وتعمد تشويه السمعة، إلا أنها لازالت مصرة على نهجها منذ أن أنشئت عام 1941، حيث تشكل واجهة غير رسمية للسياسة الأمريكية، وتقف وراء أشد التقارير انتقاداً للدول العربية والإسلامية، بل إنها تمثل . كما ذكر ذلك البعض . الاتجاه الفكري لتيار المحافظين الجدد وأجندته التي لم يتم التحول عنها بعد وبشكل كامل رغم وجود إدارة جديدة في البيت الأبيض.

الغريب، بل والطريف، في تقرير المنظمة الأخير حول الحرية في العالم، وهو أحد التقارير الأربعة التي تصدرها، أنه اعتبر وجود تحسن في العراق، المحتل أمريكياً، بدعوى تقلص العنف والإرهاب السياسي والميليشيات التي ترعاها الحكومة.. وإذا كنا لا يمكن أن نصف الوضع الذي ظل عليه العراقيون طوال 20 عاماً على الأقل قبل عام 2003 بأنه "غير حر"، فإننا لا يمكن أيضاً وببنفس المقاييس أن نقبل تقييم المنظمة بوجود تحسن في الأوضاع في العراق خلال الست سنوات الأخيرة، حتى لو قلت وتيرة العنف، أو أجريت انتخابات، أو شُكلت أجهزة ومؤسسات باتت في حكم كثير من المراقبين محلاً للصراع هناك وأداة له.

وفي الحقيقة، فإن هذا التقرير الصادر عن منظمة "فريدم هاوس" يفتح باب النقاش للكثير من التساؤلات والاستفسارات، أقلها أهمية ما يتعلق بتقييماته وما تضمنه من أفكار ومعلومات، لكن أكثرها أهمية وأعظمها شأنًا يتعلق بمنهجه المتبع في المسح والتحليل، وتبعية ما يصدره من أحكام بشأن هذه الدولة أو تلك، وأسباب ما يراه تراجعاً لضغوط الدول الكبرى أو لمطالباتها لنظيرتها النامية بالتحول نحو الديمقراطية.

والبدائية تقتضي الإشارة إلى أن "فريدم هاوس" أسستها زوجة الرئيس الأمريكي الراحل "روزفلت" بمشاركة من أحد كبار السياسيين، وهو "نيدل ويلكلي" الذي رشح في أحد سباقات الرئاسة، ويضم مجلس أمنائها الآن سفراء ورجال أعمال وباحثين وصحفيين وزعماء نقابات واتحادات كلها أمريكية، وهو ما يفسر وضع كل من السودان وإيران وكوريا الشمالية وفنزويلا على قائمة أسوأ الدول انتهاكا للحريات، ويفسر أيضا وضع كل من العراق وأفغانستان وبالطبع إسرائيل باعتبارها أكثر الدول تحسنا في وضع الحريات بها.

وعموما، فقد وجد التقرير في مقدمته أن الحرية في أنحاء العالم شهدت تراجعا للعام الثالث على التوالي، مؤكدا أن هذا التراجع يعود إلى ردود الفعل القوية التي أبدتها النظم الأوتوقراطية إزاء الإصلاحيين بها، وهي محاولة خفية لإبراء ذمة الإدارة الأمريكية السابقة من مسؤوليتها الخاصة بالفشل في الترويج للديمقراطية والتبشير بها، والتي زعمت . أي هذه الإدارة . أنها تتحمل تبعاتها أمام الرأي العام الداخلي خاصة، والغربي بشكل عام، ما يؤكد كذبها وضعف حجتها واستغلالها للقضية للحصول على موارد دون عائد يذكر، بل ويؤكد أيضا أن قضية الديمقراطية برمتها، وما يستتبعها من ملفات، مرهونة بتحقيق المصلحة الأمريكية، فإذا كانت تصب في هذا الغرض فإنها ستعمل من أجلها، وإن كان العكس فستوضع في ذيل اهتماماتها.

وتحاول المنظمة في ثانيا تقريرها إعفاء الإدارة الأمريكية الحالية من هذه المسؤولية المزعومة بنشر الديمقراطية في أرجاء العالم، وتدعي أن الأزمة الاقتصادية ومسعاها لتحسين علاقات الولايات المتحدة بالغير سيضعفان من الاهتمام المفترض أن توليه للقضية، وهي وسيلة تتبعها المنظمة لإرغام الإدارة الجديدة التي وعدت بالتغيير وتحسين السياسة العامة للبلاد، بطريق غير مباشر، بـألا تتجاهل الأمر وتعطيه الاهتمام الكافي وتستمر فيما تعتبره المنظمة تشجيعا للحرية كهدف للسياسة الخارجية الأمريكية، وهو شعار الواهي الذي ترفعه منذ بداياتها الأولى وتعمل من أجله، شكليا لا فعليا، حيث أولوية الديمقراطية وحقوق الإنسان في تشكيل السياسة الأمريكية.

وقد ركز تقرير المنظمة على عدة مناطق وأقاليم تمثل من وجهة نظره حقيقة هذا التراجع الذي يشير إليه، وهي المناطق التي يمكن اعتبارها إما المنافس التقليدي للغرب أو موضوع هذا التنافس والاهتمام، فمن جهة استمر انحسار أوضاع الحريات في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، كما

تقاعست الصين عن إدخال تحسينات على حالة حقوق الإنسان بها من جهة ثانية، هذا فضلاً عن الركود في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من جهة أخيرة.

وهكذا وجد التقرير أن هناك 89 دولة حرة فقط في مسحه الذي أُجري على 193 دولة من دول العالم، وذلك بنسبة 46%، في حين أن مجموع الدول غير الحرة وصل إلى 42 بنسبة 22%، والدول الحرة نسبياً وصل إلى 62 دولة بنسبة 32%.. وبهذا فإن عدد الدول الحرة قد تراجع دولة واحدة مقارنة بمسح عام 2007، كما تراجع أيضاً عدد الدول غير الحرة دولة واحدة، وتزايد عدد الدول الحرة نسبياً دولتين، وهو ما يعني بمعيار العدد أن هناك تحسناً في وضع الحريات في العالم، وليس كما يحاول التقرير أن يثبت، الأمر الذي يكشف إما عن أخطاء في الحساب والتدقيق، أو عن أخطاء في الاستنتاج والاستدلال.

ويشير هذا الأمر الأخير في الواقع إشكاليتين، الأولى خاصة بمعايير المنظمة البحثية ومنهجها، حيث يعتمد مسحها على أساسين للتقييم، أحدهما يتعلق بالحقوق السياسية، والآخر يتعلق بالحريات المدنية، وتمنح الدولة على أساس ذلك درجة تتراوح ما بين 1:7 درجات، حيث يمثل الرقم (1) أكثر الدول حرية، في حين يمثل الرقم (7) أقل الدول حرية، وتوضع الدولة في قائمة التصنيف، إما حرة أو غير حرة أو حرة نسبياً، وذلك حسب مجموع درجات ما تحققه في مؤشري الحقوق السياسية والحريات المدنية معاً، ويتراوح مؤشر الدولة الحرة بين (1-2.5)، والدول الحرة نسبياً بين (3-5)، والدول غير الحرة بين (5.1-7).

وهنا ينبغي التنكير بذلك الاختلاف المفاهيمي لدى بعض الثقافات والمفكرين بشأن ماهية الحقوق السياسية والحريات المدنية التي تستند إليها في تقييمها.. فعلى الرغم من وجود شبه إجماع الآن على مدلولات هذه الحقوق والحريات، إلا أنه حتى هذه اللحظة لا يوجد اتفاق على الأشكال التقليدية للحكم المباشر التي لازالت تتبع في بعض الدول.. فعلى سبيل المثال: كيف يمكن تقدير لقاءات المسؤولين بمواطنيهم مباشرة كمياً أو رقمياً من جانب المنظمة؟ وكيف يمكن أن نقدر أسلوب إنهاء الخصومات بين المتصارعين عرفياً، وهو الأسلوب السائد في معظم الدول النامية؟ وكيف يمكن القبول بأحكام المجالس العائلية والقبائلية التي قد تذهب إلى طرد المتسببين في مشكلة ما من مناطقهم، بل وإعلان ذوبهم التبرؤ منهم والتخلي عنهم؟.

لا شك أن جملة هذه الأشكال وغيرها، لا تدخل في حساب تقييم "فريدم هاوس" لوضع الحرية في دولة ما، ونظن أن تقييم هذه الأشكال رقمياً سيدخل بعض الدول النامية في عداد الدول الديمقراطية والحرّة، حيث إن تجربتها تصب رغم بدائيتها أو تقليديتها، في الهدف الرئيسي لفلسفة حقوق الإنسان الغربية التي ربما نجحت في إيجاد أشكال مستحدثة كالأحزاب والمجالس النيابية وغيرها لضمان احترام الحقوق الخاصة بالبشر وحياته الأساسية.. في حين أن شعوباً وحضارات أخرى قد لا تأخذ بهذه الأشكال المستحدثة واقعياً، وإنما تأخذ بها ضمناً وفعلياً.

الإشكالية الثانية تتعلق بحقيقة وجدوى إجراءات التقييم ذاتها التي تعتمد المنظمة في تقريرها، وأقصد بذلك طبيعة المظاهر التي في حال تطبيقها توصف الدولة بأنها ديمقراطية وحرّة، فعلي سبيل المثال يستند التقرير إلى عدة ملامح رئيسية يراها أساساً للحكم على ما إذا كانت الدولة تقدمت أو تراجعت على طريق الديمقراطية والحرية، ومنها: حرية تكوين الجمعيات، وإجراء الانتخابات بصورة منتظمة، وضعف الرقابة وإجراءات المساءلة والشفافية وعدم تركيز السلطات في جهة واحدة.. وغير ذلك الكثير.

وبطبيعة الحال، فلا يمكن التشكيك في أهمية كل هذه الوسائل وجدواها، ولكن أليس من الطبيعي أن نسأل بخصوص حرية تكوين الجمعيات: لماذا هذه الهجمة الشرسة التي تقودها مؤسسات أهلية على الوظائف التي من المفترض أن تقوم بها الدول فقط؟ أهى محاولة من جانب مثل هذه المؤسسات . التي قد تكون لها أجندتها الخاصة والمرتبطة بمصادر تمويل خفية . لإلغاء سلطة الدولة الوطنية لصالح جهات أخرى كالشركات عابرة القومية أو غيرها، والتي تسعى لمصالح نفعية بحتة حتى لا تكون أمامها سلطات قوية تتصدى لها وتواجهها؟.

الأمر ذاته بخصوص الانتخابات الدورية أو المنتظمة، فمع الاعتراف بأنها الوسيلة الأنسب الآن لاختيار الأصلح إذا ما توفرت الظروف المناسبة والشروط الكافية، إلا أن التدقيق في هذه الحقيقة يجد العجب، فالأكثر قدرة الآن على النجاح في أية انتخابات هو الأقدر على التسويق لنفسه والترويج لبرامجه وأفكاره، ولا يتم كل هذا إلا بوجود مؤسسة ضخمة تموله وتوجهه، وهو أمر يجب أن يؤخذ بالحرص اللازم.. حتى الولايات المتحدة ذاتها تحدد حجم التبرعات التي تقدم للمرشحين ومصادرها وكيفية إنفاقها، وذلك تفادياً لتحول الأمر إلى محور اتهام من هذا الطرف أو ذاك، وسبباً في تدخلات من هنا أو هناك.

يشار أيضا إلى أن أدبيات النظم السياسية المقارنة تؤكد في معظمها أن السلطة التنفيذية وأجهزتها المختلفة في أعتى الدول ديمقراطية، باتت تمتلك من الصلاحيات والنفوذ ما يفوق سلطات الأجهزة الأخرى، وعلى رأسها السلطة التشريعية، وأن ما يجري العمل به الآن هو الحد فقط من تضخم نفوذ السلطة التنفيذية بالدول، وتوسيع هامش نقدها ومراقبتها، ليس فقط من السلطة التشريعية والأجهزة الرقابية، وإنما أيضا من وسائل الإعلام المختلفة.. لكن يلاحظ ورغم كل محاولات التصدي لتوغل السلطات التنفيذية بالدول، إلا أنها لازالت تملك الكثير، ولا يقتصر الأمر فقط على الدول النامية، التي تنتقد من جانب "قريدم هاوس" لتركز السلطات بها، وإنما تمتد إلى الدول المتقدمة أيضا.

وبالوضع في الاعتبار هاتين الإشكاليتين، يمكن النظر إلى أبرز ما تضمنه التقرير من أفكار ومعلومات، خاصة إزاء دول الشرق الأوسط.. مع العلم أنه لم يتضمن نصوصا خاصة بكل دولة على حدة، الأمر الذي يثير علامة استفهام حول كيفية حساب درجة دولة ما، وعلى أي أساس اعتبر أنها حرة أو غير حرة أو حرة نسبيا.. فيقول في هذا الإطار إن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أكثر مناطق العالم "مقاومة" للتغير الديمقراطي، مستشهدا على ذلك بعدة أمور حدثت جميعها في الدول العربية، وهي: فرض مزيد من القيود على حرية الرأي العام والتعبير والتجمع (تكوين الجمعيات والتظاهر)، والصراع مع الإرهاب وحركات العنف السياسي والتطرف الديني، وتداعيات حرب العراق، وما سماه "القتال المستمر" بين إسرائيل والفلسطينيين.

والملاحظ هنا أن جزءا من الأسباب وراء تراجع دول المنطقة ديمقراطيا، كما يوضح التقرير، يعود إلى أسباب خارجية عن الإرادة في غالب الأحوال، ولا تتبع من الأوضاع الداخلية للدول العربية، وليس هذا تبريرا لأوضاع ينبغي العمل على تغييرها، وإنما من الأوضاع الخارجية أيضا، فحرب واحتلال العراق والتداعيات الأمنية الناتجة عنها، السبب فيها الولايات المتحدة، كذلك فهي المسؤولة عن تمادي إسرائيل في طغيانها ضد الآخرين بما تسبغه عليها من حماية، حتى في وجه قرارات المجتمع الدولي، أما الإرهاب والتطرف الديني فإضافة إلى أنه ليس قاصرا على دول المنطقة فحسب، فإنه يعود في جزء منه لأوضاع إقليمية ودولية معينة، باعثها الأساسي تدخل الدول الكبرى في شؤون المنطقة وسياسة ازدواجية المعايير والكيل بمكيالين المتبعة إزاء قضايا وملفات الدول العربية والإسلامية والتي أثارت سخط قطاع من الجماهير ضدها.

صحيح أن هناك من الأوضاع الداخلية ما يستوجب إعادة النظر فيه وتغييره، ولكن الصحيح أيضا، وبالتزامن مع إصلاح هذه الأوضاع، يجب أن تعالج جذور بعض المشكلات الإقليمية والدولية التي تلقي بظلالها السلبية على مسار التطور الطبيعي للأمور في الدول العربية والإسلامية.. وهنا كان يتعين على "فريد هاوز" أن تضع استراتيجية مفصلة يمكن أن تتبعها الدول المعنية لإصلاح وتحسين هيكل نظامها السياسي والاقتصادي، وذلك بجانب تلك المطالبات التي نادت بها في ختام تقريرها.

ولتوضيح هذه النقطة، يمكن القول إن الديمقراطية الحقيقية . كما تطالب المنظمة . لا يجب أن تقتصر على مجرد إجراء انتخابات قد تكون شكلية، ولا يجب أن تقف عند تكوين جمعيات لا هدف لها سوى أن تكون واجهات للغير، ولا حتى فتح ساحة الحوار وإعطاء هامش أكبر لمناقشة القضايا المختلفة، لأن ذلك قد يتسبب في إثارة فوضى الحديث والحديث المضاد ودون أي اعتبارات خاصة بالحفاظ على المقدسات الدينية والوطنية، وإنما كان يجب على المنظمة أن تبدأ أولاً بالتخلص من لغة الوصاية على الدول التي لا تراها حرة، وعدم التعويل مجدداً على دور أمريكي في نشر وبث القيم الديمقراطية.. وفي الوقت ذاته صياغة برامج تتعاون فيها مع دول المنطقة لتنمية الوعي الحقيقي بمفاهيم الحرية وتربية الكوادر المختلفة على ممارسة الديمقراطية الحقيقية، والتي ستكون من أولى مقتضياتها الاعتراف بأحقية كل الاتجاهات الوطنية بالمشاركة في أي انتخابات والفوز بها حتى لو كانت اتجاهات دينية (يشار هنا إلى الموقف الغربي من حركة "حماس" من بعد عام 2006 وحتى الآن).

كذلك، فإن الأمر يتطلب من الدول الغربية وأذرعها الثقافية أو الفكرية كـ"فريد هاوز" أو غيرها، تقبل إمكانية وجود نظام ديمقراطي حقيقي قد لا يقر بعلاقة التبعية بين بلاده والغرب، والتي كانت في نظر الكثيرين سببا في الحيلولة دون خروج الكثير من دول العالم النامي وحتى الآن من دائرة التخلف والفقر.

وأخيرا .. لا يبقى سوى القول إن تقرير "فريد هاوز" لا يمكن القبول به إلا كجرس إنذار كي تستعيد به الدول العربية والإسلامية وضعها الطبيعي في مصاف الدول المتقدمة، سياسيا واقتصاديا وعلميا، والبداية تتطلب أخذ السياسات الأمريكية الرامية إلى "دمقرطة" المنطقة، والتي يروج لها من

جانب المنظمات الحقوقية، بحرص شديد، لاسيما أنها أدت . حسب تقارير منظمات حقوقية أخرى
(كارنجي) . إلى الانقسامات المذهبية والطائفية وانتشار العنف بها.

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

2009/3/26

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcass-eg.org

هل تنجح استراتيجية بريطانيا الجديدة لمكافحة الإرهاب

في استئصال خطر القاعدة؟

London

Head Office : Davina House, 137-149 Goswell Road, London, EC1V 7ET, Room No. 106

هل تنجح استراتيجية بريطانيا الجديدة لمكافحة الإرهاب في استئصال خطر القاعدة؟

رغم أن بريطانيا لم تكن طرفاً رئيسياً فيما أطلق عليه "الحرب الدولية ضد الإرهاب"، التي اتخذت من محاربة تنظيم القاعدة هدفاً رئيسياً لها، مما جعلها بمنأى عن أعمال التنظيم الإرهابية، فإنها مع مرور الوقت ونتيجة لتبدل مواقف وتوجهات لندن بموالاتها وتبعيتها لسياسة واشنطن الخارجية، خلال فترة حكم "توني بليز"، وانضمامها إلى الأخيرة في غزو واحتلال أفغانستان والعراق، تحولت إلى إحدى الضحايا الرئيسيين لتلك الحرب، وأصبحت هدفاً رئيسياً لهجمات القاعدة، وهو ما عكسته تفجيرات لندن في يوليو 2005، والهجوم الفاشل بسيارات مفخخة على لندن ومطار جلاسكو في اسكتلندا في يوليو 2007، وهي المحاولات التي زادت من إدراك مسؤوليها لخطورة ما يمثلته تنظيم القاعدة من تهديد رئيسي لمصالح بلدهم وأمنها القومي، ومن ثم تعددت الإجراءات والوسائل التي تبنتها لندن لمكافحة ما ترى أنه إرهاب وتهديد لأمنها من جانب هذا التنظيم وأنصاره.

وفي هذا السياق، كشفت الحكومة البريطانية في 2009/3/24 عن تفاصيل استراتيجيتها الجديدة لمكافحة الإرهاب، والتي جاءت في 176 صفحة وحملت عنوان "استراتيجية المملكة المتحدة لمكافحة الإرهاب الدولي"، والتي يبدو من خلال قراءة ما سُرّب من مضمونها أنها تولي اهتماماً فائقاً بمواجهة القاعدة، وهو ما يطرح - بدوره - تساؤلات حول أسباب تركيزها على هذا التنظيم تحديداً، وأبرز ما تضمنته من أساليب لمواجهة التهديدات التي قد تتعرض لها، فضلاً عن فرص نجاحها أو فشلها في تحقيق أهدافها؟.

بداية.. لا يمكن النظر إلى تبني لندن لاستراتيجية جديدة لمكافحة ما ترى أنه "إرهاب" بصفة عامة، وتهديد من جانب القاعدة بصفة خاصة، بمعزل عن سياق تطورات عدة هامة، داخلية وخارجية، تحوي في طياتها بعض التناقضات اللافتة للانتباه، فداخلياً.. تأتي تلك الاستراتيجية على خلفية الأعمال الإرهابية التي شهدتها إقليم أيرلندا الشمالية في أوائل مارس الجاري - بعد توقف دام نحو عشر سنوات، ركزت خلالها الأجهزة الأمنية على الحركات التابعة للتنظيمات الأصولية وأنصار القاعدة؛ حيث تعرضت إحدى قواعد الجيش البريطاني لهجوم بأسلحة نارية، وهو ما أثار المخاوف من عودة العنف الذي كان سائداً في الإقليم قبل عام 1998.

ورغم ما تمثله هذه الأعمال من مخاطر وتهديدات بالنسبة للندن، لجهة عودة أعمال العنف مرة أخرى إلى الإقليم، إلا أنه لا يمكن الاستناد إليها كمبرر للحديث عن الخطر الذي تمثله القاعدة عليها، لأن ذلك يعني تركيزها على العوامل الخارجية، وتجاهلها للعوامل الداخلية التي يمكن أن تؤدي إلى تهديد أمنها.

كذلك بدا لافتاً تزامن إصدار الاستراتيجية الجديدة، مع المخاوف التي أبداه مسؤولو الأجهزة الأمنية في 2009/3/22 من احتمال تعرض فنادق العاصمة لندن لهجمات إرهابية، على غرار تلك التي استهدفت مدينة "مومباي" الهندية في أواخر نوفمبر 2008، قبل أيام من "قمة العشرين الاقتصادية" التي تستضيفها لندن مطلع أبريل المقبل.. وهي المخاوف التي أجبرت ضباط مكافحة الإرهاب على مراقبة أي زيادة في الأسلحة الخفيفة التي يجري تهريبها إلى الأراضي البريطانية عبر الموانئ أو المطارات النائية، حيث إجراءات الأمن أقل تشدداً.

أما على الصعيد الخارجي، فتأتي الاستراتيجية في الوقت الذي تتجه المملكة المتحدة نحو الانفتاح على بعض القوى الإسلامية، التي سبق أن حظرت التعامل معها، باعتبارها قوى إرهابية، كـ "حزب الله" اللبناني، وحركة "حماس" الفلسطينية، كما لم يكن مستغرباً - في ظل العلاقات الوثيقة بين لندن وواشنطن - أن يتزامن إصدارها، مع تزايد الحديث حول تحول الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب، والذي عكسته دعوة الإدارة الجديدة مؤخراً للحوار مع "المعتدلين" في "طالبان"، علاوة على إدماج الحركة في العملية السياسية بأفغانستان، في ظل إقرار واشنطن بصعوبة كسب المعركة الدائرة هناك.. وهو ما دفع البعض للتساؤل عن أسباب عدم انفتاح الغرب أيضاً على تنظيم القاعدة!!

وعلى ما يبدو، فإن التساؤل السابق سيظل بدون إجابة، بالنظر إلى الاستراتيجية البريطانية الجديدة لمكافحة الإرهاب، والتي لا تزال تعتبر القاعدة التهديد الرئيسي لها وللغرب، وهو الأمر الذي أرجعته إلى عدة عوامل، أهمها: أن منطقة تواجد التنظيم في أفغانستان والمناطق الحدودية من باكستان، باتت بحسب الاستخبارات الغربية توفر ملاذاً آمناً لنشاط عناصر التنظيم وتدريباته.. أيضاً استمرار قياداته الرئيسية، والتي لا تزال قادرة على مواصلة نشاطها التحريضي عبر مواقع الإنترنت وبعض الفضائيات، وكذلك حشد وتجنيد أنصار لها في المناطق الواقعة تحت سيطرتها أو تحت سيطرة "طالبان" المتحالفة مع القاعدة في الفكر والأهداف، علاوة على الحاجة إلى الاستفادة من الدروس التي كشفت عنها الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها بعض مناطق العالم في الآونة الأخيرة.

ولعل من أبرز الدلائل على مدى الخطر الذي لا تزال تشعر به لندن حيال نشاط القاعدة، المقال الذي نشره رئيس الوزراء "جوردون براون" في صحيفة "أوبزرفر" الأسبوعية في 2009/3/22، وذكر فيه أن "الخطر الأكبر على أمن بريطانيا وسائر بلدان الغرب لا يزال يأتي ممن وصفهم بعملاء الحقد المجرمين، الذين يعملون تحت شعار القاعدة".

وإضافة إلى الدوافع والمبررات التي ساققتها الاستراتيجية، كمبرر للتركيز على القاعدة، فإنه في واقع الأمر لا يمكن إنكار دور التنظيم نفسه في تضخيم مخاوف لندن من التهديدات والمخاطر التي يمثلها بالنسبة لها، وهي المخاطر التي أخذت ملامح شتى وبرزت في مناسبات عدة، منها: تهديد أنصاره بالمملكة المتحدة في يناير 2008 بشن عمليات انتحارية ضد "براون" وسلفه "توني بلير" في حال لم تنسحب القوات من أفغانستان والعراق قبل نهاية مارس من العام ذاته، وكذلك اختراقاته لجهاز الأمن، حيث تم الكشف في مارس 2008 عن قيام أربعة من العاملين في شرطة لندن بالتجسس لحساب القاعدة، وسجن بريطانيين في أغسطس 2008 بتهمة تجنيد أعضائها عبر الإنترنت.

كما كشف تقرير صادر عن جهاز "إم آي فايف" في 2008/11/8 عن وجود جيوب سرية للقاعدة في العاصمة، كان من أبرز ما احتوى عليه: وجود حوالي ألفي شخص على الأقل تابعين للتنظيم يمثلون خطراً على الأمن العام في أكثر من 30 جيباً سرّياً، واعتقال ما يقرب من 1200 شخص منذ عام 2001 مشتبه بتورطهم في أعمال إرهابية، واتهام ومحاكمة أكثر من 140 شخصاً، وإدانة أكثر من 45 آخرين لقيامهم بأعمال إرهابية، ووجود ما يقرب من 200 شبكة إرهابية في بريطانيا، خاصة في العاصمة، متورطة فيما يقرب من 30 مؤامرة، فضلاً عن أن معظم

المتورطين بريطانيو المولد، وتتراوح أعمارهم بين الثامنة عشرة والثلاثين، وتلقوا تدريبات على استخدام السلاح في معسكرات تابعة لتنظيم القاعدة!

وجاءت أحدث المخاوف والمؤشرات على لسان رئيس الوزراء في 15/12/2008، حين أكد أن نحو 75% من المخططات الإرهابية التي نفذت في بلاده خلال العقدين الماضيين قام بها التنظيم وحركة "طالبان"، وهو ذات المعنى الذي أشار إليه في المقال الذي ورد بصحيفة "أوبزرفر" السابق الإشارة إليه.

ولذا، لم يكن غريباً أن تحظى القاعدة بالقسط الأوفر من استراتيجية لندن الجديدة لمكافحة الإرهاب، فوفقاً لها ترى وزارة الداخلية أن هناك أربعة مصادر رئيسية للإرهاب تهدد البلاد، كلها ترتبط بها، وهي: قيادة التنظيم، والمجموعات الإرهابية المرتبطة به، والشبكات المستقلة المتمسكة بأيديولوجيته، بالإضافة إلى المجموعات التي لديها هويتها الخاصة وأجندة شبيهة بأيديولوجيته.

وتشير الاستراتيجية إلى أن بريطانيا تبقى واحدة من أكثر الدول الغربية التي قد يوجد فيها عدد من خلايا القاعدة القادرة على تنفيذ "عمليات إرهابية"، محذرة من تزايد الاحتمالات بشأن سعي هذه الخلايا لاستخدام أسلحة كيميائية أو بيولوجية أو حتى نووية، وهو ما أرجعته إلى التغيرات الكبيرة في مجال التكنولوجيا وتزايد عمليات سرقة وتهريب المواد الكيميائية والإشعاعية والنوية على نحو أكبر مما كانت عليه الحال سابقاً.. كما تم إخضاع نحو 60 ألف شخص من العاملين في الأماكن العامة للتدريب بهدف التعرف على المخاطر والاستجابة للطوارئ.

ويبدو التركيز الأساسي لهذه الاستراتيجية منصباً على إتاحة الفرصة للمجتمع للمشاركة بشكل أكبر، لاسيما في مواجهة الأفراد الذين يمثلون تحدياً للقيم المشتركة في بريطانيا، كما أنها تأخذ في الاعتبار التحولات التي طرأت على أساليب وتكتيكات الإرهابيين، وهو ما عكسته الهجمات التي استهدفت مدينة "مومباي" الهندية في نوفمبر 2008.

ولعل من أبرز الجوانب التي أثارت الجدل في تلك الاستراتيجية، ما يخص الجاليات الإسلامية في المملكة المتحدة، حيث تركز التعديلات على تجريم الرؤى التي لا تصل إلى حد التحريض على العنف، وهي التعديلات التي تستهدف المسلمين بشكل أساسي، مما دفع الأقلية المسلمة إلى وصفها بأنها "سياسة قمعية جديدة تضع كل مسلمي بريطانيا في دائرة الاتهام، بالرغم من أن قلة هي التي تقوم بهذه الأفعال".

وترتكز استراتيجية مواجهة الإرهاب على عدة أسس، **من أبرزها:** مواصلة ملاحقة وإحباط العمليات الإرهابية والإصرار على مواجهتها وتعزيز الدفاعات الداخلية، محاولة معرفة الأسباب التي تؤدي للتطرف ومعالجتها في المديين القريب والبعيد.. وعلى المستوى الوطني، تركز على: بناء إطار محكم لمكافحة الإرهاب، من خلال زيادة الإنفاق على مكافحته من مليار جنيه إسترليني عام 2001 إلى 2.5 مليار حتى عام 2011، بجانب تعزيز الحدود القومية بالأجهزة الإلكترونية.

وبموازاة تلك الجهود، يأتي التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، وهو ما عكسه الدور الذي قامت به لندن في التحقيق في مقتل "بناظير بوتو"، رئيسة الوزراء الباكستانية السابقة، ودورها في التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب في أفغانستان، فضلاً عن تعاونها مع الولايات المتحدة.

وثمة مجموعة من الملاحظات بخصوص الاستراتيجية الجديدة، أولها.. تساؤل يدور حول ماهية المؤشرات التي استندت إليها بشأن توقعها تعرض القاعدة للانقسام والتجزئة رغم إقرارها - في نفس الوقت - باستمرار أيديولوجيته، ومما يعزز هذا التساؤل قيام التنظيم بارتكاب العديد من العمليات الإرهابية خلال الآونة الأخيرة، فضلاً عن أن عدم قيامه بعمليات من هذا القبيل لا يعني هزيمته، بقدر ما يعني كموته واستعداده لمفاجأة الآخرين بضرباته.

ثانيها.. يبدو أن هناك إدراكاً بريطانياً بإخفاق الاستراتيجية السابقة - التي وضعت قبل ستة أعوام - في مواجهة التهديدات الإرهابية التي يُحتمل أن تتعرض لها البلاد، بدليل أن الاستراتيجية الجديدة جاءت بمثابة تعديل لها استناداً إلى عناصر رئيسية أهمها: الوقاية والملاحقة والحماية والاستعداد.. وتضمنت للمرة الأولى فصلاً جديداً عن أخطار الأسلحة الكيماوية والجرثومية والإشعاعية والنووية. **ثالثها..** تركيزها على باكستان، فعلى الرغم من أنها أدرجت العديد من الأماكن كمصادر محتملة للتهديدات الأمنية، مثل باكستان والصومال واليمن ودول أفريقيا جنوب الصحراء، لكن يلاحظ تركيزها بشكل خاص على باكستان، وهو ما يأتي انعكاساً لموقف الإدارة الأمريكية الجديدة، التي تعطي أولوية قصوى للأوضاع في إسلام آباد وكابل في سياق التهديدات الإرهابية التي تواجهها، وهو ما يرجع على ما يبدو إلى وجود صلات باكستانية مع العشرات من المحاولات "الإرهابية" التي تم إحباطها في الغرب منذ عام 2001، بالإضافة إلى التفجيرات التي وقعت في لندن عام 2005، إضافة إلى تلقي بريطانيين تدريبات عسكرية في باكستان قبل عودتهم إلى بريطانيا.

رابع هذه الملاحظات، أنها تستهدف على ما يبدو الجالية المسلمة في الدولة، والتي تضم أكثر من مليوني شخص، يشكو الكثيرون منهم من تزايد ظاهرة الخوف من الإسلام "الإسلاموفوبيا" وتعرضهم لانتهاكات.. ولقد أظهر استطلاع أجرته صحيفة "فايننشال تايمز" مؤخراً أن بريطانيا من أكثر الدول التي تنظر بريبة إلى مسلميها. كما انتقدتها لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في يوليو الماضي بسبب تزايد المشاعر المعادية للمسلمين، وطالبتها بمراجعة سياسة مكافحة الإرهاب التي تتبعها، خاصة وأن استراتيجيتها قد تضر بمصداقية الحكومة لدى الأقلية المسلمة، وربما تؤدي إلى نشوب مواجهة بين وزيرة الأقليات "هازل بليزرز" ومجلس مسلمي بريطانيا على خلفية التعديلات التي أدخلتها الحكومة على الاستراتيجية.

خلاصة القول.. إن استراتيجية مكافحة الإرهاب الجديدة، تنقل على ما يبدو ساحة المواجهة بين لندن والتنظيمات الإرهابية، وعلى رأسها القاعدة، من الداخل إلى الخارج، وهو ما يقلل من احتمالات نجاحها في استئصال أو التقليل من الخطر الذي يمثله التنظيم، وذلك لأنها تستهدف تنظيمًا أيديولوجيًا بالدرجة الأولى، وليس تنظيمًا ذو إطار هيكل مملوس يمكن القضاء عليه بمجرد اعتقال أو القضاء على عناصره.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2009/3/26

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org



"بان كي مون".. ماذا بعد تجاهل جرائم
إسرائيل في غزة؟

London

Head Office : Davina House, 137-149 Goswell Road, London, EC1V 7ET

Tel: 0044207 490 7101 Fax: 0044207 490 7102

Email: (IBM) gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 428, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485. Fax: +00973 17741465.

Email: gcssbnr @batelco.com.bh

"بان كي مون".. ماذا بعد تجاهل جرائم إسرائيل في غزة؟

لاشك أن موقف "بان كي مون"، الأمين العام للأمم المتحدة، الراض لنشر التقرير الكامل الذي أعدته لجنة التحقيق الدولية بشأن الاعتداءات الإسرائيلية على مقر "وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين" (الأونروا) أثناء حرب غزة الأخيرة، إضافة إلى رفضه فكرة تشكيل لجنة دولية للتحقيق في جرائمها ضد الفلسطينيين خلال هذا العدوان- يثير الكثير من الشكوك حول جدية وحقيقة ما أعلن عنه مؤخرًا بشأن توجه مجموعة من الخبراء الدوليين التابعين لمجلس حقوق الإنسان برئاسة الجنوب أفريقي "ريتشارد جولدستون" إلى غزة للتحقيق في تلك الجرائم.. ودور الأمم المتحدة كمنظمة منوط بها حفظ السلم والأمن الدوليين وحماية الشعوب من الانتهاكات وأخيرًا حول دور ومواقف "كي مون" نفسه كمسؤول دولي يتقلد أرفع المناصب الدبلوماسية، وتفترض فيه الحيادية والعمل على إقرار العدالة الدولية.

إن هذا الموقف الذي يظهر ضعف الأمم المتحدة وتخاذل أمينها العام يأتي ضمن سلسلة المواقف المتخاذلة من جانب المجتمع الدولي، وعلى رأسه القوى الكبرى، ومنظماتها الفاعلة حيال عدوان إسرائيل على قطاع غزة (والذي وقع في الفترة من 2008/12/27 - 2009/1/18) وما ارتكبته من جرائم حرب تستلزم مساءلتها دوليًا ومحاكمة قادتها أمام المحكمة الجنائية الدولية.

لقد كان على المجتمع الدولي، ممثلًا في الأمم المتحدة، أن يتحرك لتشكيل لجنة دولية للتحقيق في المجازر الإسرائيلية التي أسقطت ما يقرب من 1350 شهيدًا فلسطينيًا أغلبهم من الأطفال والنساء والشيوخ، وأوقعت ما يقرب من خمسة آلاف جريح، ودمرت العديد من المدارس والمستشفيات والمنازل والمؤسسات.. ولكنها لم تفعل لأن القوى الكبرى المنحازة لتل أبيب متواجدة في مجلس الأمن، وتسيطر على المنظمة الدولية، وستحول دون أية محاولة لكشف حقيقة جرائمها في غزة.. وبدلاً من أن تسعى المنظمة الدولية لإثبات حق الفلسطينيين المستهدفين بالعدوان والذين يعيشون تحت وطأة حصار خانق منذ ما يزيد على العامين، سعت هي لتشكيل لجنة تحقيق دولية لإثبات الأضرار التي لحقت بمنشآتها التي دمرت في غزة (ثلاث مدارس كانت تديرها "الأونروا" بالإضافة إلى عدد من قوافل الإغاثة) وحققا وحق العاملين التابعين لها الذين تم استهدافهم - حسب زعمها - في التعويض.

ما سبق يظهر أن موقف "كي مون"، الذي تشم فيه رائحة تأمر، حيال مسألة التحقيق في الجرائم الإسرائيلية في غزة، ليس بالأمر المستغرب؛ فهو من ناحية ترجمة عملية لموقف الأمم المتحدة التاريخي وغير الفعال من القضية الفلسطينية، إذ اكتفى بالتعامل معها من خلال قرارات لا تساوي في قيمتها الورق الذي كتبت عليه؛ بسبب رفض إسرائيل وبمعاونة الولايات المتحدة الالتزام بها، كما أنه يشكل امتدادًا لمواقف "كي مون" نفسه من الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة بحق الفلسطينيين من ناحية أخرى.. حيث كان يساوي دائمًا بين "الضحية والجلاد"، وبدلاً من أن يدين تلك الاعتداءات كان يكتفي بتوجيه اللوم لها على الاستخدام المفرط للقوة، ويلقي باللائمة على ردة فعل المقاومة الفلسطينية، بل وصل به الأمر خلال العدوان الأخير على غزة إلى حد إلقاء اللوم على الدول العربية؛ لأنها لم تتحرك بصورة جدية لمنع حركة "حماس" من مواصلة توجيه صواريخها إلى جنوب إسرائيل.

هذه المواقف من جانب الأمين العام للأمم المتحدة جعلت الكثيرين يشكّون في مصداقيته، وفي قدرته على قيادة المنظمة الدولية، ويعتبرونه ليس إلا قيماً على مصالح الولايات المتحدة وإسرائيل، وحريصاً على إرضائهما وعدم إغضابهما، حتى ولو كان ذلك على حساب الشعوب المستضعفة.

ولو ألقينا الضوء على مضمون تقرير اللجنة الدولية الصادر في الخامس من مايو 2009، برئاسة "إيان رايت"، رئيس منظمة العفو الدولية السابق- بشأن تدمير منشآت الأمم المتحدة أثناء عدوان غزة، وما يشير إليه هذا المضمون من سياسة الكيل بمكيالين ومساواة الضحية بالجلاد، فضلاً عن موقف إسرائيل منه، بل وتعليق "كي مون" نفسه عليه- سنكتشف إلى أي مدى أصبحت مثل هذه التقارير غير ذات قيمة، بل ووصلت الاستهانة بها إلى أبعد مداها حتى من جانب أكبر مسؤول في الأمم المتحدة.

فقد وصف التقرير الأعمال العسكرية الإسرائيلية بأنها اشتملت على درجات متفاوتة من الإهمال والتهور، وأن الجيش الإسرائيلي اتخذ إجراءات وقائية غير مناسبة في التعامل مع الأماكن التابعة للأمم المتحدة، وهذا الوصف يبدو غير مفهوم، لأن أعمال التدمير والتخريب الإسرائيلية في القطاع كانت بنفس الدرجة من العنف، وأنت على كل ما هو ضروري لحياة الفلسطينيين، كما أنها لم تفرق بين ما يخصهم وما يخص غيرهم في استعماله للقوة الغاشمة، فضلاً عن أنها دائماً في اعتداءاتها، سواء ضد الفلسطينيين أو غيرهم، لا تتخذ أية تدابير أو إجراءات وقائية، بمعنى أنها لا تفرق بين المنشآت المدنية والمدنيين، وبين المنشآت العسكرية والعسكريين، وهو سلوك درجت عليه منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية.

كذلك أشار التقرير إلى ضرورة مطالبة الأمم المتحدة بالتعويض عن الخسائر والأضرار التي تكبدتها نتيجة قصف منشآت "الأونروا".. وهذه المطالبة تبدو غير مجدية - رغم أن حجم الخسائر المقدر لا يتجاوز الـ 11 مليون دولار- وهو أمر راجع بالدرجة الأولى إلى كون التقرير غير ملزم.. ومن ثم فما جدواه إذن؟! وما جدوى المطالبة بالتعويض؟!

غير أن الأمر اللافت والأهم في ثنايا التقرير أنه ألقى المسؤولية على إسرائيل فيما يخص سبع حالات منفصلة تضررت فيها ممتلكات الأمم المتحدة وموظفوها وغيرهم من المدنيين بالجرح أو القتل، في حين حمّل ناشطين من حركة "حماس" المسؤولية عن حالة واحدة، وهذه الجزئية تحديداً تكشف عن سياسة التوازنات التي يلجأ إليها المسؤولون في المنظمة الدولية عند وضع التقارير واتخاذ القرارات التي تخص الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط، ولاسيما فيما يتعلق بالنزاع الفلسطيني- الإسرائيلي.. فضلاً عن أنه- وكما سبقت الإشارة- يساوي بين الضحية والجلاد..

فمعدو التقرير حتى يمتصوا غضب إسرائيل المتوقع، بل والمؤكد من التقرير، حاولوا أن يحمّلوا كالعادة الطرف الفلسطيني جانباً من المسؤولية عما أصاب منشآت وموظفي الأمم المتحدة، ومثل هذا التوجه، علاوة على أنه محجف بحق الفلسطينيين حين يجعلهم شركاء في جرائم ارتكبتها إسرائيل ضدهم (وهو أمر يخالف العقل والمنطق)، من شأنه أن يجعل المسؤولية في النهاية عما حدث غير واضحة أو محددة المعالم.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن التقرير أوصى بالتحقيق في حالات وفاة المدنيين الذين سقطوا جراء الاعتداءات الإسرائيلية وفقاً للقانون الإنساني الدولي، ورغم أن هذه التوصية تتوافق مع مطلب دولي عام لا يقف عند حد إجراء التحقيق فقط، وإنما يدعو بالإحاح إلى تقديم قادة الدولة العبرية إلى المحكمة الجنائية الدولية (أو أية محاكم دولية أخرى) لمحاكمتهم بتهم ارتكاب جرائم حرب في غزة، إلا أن "بان كي مون" فيما يخص هذه الجزئية استبعد- أثناء تعليقه على التقرير- تماماً فكرة تشكيل لجنة دولية من أجل هذا الغرض.. وهو موقف بدا غير مفهوم بالنسبة للبعض من جانب الأمين العام الذي كان من المفترض أن يبادر إلى تشكيل هذه اللجنة، ويكلفها بإجراء تحقيق شامل في الانتهاكات والجرائم التي ارتكبت في غزة، ولكنه في النهاية دأب الأمان العامين للمنظمة الدولية على مدار تاريخها- باستثناء القليل- الذين يخشون إغضاب القوى الكبرى الراعية والحامية لإسرائيل، بل وحتى لو كانت لدى الأمين العام رغبة فعلية في تشكيل لجنة تحقيق دولية، فإن هذه القوى لن تسمح له بذلك من خلال استخدامها للفييتو.

بيد أن المثير للدهشة حقاً هو موقف إسرائيل من التقرير- رغم أنه كان متوقعاً- إذ حاولت أن تنفي عن نفسها - على خلاف ما أثبتته تحقيق اللجنة الدولية وأكدته الشواهد والأدلة- أي تورط في استهداف منشآت الأمم المتحدة، ورفضت ما جاء فيه جملة وتفصيلاً، فالتحدث باسم حكومتها "إيجال بالمور" وصف التقرير بأنه "منحاز ضد طرف واحد، في حين تجاهل دور حماس ولم يحقق فيه".. وعلى الجانب الآخر صرحت الخارجية الإسرائيلية في ردها على ما أورده بأنها بالفعل حققت في سلوك الجيش الإسرائيلي أثناء عدوان غزة، وثبت لديها بما لا يدع مجالاً للشك- بحسب تعبيرها- أن الجيش لم يفتح النيران متعمداً على مباني الأمم المتحدة.. وادعت أن لجنة التحقيق التابعة للأخيرة تجاهلت الواقع المعقد الذي يفرضه تواجد منظمة إرهابية كـ "حماس" تمارس نشاطها قرب تلك المباني، وعلى نحو يعرض أنشطة المنظمة الدولية للخطر.

والأكثر من ذلك أن الرئيس "شيمون بيريز" أدان التقرير، ووصفه بأنه "شائن ومنحاز لطرف واحد"، وذلك قبل أن يعلن عن بالغ تقديره لـ "بان كي مون" الذي اعتبره غير مسؤول عنه.

مجمل تلك المواقف أن الدولة العبرية تحاول التنصل من أية مسؤولية قانونية عن أية انتهاكات ارتكبتها في غزة، ولكن- وكما سبقت الإشارة- منذ متى راعت إسرائيل قواعد القانون الدولي في سياساتها وسلوكياتها منذ بدء الصراع العربي- الإسرائيلي قبل ستة عقود؟! بل ومنذ متى راعت أبسط القواعد الأخلاقية والإنسانية في تعاملها مع العرب عموماً والفلسطينيين على وجه الخصوص؟!..

إن المؤسف حقاً أن هذه الدولة لا تجد رادعاً أو محاسباً لها على جرائمها، في غياب عربي غير مسبوق، وبما وفرتة الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية لها من عوامل الرعاية والحماية، حيث تبذل ما في وسعها من أجل أن تجعلها في مأمن بعيداً عن العدالة والمساءلة، والأكثر من ذلك أن الأمين العام للأمم المتحدة، وبدلاً من أن يقوم بتطبيق قواعد القانون الدولي والتصدي لانتهاكاتها بحق الشعب الفلسطيني.. حاول - في موقف مغاير - التعمية على الحقيقة من خلال تجنب نشر تقرير لجنة التحقيق الخاص بـ "الأنزوا" كاملاً والاكتفاء بأجزاء مبتسرة منه والتستر على الجرائم التي ارتكبت في غزة والتفاسع عن التحرك للتحقيق فيها.. حتى بدا أن جدوى وجود المنظمة نفسه صار محل نظر وشك من جانب الكثيرين ممن يأبون أن تكون إسرائيل دولة فوق القانون وقادتها الملتخة أيديهم بدماء البشر بعيدين عن أيدي العدالة، في حين تلاحق غيرها من

الدول، ويلاحق غيرهم من القادة في تطبيق سافر لسياسة المعايير المزدوجة وتحد بغرض لإرادة
الغالبية داخل المجتمع الدولي، والذين يرفضون هذه السياسة، ويطالبون بتطبيق قواعد القانون
الدولي ومبادئ العدالة على الجميع.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2009/5/11

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org



سياسات "هيلاري كلينتون" .. هل تكون صدى
لتوجهات "أوباما"؟

London

Head Office : Davina House, 137-149 Goswell Road, London, EC1V 7ET

Tel: 0044207 490 7101 Fax: 0044207 490 7102

Email: (IBM) gcss@btconnect.com

سياسات "هيلاري كلينتون" .. هل تكون صدى لتوجهات "أوباما"؟

بالتوازي مع مرور مائة يوم على تولي الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" سدة الحكم في الثلاثين من أبريل الماضي يكون قد مر على وزيرة خارجيته "هيلاري كلينتون" الفترة ذاتها، وإذا كان البعض قد قِيم إيجابياً أداء "أوباما" خلال تلك الفترة، بدليل نتائج استطلاعات الرأي العام التي أكدت أن حوالي 56% من الأمريكيين يعتقدون أنه قد أدى مهامه بصورة ممتازة خلال المدة التي قضاها في السلطة، فقد تباينت رؤية البعض الآخر بخصوص تقييم أداء الوزيرة خلال المائة يوم الأولى في منصبها، وما إذا كانت سياساتها ومواقفها ستكون صدى لرؤى وتوجهات "أوباما" على الصعيد الخارجي؟.

من دون شك، فإن تقييم أداء "كلينتون"، يقتضي بداية رصد أهم مواقفها وتوجهاتها تجاه القضايا والتحديات العديدة التي واجهت الإدارة الجديدة، ولاسيما قضايانا العربية، ثم بيان المواقف والسياسات الفعلية التي تبنتها إزاءها، ومدى انسجامها مع رؤيتها لمبادئ وتحركات سياسة واشنطن الخارجية.

هذه المبادئ والتحركات التي تركز عليها سياسة واشنطن الخارجية، بلورتها ردود "كلينتون" أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ أثناء جلسته في 2009/1/15 للموافقة على تعيينها في منصبها، والتي عكست الملامح البارزة لسياسة بلادها تجاه دول العالم وقضاياها المختلفة من ناحية، وأولويات تحركات الإدارة الجديدة خلال الولاية الأولى لـ "أوباما" وكذلك وزيرة خارجيته من ناحية أخرى، ويتضح من قراءة تلك الردود منح "كلينتون" الأولوية لحل المأزق الذي تواجهه واشنطن في كل من أفغانستان وباكستان، وكذلك إعطائها أولوية فائقة لأزمة البرنامج النووي الإيراني، لجهة ارتباطه بموقف بلادها تجاه كل من طهران ودمشق، وهو ما بدا واضحاً في تأكيدها على انتهاج دبلوماسية جديدة تجاه الأولى، تتمثل في السعي إلى فتح حوار معها وتدعيم التقارب بينها وبين المجتمع الدولي، وفي الوقت ذاته عدم استبعاد استخدام الخيار العسكري تجاهها لضمان عدم حصولها على السلاح النووي.

أما بخصوص القضية المحورية، ونعني بها عملية التسوية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، فهي لم تمنحها أولوية متأخرة على قائمة أولويات وزارتها فحسب، بل إن اهتمامها بتلك المسألة ينبع بالدرجة الأولى من اعتبارات الحفاظ على أمن إسرائيل، وليس العمل على تحقيق التسوية المنشودة التي تنهي الصراع بين الطرفين، واقتصر موقفها على مجرد الإشارة إلى البحث عن تسوية تجلب ما وصفته بـ "الأمن الحقيقي لإسرائيل"، في مقابل الاستقلال والتقدم الاقتصادي والأمن للفلسطينيين في دولتهم، ورأت أنه على بلادها دعم أمن إسرائيل مع الاعتراف بتطلعات الشعب الفلسطيني، مؤكدة في ذات الوقت أن الإدارة الجديدة ستولي أهمية فائقة لما يسمى (القوة الذكية)، وهي المجموعة الكاملة من الأدوات المتوفرة لواشنطن، سواء الدبلوماسية أو العسكرية، مستبعدة أي حوار مع حركة "حماس" طالما لم تعترف بإسرائيل وتتخلى عن العنف، ولم توافق على الاتفاقيات التي أبرمتها مع السلطة الفلسطينية.

وعلى المستوى الدولي، وفيما يخص علاقات واشنطن بمختلف دول العالم، شددت "كلينتون" على ضرورة العمل على تعميق العلاقات التقليدية مع أوروبا وبالتشاور مع فرنسا وبريطانيا وألمانيا،

وكذلك السعي لإقامة حوار شامل مع الصين والابتعاد عن سياسة الإدارة السابقة، التي اعتبرت أنها تركزت على المسائل الاقتصادية دون سواها، مشيرة إلى أن تحقق ذلك سيعتمد على مواقف بكين، مع تعزيز التحالف مع اليابان، بجانب التعاون مع روسيا للحد من انتشار الأسلحة النووية ، وتعزيز العلاقات مع كندا والمكسيك، وكذلك دول أمريكا اللاتينية ، والعمل ضمن إطار الأمم المتحدة لحل القضايا الشائكة حول العالم، فضلاً عن الحد من برنامج كوريا الشمالية النووي.

تلك المواقف التي أبدتها "كلينتون" لا يمكن فصلها عن مرتكزات السياسة الخارجية لإدارة "أوباما"، والتي يتمثل أبرزها في: التخلي عن النزعة الانفرادية في مواجهة الأزمات الدولية، وذلك في ظل الخصائص الراهنة للنظام الدولي الحالي، وطبيعة موازين القوى السائدة فيه، والتي فرضت على "أوباما" صياغة سياسات تنسجم مع توجهه بمشاركة المجتمع الدولي في مواجهة الأزمات الدولية والإقليمية المستجدة، من خلال اللجوء المتزايد إلى الأساليب الدبلوماسية، عوضاً عن القوة العسكرية التي اعترف بأنها ليس باستطاعتها وحدها حماية الأمريكيين.. ومما عكس هذا التوجه، تركيز وزيرة الخارجية على دور المبعوثين رفيعي المستوى في مناطق التوترات والأزمات الدولية. وكذلك محاولة بلورة تصورات مشتركة مع القوى الفاعلة على الساحة الدولية، لحل الخلافات في وجهات النظر في إطار المبادئ العامة للسياسة الخارجية الأمريكية ، علاوة على التخلي عن مبدأ الحروب الاستباقية، ناهيك عما يمكن وصفه بـ "إضفاء الطابع الإسرائيلي على السياسة الخارجية الأمريكية" من خلال استعانة "أوباما" بعدد لا يستهان به من المستشارين اليهود الأمريكيين المعروفين بولائهم الشديد لإسرائيل، وهو ما ينطبق على وزيرة الخارجية، فبغم أنها غير يهودية، إلا أنها من أشد المؤيدين للدولة العبرية والمدافعين عنها، ولها مواقف متحيزة لصالحها وتحاول وضع استراتيجية متكاملة تدافع عن أمنها وتعمل على وضع نهاية للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، بما يفضي إلى قيام دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في أمن وسلام.

ويطرح مما سبق تساؤلاً هاماً مفاده: هل تطابقت مواقف وسياسات وزيرة الخارجية مع تلك التي أبدتها "أوباما"، أم إن هناك تبايناً بين الاثنين، وما يعكسه هذا من دلالات بشأن مدى نجاحها في أداء مهامها خلال الفترة الماضية؟.

لعل نقطة البدء في تقييم أداء "كلينتون" سوف تنبع مما صدر عنها من تصريحات ومواقف بشأن عملية التسوية السلمية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، والتي بدا منها أنها لا تنفصل عن مجمل سياسة بلادها الداعمة بل والمنحازة بشدة للدولة العبرية على حساب الحقوق المشروعة للجانب الفلسطيني. وليس أدل على مدى أهميتها ونفوذها بالنسبة لإسرائيل، مما ذهب إليه بعض المحللين بأن تل أبيب سترتكب خطأ "فادحاً" إذا ما حاولت الالتفاف على دور "هيلاري كلينتون" والمراهنة على "أوباما" أو الكونجرس أو اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة.. وهو النفوذ الذي عكسته تصريحاتها خلال زيارتها الأولى إلى المنطقة في أوائل مارس 2009، بتأكيد عزم بلادها التعامل مع أي حكومة إسرائيلية مقبلة (وهي الحكومة اليمينية التي يترأسها بنيامين نتنياهو)، ودعم واشنطن الثابت والدائم لتل أبيب والتزامها المتواصل بأمنها، وزادت على ذلك مطالباتها بوقف ما سمته "الهجمات الصاروخية ضدها".

كذلك استمرت "كلينتون" في تبني ذات النهج المتشدد تجاه "حماس"، فهي تصنفها دائماً بأنها حركة "إرهابية"، كما تستبعد إجراء أي حوار معها، وفوق ذلك اشترطت في 2009/4/22 عدم التعامل مع أي حكومة فلسطينية تضم في عضويتها أعضاء من قبلها، إلا في حالة التزامها بشروط اللجنة الرباعية الدولية للسلام في الشرق الأوسط، والتي تتمثل في: نبذ العنف، والاعتراف بإسرائيل، والوفاء بالالتزامات السابقة للسلطة الفلسطينية، وهي الرؤية التي تنسجم مع بعض ملامح رؤية "أوباما" تجاه الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي والتي كشف عنها في 2009/1/23، بمطالبته "حماس" بتنفيذ شروط الرباعية الدولية.

ورغم الانحياز الذي تبديه "كلينتون" لإسرائيل، إلا أن ما يبدو لافتاً للانتباه هو موقف الأخيرة من المواقف والسياسات المعلنة للإدارة الأمريكية فيما يخص بعض القضايا التي سبق ذكرها، ومنها على سبيل المثال تحفظ تل أبيب على اتجاه الولايات المتحدة للحوار مع إيران؛ حيث طالبت بتحديد المفاوضات التي تعتزم واشنطن إجرائها مع طهران بوقت قصير يتم بعده فرض عقوبات شديدة على الأخيرة في حال فشلت المفاوضات، وكذلك تحفظها على مطالبة واشنطن الحكومة الإسرائيلية الجديدة بالوقف التام للنشاط الاستعماري، وأن تفي بالتزاماتها بإزالة الحواجز في أنحاء الضفة الغربية، وتفكيك البؤر الاستعمارية غير الشرعية.

وبصفة عامة، فإن سياسة "كلينتون" - رغم انحيازها لإسرائيل - ستواجه بعقبات عديدة، ليس أقلها موقف حكومة "بنيامين نتنياهو" الرافضة لحل الدولتين، فضلاً عن مواقف وزير الخارجية "أفيجدور ليبرمان"، وهو ما يعني وضع العراقيل أمام إمكانية التوصل إلى أي حل لهذا الصراع المزمّن، رغم الاهتمام الملحوظ الذي تبديه إدارة "أوباما" تجاه عملية التسوية.

وفيما يتصل بأزمة الملف النووي الإيراني، أبدت "كلينتون" تأييدها لموقف رئيسها الداعي لبدء حوار مع طهران، وفتح صفحة جديدة من العلاقات بين البلدين، بتأكيداتها على استمرار سياسة اليد الأمريكية الممدودة لإيران بدون شروط رغم تحفظ حكومتها على رسالة "أوباما" .. ولكن رغم ذلك وفي تصعيد للجهة الأمريكية، هددت واشنطن في 2009/4/23 على لسان وزيرة خارجيتها بفرض عقوبات قاسية ضد طهران في حالة رفضها المبادرات المطروحة بشأن برنامجها النووي، وهو ما اعتبر بمثابة تراجع نسبي في اللمجة التصالحية التي اعتمدتها الإدارة الجديدة منذ توجيه "أوباما" رسالته في 2009/4/20 إلى قادتها، والتي دعاها فيها إلى تغيير موقفهم إزاء بلاده والانخراط في الحوار مع الغرب.

ولأن مسألة الانسحاب من العراق أضحت القضية الجوهرية في التفاعلات الأمريكية - العراقية، كان من الطبيعي أن تؤكد "كلينتون" خلال زيارتها المفاجئة لبغداد في 2009/4/25 على ذات المواقف المعلنة للإدارة الأمريكية بهذا الصدد، لكن كان من اللافت أنه رغم إعلانها تطبيق سحب القوات بطريقة مسؤولة واستمرار التزام بلادها بسحب قواتها من العراق خلال العامين المقبلين، فإنها ربطت تحقق ذلك بتوافر الأدوات التي يحتاجها العراقيون لضمان تمتع بلادهم بالأمن.. وهو ما قد يعني أن الهدف الاستراتيجي المتمثل في الانسحاب يظل كما هو، في حين أن تكتيكات الانسحاب قد تتسم بالمرونة لضمان عدم حدوث بؤر فراغ خطيرة، وقدرة القوات العراقية على القيام بمهامها. كذلك أكدت "كلينتون"، ومعها مسؤولون أمريكيون آخرون، الحاجة لدمج الطائفة

السنية بشكل كامل في الحياة السياسية وفي صفوف قوات الأمن، وهو ما يعكس مخاوف واشنطن من أن يؤدي استبعاد السنة إلى انبعاث التمرد من جديد بين أبنائها.

ومما يؤكد المعاني السابقة، وجود مباحثات بشأن بعض الاستثناءات لموعد الانسحاب، تقضي ببقاء قوات أمريكية في بعض الأماكن التي لا تزال تشهد وجودًا قويًا للتمرد، وهو ما ألمح إليه القائد العسكري الأمريكي في العراق الجنرال "راي أوديرنو"، بإشارته إلى إمكانية بقاء القوات بعد يونيو المقبل في الموصل وبعقوبة اللتين لم يتم بعد إحكام السيطرة عليهما إذا ما طلبت السلطات العراقية ذلك .. وهو ما توازى مع تزايد الحديث عن الانسحاب بنهاية مايو 2010 والحديث عن إبقاء ما يقارب 50 ألف جندي إلى نهاية 2011 لمساعدة القوات العراقية والحفاظ على المصالح الأمريكية.

كذلك فقد شغلت الأوضاع المتردية في كل من باكستان وأفغانستان حيزًا كبيرًا من اهتمامات وزيرة الخارجية، إضافة إلى الإجراءات والخطوات التي اتخذها "أوباما" في إطار استراتيجيته الجديدة تجاه البلدين، صدرت عنها مواقف عدة تتم عن إدراك بلادها للمخاطر العديدة المترتبة على انتشار الفوضى في هذين البلدين.. وجاء في هذا السياق، المخاوف التي أبدتها من مخاطر وقوع السلاح النووي في باكستان في أيدي من وصفتهم بـ "الأ شرار"، وكذلك طلبها من الكونجرس الموافقة على تخصيص مبلغ 497 مليون دولار كاعتمادات طارئة لتحقيق الاستقرار بها، وتعزيز عمليات فرض القانون، ومساعدة اللاجئين، وفوق ذلك اتهاماتها لإسلام آباد بالتخلي عن سلطاتها لـ "طالبان" الباكستانية.

وإضافة إلى الملفات والأزمات السابقة، فقد كان لـ "كلينتون" تحركاتها على المستوى الدولي، والتي كانت الملفات المذكورة سلفًا جزءًا أساسيًا منها، ففي فبراير الماضي بدأت أولى جولاتها الخارجية بالتوجه إلى آسيا، مخالفة بذلك التقليد الدبلوماسي المعهود عن الإدارات السابقة، حيث يستهل وزير الخارجية، عادة، أولى جولاته الدولية بزيارة إلى أوروبا، وهي الجولة التي شملت اليابان والصين وكوريا الجنوبية وإندونيسيا، وقد عكست توجهًا جديدًا لإدارة "أوباما"، من قبيل: اهتمام الإدارة الأمريكية بتوثيق العلاقات مع دول جنوب شرقي آسيا، حيث تزايد دور الصين الدبلوماسي والاقتصادي خلال السنوات الخمس الماضية، وهي الفترة التي كانت فيها الولايات المتحدة مشغولة في العراق.. وتحريك المفاوضات المتوقفة بشأن البرنامج النووي لكوريا الشمالية.. ومناقشة القضايا العالمية المشتركة كالأزمة الاقتصادية والحد من انتشار الأسلحة النووية والمتغيرات المناخية... إلخ.

ونتيجة لما سبق، يتأكد أنه على الرغم من تباين مواقف "هيلاري كلينتون" قبل توليها مهام منصبها مع مواقف "أوباما" تجاه العديد من قضايا السياسة الخارجية الأمريكية الرئيسية، كالحرب على العراق، والعلاقات مع إيران والموقف تجاه عملية التسوية السلمية بين الجانبين الفلسطينيين والإسرائيليين، فإن اختيارها لتولي حقيبة الخارجية فرض عليها تطبيق أجندة "أوباما" الخارجية، وليس الأجندة التي كانت تتبناها إبان منافستها إياه على منصب الرئيس، وهو ما يعني أن فترة المائة يوم التي انقضت على توليها منصبها تكاد تكون مطابقة للفترة التي أمضاها "أوباما"، ورغم أنها تشي بوجود تغير في السياسة الخارجية الأمريكية، إلا أنها بحاجة إلى سياسات وخطوات عملية تؤكد حدوث هذا التغيير على مستوى الأفعال وليس الأقوال.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org



مرحلة ما بعد الانسحاب من العراق.. لندن
والبحث عن دور جديد

London

Head Office : Davina House, 137-149 Goswell Road, London, EC1V 7ET

Tel: 0044207 490 7101 Fax: 0044207 490 7102

Email: (IBM) gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 428, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485. Fax: +00973 17741465.

مرحلة ما بعد الانسحاب من العراق.. لندن والبحث عن دور جديد

بعدما أنهت القوات البريطانية في الأول من مايو الجاري مهامها القتالية في العراق، بعد شهر من بدنها في 2009/3/31 عملية الانسحاب بشكل رسمي، وذلك بتسليمها قيادة القوات الأجنبية في البصرة إلى القوات الأمريكية، بعد أكثر من ست سنوات من المشاركة في احتلال هذا البلد، وبقدر الأهمية التي تحظى بها مرحلة ما بعد الانسحاب البريطاني، لاسيما لجهة تقييم وكشف حقيقة مشاركة، وإن شئنا الدقة تورط، لندن مع واشنطن في عملية غزو واحتلال العراق، من خلال منح الأولوية للدعوى المطالبة بفتح تحقيق رسمي حول أسباب وملايسات تورطها في هذه الحرب التي ثبت استنادها إلى مبررات غير شرعية وغير قانونية، يثور تساؤل أكثر أهمية حول ماهية طبيعة هذه المرحلة، وبشكل أكثر تحديداً طبيعة الدور البريطاني في هذا البلد، في ظل بروز ملامح عدة تؤثر لذلك بالتزامن مع انتهاء الجزء الأكبر من الدور العسكري الذي اضطلعت به في عملية الغزو والاحتلال، فضلاً عما سيطرت على الانسحاب من تداعيات – ربما ستكون سلبية في غالب الأحوال – على العراق وكذلك على دول الجوار عمومًا، ودول الخليج على وجه الخصوص؟.

وربما تكون المسألة الأكثر محورية التي ينبغي وضعها في الحسبان لدى محاولة البحث في طبيعة الدور البريطاني المستقبلي في العراق، هي ضرورة استناد هذا الدور إلى أسس ومبادئ واضحة، تؤدي إلى تحقيق المصالح المتبادلة لطرفيه، وربما تكون نقطة البداية في هذا الأمر هي اعتراف المسؤولين البريطانيين بخطأ قرار المشاركة في تلك الحرب من البداية، بدليل اضطراب لندن إلى مراجعة إستراتيجيتها العسكرية في هذا البلد بين الفينة والأخرى، وإدخالها العديد من التعديلات الجذري على مهمة قواتها هناك استعداداً للمغادرة، ولم يكن بدء الانسحاب الرسمي بمثابة إسدال الستار على تواجدها العسكري فحسب، بل كان تنويجاً لسلسلة متتالية من قرارات تخفيض هذا التواجد بشكل تدريجي، فمن المعلوم أن القوات البريطانية، التي كانت تمثل ثاني أكبر قوة قتالية من حيث العدد بعد القوات الأمريكية، تم تخفيضها إلى 18 ألف جندي بعد انتهاء العمليات العسكرية الرئيسية بنهاية عام 2003، وبحلول عام 2004 تقلص عدد الجنود إلى 8600، ثم أعلن رئيس الوزراء "جوردون براون" في أكتوبر عام 2007 تقليص عددهم إلى 4500 جندي، ثم إلى 4100، وأعقب ذلك تصريحه في ديسمبر عام 2008، بانسحاب جميع الوحدات المقاتلة من العراق بنهاية مايو 2009، على أن تستكمل عملية الانسحاب بنهاية يوليو من العام ذاته.

وعلى الرغم من أن اتجاه لندن إلى خفض التدريجي لقواتها العسكرية المتواجدة في العراق واقتصار مهمة الجزء القليل المتبقي منها على النواحي التدريبية، يبدو وكأنه اعتراف ضمني من جانبها بخطأ تدخلها في تلك الحرب، فقد تباينت التقييمات بشأن مشاركتها في الحرب عمومًا، وخطوتها الأخيرة بإنهاء المهام القتالية لقواتها العسكرية خصوصًا، ما بين اتجاهين، **الأول..** عبرت عنه الرؤية الرسمية، وكان من الطبيعي أن يبدي تقييمًا إيجابيًا لتلك المشاركة، بوصفه مهمة بلاده هناك بأنها "ناجحة"، وانتهائها يدشن "فصلًا جديدًا" في العلاقات بين لندن وبغداد، حسب ما صرح به رئيس الوزراء.

وفي مقابل هذا الاتجاه، رأى آخرون أن تلك المشاركة كانت بمثابة "كارثة" انتهت بخروج غير مشرف للقوات نتيجة فشلها في مهمتها، الأمر الذي ترتب عليه تداعيات كبيرة على الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية والإنسانية، فمن الناحية السياسية، أدت إلى التأثير سلبيًا على مكانة لندن وصورتها في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، كما عرضت مصالحها وأمن مواطنيها للخطر، وتجلّى ذلك بوضوح في تفجيرات السابع من يوليو عام 2005، والأكثر من ذلك التأكيد على تبعية سياستها لنظيرتها الأمريكية، وبالتالي اهتزاز الثقة في دورها تجاه القضايا الدولية عمومًا، والعربية بشكل خاص.

واقصديًا، تكبدت الخزائن البريطانية تكلفة إجمالية للعمليات العسكرية في العراق ما بين عامي 2003 و2008 قدرت بنحو أكثر من 6.4 مليار جنيه إسترليني، بحسب تقديرات وزارة الدفاع، ناهيك عن الخسائر الأخرى. أما إنسانيًا، فقد خسرت أرواح نحو 179 جنديًا من أبنائها، علاوة على جرح آلاف غيرهم، كما لا يمكن غض الطرف عن الثمن الأخلاقي، والذي عكسه اكتشاف ضلوع جيشها أو بعض وحداته وقادته في أعمال نهب وسلب وتهريب النفط العراقي من منطقتي البصرة والجنوب، وكذلك تورطه في أعمال القتل والتعذيب والتدمير والتخريب التي لحقت بالشعب العراقي.

وعسكريًا، أدت تجربة العدوان إلى إضعاف القوات وشل قدرتها على مواجهة الكوارث الداخلية وفقدان الثقة بين العسكريين والمدنيين، وهو ما دفع البعض إلى التأكيد على ضرورة التعلم من الدروس المستفادة من التجربة العراقية، لاسيما فيما يتعلق بسياسة المملكة المتحدة في أفغانستان، والتي قد يترتب على استمرار تدخلها فيها حدوث نفس الأخطاء التي شابت أداؤها في العراق، لاسيما بعد قرار رئيس الوزراء إيفاد تعزيزات عسكرية قوامها 700 جندي إلى هناك.

وثمة دلائل عدة أكدت فشل بريطانيا في تحقيق وعودها بالعراق، إذ تشير بعض الآراء إلى أن رئيس الوزراء السابق "توني بلير"، لم يستطع الوفاء بالوعود التي قدمها لشعبه إبان الغزو في 2003، بشأن تحمل مسؤولية إعادة بناء هذا البلد، والدعم الطويل الأمد الذي يضمن مستقبلًا ديمقراطيًا ووضعًا آمنًا يحيا فيه الشعب العراقي، والدليل على ذلك الشواهد التالية: إعلان تسليم القوات البريطانية مسؤولياتها عن البصرة إلى الجيش الأمريكي أول أبريل 2009، وإنهاء مهماتها القتالية مع بداية مايو من نفس العام، وعدم قدرة القوات العراقية على حفظ الأمن في البصرة، وإمكانية عودة العنف والتدهور الأمني، مع أول تحد يواجه الاستقرار الهش الذي تعيشه تلك المدينة في الوقت الحالي، إضافة إلى عدم امتلاك الجيش البريطاني هناك الموارد الكافية التي تساعد على البقاء، وكذلك الدعم السياسي اللازم لتحقيق أهدافه، وهي الشواهد التي لا تتفصل في مجملها عن عدم الوضوح الذي شاب تورط لندن في هذا البلد.

ولذا، فإن تجربة التدخل البريطاني في العراق بكل ما انطوت عليه من خسائر، تشير ضمن ما تنطوي عليه من دلالات إلى ما يمثله التدخل الغربي في شؤون الدول الأخرى من مخاطر، نتيجة عدم وضوح الأهداف بشكل كاف وراء هذا التدخل، مما يؤدي إلى فشله، وهو ما حدث بالفعل في الحالة البريطانية، وبالتالي جاء قرارها بالانسحاب، والذي وإن كان ينصرف إلى الجانب العسكري، إلا أنه لا يعني عدم التدخل نهائيًا في الشأن العراقي، لاسيما في بعده الاقتصادي والسياسي.

والآن، بعد تقييم المشاركة البريطانية في الحرب على العراق، يثور التساؤل بشأن مكاسبها وخسائرها؟

من دون شك، فإن الانسحاب البريطاني لا يعتبر نهاية المطاف بالنسبة لها، فثمة دور محدد ينبغي أن تقوم به في العراق، لاسيما في ظل المخاوف من انزلاقه مجدداً في حرب أهلية، في ظل انتشار الفساد والجريمة المنظمة في البلاد المنقسمة على أسس عرقية، وهو الدور الذي يشبه ما قام به حلف شمال الأطلسي (الناتو) في البوسنة، حيث تمكنت الأمم المتحدة وقوات الناتو من إنهاء الحرب ورسم حدود واضحة للبلد ومساعدة الشعب البوسني في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى ما يبدو، فإن هناك رغبة من جانب لندن في الاستفادة من تدخلها في العراق، وعدم الخروج منه خالية الوفاض، وذلك من خلال استبدال الوجود العسكري بمكاسب سياسية واقتصادية، ومما يؤكد ذلك ما أبدته حكومتها على لسان رئيس الوزراء من رغبة واضحة في حماية مصالحها الاقتصادية عموماً وحقوق إنتاج النفط خصوصاً.. والتي دلل عليها مؤتمر "الاستثمار في العراق" الذي عقد في لندن نهاية أبريل الماضي، وشهد التوقيع على اتفاقية اقتصادية وسياسية تضمنت 12 مجالاً للتعاون بين البلدين، بما يفتح الباب واسعاً أمام دخول شركاتها ومصالحها للاستثمار في العراق.

وفي هذا الإطار، بدا من اللافت للانتباه تزامن انتهاء مهمة القوات العسكرية البريطانية، مع العديد من الأحداث التي يبدو أنها مقصودة لذاتها في هذا الوقت تحديداً؛ فالإعلان عن تلك المسألة تزامن مع زيارة رئيس الوزراء العراقي "نوري المالكي" في 2009/4/30 إلى لندن، التي تمخضت عن توقيع اتفاق شراكة واسعة بفتح صفحة جديدة في العلاقات في مرحلة ما بعد الانسحاب، إضافة إلى ما صدر عنها من تصريحات بشأن طبيعة تلك المرحلة التي وصفها كل من "براون" والورد "بيتر ماندلسون"، وزير التجارة وقطاع الأعمال وإصلاح الأنظمة، بأنها "تدشن فصلاً جديداً في العلاقات الثنائية تحتل فيه الأبعاد الاقتصادية أولوية فائقة".

ولعل التفاؤل الذي يصعب تلك التصريحات لم يأت من فراغ، حيث سبق للحكومة البريطانية تنظيم 19 زيارة لبعض مستثمريها إلى العراق، نتج عنها مشاريع بقيمة 10 مليارات دولار، وكان آخرها في 6 أبريل 2009 مع وفد ضم ممثلين عن 23 شركة بريطانية،.. وكذلك سبق للندن تأسيس "هيئة تنمية البصرة" المسؤولة عن ترتيب الأجواء التي تساعد شركاتها وأشخاصها على الاستثمار في العراق بنجاح، من خلال توفير الأطر القانونية والعقود والحماية.. فضلاً عما أثير بشأن اعتزام الحكومة العراقية دراسة إمكانية إبرام اتفاقية أمنية ثانية مع نظيرتها البريطانية تتولى بموجبها قوات الأخيرة بحرية حماية الموانئ العراقية ومنشآت تصدير النفط العائمة في المياه الإقليمية العراقية في الخليج بعد انسحاب القوات الأمر يكية نهاية عام 2011. ولا يمكن في هذا الإطار غض الطرف عن الاتفاقية الأمنية التي وقعها الطرفان لتنظيم وجود القوات البريطانية ومهامها وانسحابها، والافتقار على أن يكون دورها تدريب الجيش والشرطة العراقيين قبل أن تنهي انسحابها في يونيو 2009.

وإذا كانت العناصر السابقة تتطوي على مكاسب واضحة للندن، لاسيما على الصعيد الاقتصادي، إلا أن ذلك لا يعني أن مرحلة ما بعد الانسحاب ستكون خالية من التحديات والتداعيات، التي ربما يكون الجانب السلبي هو الأكثر وضوحاً لها.

وتأتي في هذا السياق التحذيرات العراقية الموجهة لدول الجوار من احتمال توجه فلور تنظيم "القاعدة" الهاربين إلى هذه الدول، وربما تكون الكويت من ضمن تلك الدول حسب ما صرح به المتحدث الرسمي باسم الحكومة العراقية.. فضلاً عما يمكن أن يترتب على الانسحاب البريطاني من البصرة من سعي إيراني لتدعيم وتعزيز نفوذها في المدينة، وربما يفسر ذلك ما كشفت عنه لندن مؤخراً بشأن إجراءاتها اتصالات مباشرة مع طهران بشأن أمن العراق وقضايا المنطقة ، وتأكيدها على ضرورة تمتع الأخير بعلاقات جيدة مع جيرانه، وعدم التدخل في شؤونه الخاصة.

ومن التداعيات المهمة التي تثيرها مرحلة ما بعد الانسحاب البريطاني من العراق، إحكام واشنطن سيطرتها على الجوانب العسكرية في هذا البلد، ففي الوقت الذي من المتوقع أن يظل نحو 400 جندي هناك، تحدثت بعض التقارير عن بقاء حوالي 50 ألف جندي أمريكي في مرحلة ما بعد انتهاء الانسحاب بحلول عام 2011، ولا يخفى ما سيترتب على هذا التواجد الأمريكي والبريطاني - رغم رمزية الأخير - من انعكاسات على مسائل الأمن والاستقرار في المنطقة، وخصوصاً فيما يتصل بمسألة أمن الخليج العربي.

كذلك، فإن آثار تلك المرحلة لن تقتصر على العراق أو دول الجوار فحسب، بل ستكون لها امتداداتها على الداخل البريطاني، إذ من الملاحظ تنامي الأصوات المطالبة بتقييم تجربة التدخل في العراق من الناحية العسكرية، لكونها - بحسب بعض العسكريين - أساءت لصورة وسمعة الجيش كمشريك يعتمد عليه، وهو ما يتطلب ضرورة العمل على استعادة تلك الثقة.

وعلاوة على ذلك، فإن الانسحاب يسقط الحجة التي كانت تستند إليها الحكومة لتأجيل البت في مسألة المشاركة في حرب العراق، بزعم أن مثل هذه التحقيقات ربما تؤثر على سلامة القوات الموجودة هناك.. والآن عادت القوات إلى لندن، وبات من الضروري فتح هذه التحقيقات لمعرفة الحقائق ودور رئيس الوزراء السابق والأجهزة الأمنية في تقديم المبررات المضللة للتورط في حرب لم تخدم مصالح بريطانيا بل عرضت أمنها للخطر.

وعلى الرغم من إعلان "جوردون براون" في 2009/3/22 أنه يعتزم إجراء تحقيق في هذا الأمر، لاسيما بعد الكشف عن وجود رسائل إلكترونية متبادلة بين مسؤولين حكوميين في الفترة السابقة لغزو العراق، أثبتت للمرة الأولى أن هذا القرار استند إلى معلومات "لا أساس لها من الصحة"، إلا أن الدعوات المطالبة بتنفيذ ذلك قوبلت بعقبات عدة، تمثل أحدثها في مساعي "براون" نفسه لإرجاء هذا الأمر إلى ما بعد الانتخابات العامة المقررة في عام 2010، لتجنب حكومته تداعيات نتائج يتوقع أن تكون مضرة ومحرجة لها، فضلاً عن عدم اتخاذ أي قرارات بشأن شكل وموعد التحقيق، والذي من المحتمل أن يتم في إطار من التكتّم ووفق جدول زمني طويل يتم الإعلان عنه بداية أكتوبر 2009.

وفي النهاية.. لا يتبقى سوى القول إنه إذا كانت لندن تحاول الحفاظ على ماء الوجه بانسحابها رسمياً من العراق، والذي كان الفشل على صعيد السياسة الخارجية وعلى الصعيد العسكري هو

العنوان الأبرز له، فإنها على ما يبدو تحاول تعويض هذا الفشل والبحث عن دور جديد لها في هذا البلد، ويبدو أنها وجدت ضالتها في الاقتصاد، ومن ثم فإنها ستعمل على الفوز بأكبر قدر من المكاسب، لاسيما في مجال عقود النفط والغاز.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2009/5/19

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcass-eg.org

لقاء "أوباما" و"نتانياهو" .. هل من جديد؟

London

Head Office : Davina House, 137-149 Goswell Road, London, EC1V 7ET

Tel: 0044207 490 7101 Fax: 0044207 490 7102

Email: (IBM) gcass@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 428, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

لقاء "أوباما" و"نتانياهو" .. هل من جديد؟

ليس من قبيل المبالغة القول إن اللقاء الأول الذي جمع الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" ورئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتانياهو" منذ توليها منصبهما في الثامن عشر من مايو 2009، كان لقاءً مثيراً للجدل على نحو لم يشهده أي لقاء أمريكي - إسرائيلي من قبل .. ولعل وصف صحيفة "يديعوت أحرونوت" الإسرائيلية لما تمخض عن القمة في جملة واحدة وهي "أنهما اتفقا على ألا يتفقا" خير شاهد على ذلك، حيث أسفرت القمة عن بروز ثلاث نقاط خلافية أساسية بينهما، تمثلت فيما يلي:

أولاً - حل الدولتين والمستعمرات:

في الوقت الذي تطالب فيه الإدارة الأمريكية بأهمية الالتزام بالحل القائم على أساس الدولتين، والتجميد الكامل لبناء المستعمرات، وهو ما برز بوضوح فيما أعلنه "أوباما" بقوله: "أعتقد أنه ليس فقط من مصلحة الفلسطينيين، بل أيضاً من مصلحة الإسرائيليين والولايات المتحدة والمجتمع الدولي التوصل إلى حل على أساس الدولتين... وأن هناك تفاهماً واضحاً في خريطة الطريق وأنابوليس حول إحراز تقدم بشأن المستعمرات.. نجد على الجانب الآخر موقف نتانياهو الرافض لمبدأ إقامة دولة فلسطينية، بدعوى أن هذه الدولة ستمثل خطراً على أمن إسرائيل ، وأن أي كيان فلسطيني يجب أن تكون له سلطات سيادية محدودة وألا يكون له جيش ، وذلك بقوله: " لا نريد حكم الفلسطينيين، نريد أن نعيش معهم في سلام، نريد أن يحكموا أنفسهم دون استعمال اليد الحديدية التي تهدد إسرائيل". وفي الإطار ذاته، حاول "نتانياهو" إقناع الإدارة الأمريكية بمقاربتة الجديدة للسلام التي أطلق عليها "خطة السلام الاقتصادي" بحجة أن أفضل وسيلة لإقامة الثقة المتبادلة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني هي الوسيلة الاقتصادية ، معتبراً أن الفلسطينيين غير مستعدين للاستقلال في ظل انقسامهم، وأن أي تنازل إسرائيلي سيقوي صفوف مجموعات مثل "حماس".

هذا فضلاً عن تأكيده على ما سماه "النمو الطبيعي للمستعمرات"، فقد وصل الأمر إلى قيام وزارة الإسكان الإسرائيلية قبل ساعات من اللقاء ، بإصدار قرار يقضي بتحويل معسكر "مسكيوت" قرب أريحا في الأغوار إلى مستعمرة سكنية، مقدمة عروضاً لبناء 20 وحدة سكنية في تلك المستعمرة.

ثانياً - كيفية التعامل مع إيران:

رغم اتفاق الطرفين على ضرورة وضع نهاية للبرنامج النووي الإيراني، إلا أنهما اختلفا في كيفية التعاطي مع تلك الأزمة؛ حيث طالب "تتانيا هو" واشنطن بتحديد جدول زمني أمام إيران للتجاوب مع المطالب الدولية، في محاولة لمنعها من كسب المزيد من الوقت لرفع قدراتها النووية ، وأشار إلى أن إسرائيل مستعدة لضرب المنشآت النووية، حال فشل المساعي الدبلوماسية ، وذلك بقوله: "إن إسرائيل تحتفظ بحق الدفاع عن النفس".

بينما على الجانب الآخر، طالب "أوباما" بضرورة إتاحة الفرصة لنهج الحوار ، معتبراً أنه بالحوار يمكن تحقيق الأمن لا للولايات المتحدة فحسب ولكن أيضاً لإسرائيل، رافضاً فكرة وضع "جدول زمني محدد" لإنهاء الحوار ، وهو ما أكدته بقوله: "لا أحد يتوقع أن تنتهي 30 سنة من العداء والشك بأربعة أشهر.. لذا نعتقد أنه من المهم جداً لنا أن نمنح هذا الأمر (الحوار) فرصة"، مبرراً موقفه بأن الانتخابات الرئاسية الإيرانية في يونيو المقبل لا تسمح الآن بإطلاق هذا الحوار، مع تأكيده بأن عرض المفاوضات لن يظل مفتوحاً إلى ما لا نهاية، وإن أشار إلى أنه مع نهاية العام الحالي ستمتلك إدارته تصوراً حول مدى نجاح الدبلوماسية ، وذلك بقوله: "أعتقد أننا إذا باشرنا المحادثات مع طهران قريباً، بعد الانتخابات الإيرانية ، سنكون قادرين قبل نهاية السنة على تكوين فكرة معقولة حول ما إذا كنا نتقدم في الاتجاه الصحيح.. وما إذا كنا بدأنا نشهد حركة جادة من جانب الإيرانيين".

ثالثاً - ترتيب الأولويات: إيران أولاً أم عملية السلام؟

يرى "نتانياهو" أن تحقيق واشنطن لأهدافها في المنطقة يمر عبر كبح الطموح النووي الإيراني وتطلعات طهران الجيوسياسية، وذلك قبيل النظر في النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي، مستندا في ذلك إلى مزاعمه بوجود إجماع عربي على ضرورة وضع نهاية للطموح الإيراني، نظرا للتهديدات التي تمثلها على استقرار المنطقة، وذلك بقوله: "إيران تسعى لقدرات عسكرية نووية وتدعو علنا إلى تدميرنا، وهذا أمر غير مقبول بأي مقياس ويهدد الأنظمة العربية المعتدلة في الشرق الأوسط ويهدد مصالح الولايات المتحدة حول العالم". ويفسر الموقف الإسرائيلي في هذا السياق في ضوء سعي "نتانياهو" لفرض الأزمة الإيرانية كأولوية أمام إدارة "أوباما" بغرض المراوغة والتهرب من الالتزام بإقامة الدولة الفلسطينية ووقف الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية.

على الجانب الآخر، تأتي رؤية "أوباما" في أن حشد العالم لمواجهة المطامع الإيرانية، يتطلب حل النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي، في المقام الأول.

والذي لا شك فيه أن هذا التباين في الرؤى سينعكس على القضيتين، وعلى مستقبل علاقات الطرفين، ففيما يتعلق بالملف النووي الإيراني، نجد أنه من الصعوبة بمكان على إسرائيل تنفيذ ما هددت به بشأن استخدام القوة العسكرية ضد إيران دون موافقة الولايات المتحدة، لأنها لا تستطيع القيام بتلك المهمة وحدها من وجهة النظر العسكرية، كما أنه من الناحية السياسية لا يمكنها الاستهانة بالموقف الأمريكي في قضية تحمل مثل هذه الأهمية الاستراتيجية، ومن ثم فإذا حدث أي تحرك عسكري ضد إيران خلال الفترة المقبلة، فسيكون نتيجة إما لنجاح "نتانياهو" في إقناع الإدارة الأمريكية أو إجبارها على التراجع عن موقفها برفض الخيار العسكري.

أما فيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط، فمن غير المنتظر أن تشهد الأيام القليلة المقبلة حدوث أي تقدم ملحوظ في ما لم تتجح الإدارة الأمريكية في إقناع الحكومة الإسرائيلية بالتراجع عن بعض مفاهيمها، ليس بشأن إقامة الدولة الفلسطينية، ولكن على الأقل بشأن تجميد المستعمرات. وهو الأمر المرجح حدوثه في ضوء حرص "تتانياهو" على عدم المخاطرة بصدام مع "أوباما" في هذه المرحلة، نظرا لعوامل ثلاثة: الأول.. الشعبية الكبيرة التي يحظى بها الرئيس الأمريكي الجديد داخل المجتمع الأمريكي (63 %). والثاني، أن صداقة واشنطن هي "مصرية" لأي حكومة إسرائيلية. وأن استمرار التباين بينهما يزيد من مساحة تلاقي واشنطن مع دول عربية عديدة، وهو ما قد يضر بإسرائيل والثالث.. أن "تتانياهو" لا يمثل شخصه فقط في هذه الزيارة، بل المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة، ومن هنا سترتبط حساباته السياسية بالإطار الأوسع للعلاقات الإسرائيلية - الأمريكية ولعدم تكرار تجربة التسعينات حين أطاح خلافه مع الرئيس "بيل كلينتون" برئاسته للحكومة يومها، وهو ما قد يدفع "تتانياهو" إلى تقديم تنازلات لإنجاح الجهود الأمريكية، على الأقل في موضوع المستعمرات، إلى جانب البدء في إجراء المفاوضات.

يضاف إلى ما سبق، تباين الوضع الإسرائيلي اليوم كليا وجزئيا عما كان عليه في العقود السابقة، ففي كل مرة تتخذ إسرائيل مواقف رافضة لأية تفاهات أو دعوات لتغيير نهجها، كان هناك اعتماد كلي في ذلك على الانحياز الأمريكي ومن ورائه الصمت الدولي على ممارساتها اللاشرعية ولكن، الأمر الآن تغير، فقد شهدت الأيام الأخيرة ما يمكن تسميته بجهد منظم، أو بدا أنه كذلك، من أجل ممارسة أقصى ضغط على حكومة "تتانياهو" من أجل إبداء قدر من الاستعداد والعمل الجاد للدخول في مفاوضات مع الجانب الفلسطيني على أساس حل الدولتين، فعلى المستوى الإقليمي وخلال زيارة "تتانياهو" للقاهرة ومحادثاته مع الرئيس المصري أكد الأخير أنه حث

"تتانياهو" على استئناف المفاوضات على أساس حل الدولتين من ناحية وعلى وقف عمليات الاستيطان في الأراضي الفلسطينية من ناحية ثانية.

وعلى الصعيد الدولي ، فقد اتخذ مجلس الأمن الدولي مؤخراً موقفاً يتسم بالكثير من الأهمية بالنسبة لعملية السلام وبالنسبة أيضاً للحل على أساس دولتين ؛ حيث أكد على أهمية الالتزام بحل قائم على أساس دولتين من ناحية، وعلى أهمية ضرورة أن تتوقف إسرائيل عن سياسة هدم المنازل في القدس الشرقية من ناحية ثانية.. وعلى الرغم من أن هذا الموقف اتخذته المجلس في شكل بيان رئاسي وليس قراراً له، إلا أن هيرتس في النهاية عن موقف ورؤية المجتمع الدولي حيال ما يجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما لم يكن مصادفة أن يدعو "بان كي مون" الأمين العام للأمم المتحدة إسرائيل إلى الكف عن سياستها الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية، وإلى تغيير جذري في سياساتها.

على أية حال ، إن إسرائيل تواجه الآن موقفاً منسقاً ومتماسكاً إلى حد كبير يطالبها بتغيير سياساتها التعسفية وبالقبول بالحل على أساس دولتين في مقابل منحها فرصة العيش في سلام وفي ظل علاقات نشطة مع دول المنطقة من حولها ، فهل تستجيب تل أبيب لما يمكن اعتباره فرصة تاريخية بالنسبة لها؟ أم أنها ستواصل جموحها وغرورها وتلجأ إلى المماطلة مع العرب والأمريكيين والعالم كله؟

خلاصة القول، إنه من الصعوبة بمكان وسط تكهنات وتوقعات سياسية تبدو متقاطعة حيناً، ومتعارضة حيناً آخر، وأياً ما تكن التوقعات واحتمالات الموقف بعد لقاء "أوباما" و"تتانياهو"، فإن واشنطن لن تبلور خطتها أو مبادرتها لإمكان حل القضية الفلسطينية إلا بعد لقاء كل من الرئيس الفلسطيني "محمود عباس" في واشنطن، والرئيس المصري "حسني مبارك" في القاهرة مع الأخذ في الاعتبار ما كشفت عن هـواشنطن من إعدادها لخطة سلام جديدة استناداً إلى المبادرة العربية التي أطلقت بمبادرة من السعودية، وقد

يكشف عنها خلال خطاب "أوباما" الموجه إلى العالم الإسلامي في مصر في الرابع من يونيو المقبل.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2009/5/21

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcass-eg.org

البرنامج النووي الإيراني

عودة إلى نقطة الصفر

البرنامج النووي الإيراني.. عودة إلى نقطة الصفر

عناوين فرعية:

. حزمة مقترحات إيرانية شاملة لمختلف القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية.

. المقترحات الإيرانية لم تحمل جديدا بخصوص الملف النووي.

. سيناريوهات خمسة في انتظار البرنامج النووي الإيراني.

. مستقبل الملف النووي يؤثر في أمن الخليج العربي.

لم تكن مصادفة أن يعلن "سعيد جليلي" الأمين العام لمجلس الأمن القومي الإيراني استعداد بلاده للتداول وتقديم مقترحات حول ملفها النووي قبيل انعقاد اجتماع الدول الست الكبرى (الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن + ألمانيا) في 2009/9/2، للنظر في إمكان فرض عقوبات مشددة على طهران ، في ضوء مناقشة تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الأخير حول البرنامج النووي الإيراني الذي أشار إلى أن طهران لم توقف عمليات تخصيب اليورانيوم ، رغم أنها خفضت عدد أجهزة الطرد المركزي ، وقدمت بعض التنازلات ، الأمر الذي يسלט الضوء من جديد على قضية البرنامج النووي الإيراني وكيفية حسمها، وما يثيره ذلك من إشكاليات وتساؤلات عديدة حول ما تتضمنه هذه المقترحات وتوقيتها، وأهميتها والهدف من ورائها؟ وما هو موقف الأطراف الدولية منها.. وهل ستحظى بالقبول أم لا؟ وإذا لم تحظ بالقبول فهل توسيع العقوبات على إيران يساعد على نزع فتيل الخلاف النووي معها أم قد تتطور الأوضاع إلى ما هو أسوأ من توسيعها؟ وما تداعيات كل ذلك على أمن الخليج؟

بداية، تكشف القراءة المتأنية لما أثير مؤخرا حول ما طرحته إيران من مقترحات، وما تسعى إليه الأطراف الدولية في حسمها للملف النووي الإيراني عن أن طهران اختارت بدقة كبيرة توقيت إعلان ما وصفته بسلة مقترحات لمعالجة القضية النووية، خاصة وأنها ليست المرة الأولى التي تقدم فيها

على إتباع هذا النهج، فقد سبق لها أن تقدمت بمقترحات في أبريل 2009، وسلمتها للوسيط الروسي، ووصفتها بالحزمة المتكاملة والتي لا يكمن هدفها فقط في حل أزمتها النووية مع الغرب ، وإنما تقديم حلول للأخطار النووية في العالم كله، وذلك قبيل تقديم تقرير مدير عام الوكالة في مايو 2009 عن مدى تعاونها بشأن المسائل العالقة .. وهو السيناريو ذاته الذي يبدو أنه سيتكرر هذه المرة؛ حيث أعلنت طهران في أواخر أغسطس عن إعدادها لمقترحات جديدة ومعدلة لمعالجة أزمتها النووية، أخذاً في الاعتبار أن هذه المقترحات لا تنحصر فقط على الملف النووي ، وإنما تغطي قضايا سياسية واقتصادية وأمنية شاملة تحقق العدل والسلام، وهو ما أشار إليه "جليلي" بقوله: "الحزمة الإيرانية الجديدة لن تتعلق فقط بالملف النووي، بل بجملة من القضايا التي تهم إيران، من بينها إجراءات الأمن في الشرق الأوسط، وبناء الثقة، وإزالة العقوبات عن إيران، والمساعدة لضمها لمنظمة التجارة العالمية"، وهو ما يحقق لطهران هدفين: الأول، توصلها لسياسة الاستفادة من عامل الوقت. والثاني، تحسين شروط الصفقة التي تسعى لعقدها مع الغرب ، من خلال إحداث شرخ داخل فريق التفاوض الدولي ، وذلك بإعطاء روسيا والصين مخرجاً لعدم الموافقة على فرض عقوبات جديدة على إيران.

وعلى الرغم من عدم كشف طهران عما ستشمله هذه المقترحات، إلا أنه من المنتظر أن تركز على نقطتين أساسيتين فيما يتعلق بملفها النووي : الأولى، التأكيد على الحق الإيراني في امتلاك تقنية نووية سلمية، معتمدة بشكل كبير على التقرير الأخير للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي تحدث عن تعاون إيراني، وأشار إلى أن ه لا شيء حتى الآن يعطي انطباعاً بأن البرنامج الإيراني ذاهب في اتجاه غير سلمي ، وهو ما أكدته المدير العام للوكالة الذرية "محمد البرادعي" بقوله: "التهديد النووي الإيراني مبالغ فيه، ولا شيء يدعو إلى الاعتقاد أن إيران يمكن أن تمتلك السلاح النووي على المدى القصير".

الثانية، تقديم إيران ل ضمانات بعدم انحراف برنامجها النووي بعيداً عن الاستخدامات السلمية، على أن ترتبط هذه الضمانات بفرض المجتمع الدولي بدوره ضوابطه وأحكامه على البرنامج النووي الإسرائيلي، من خلال إخضاعه لتفتيش الوكالة الدولية للطاقة هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى، إعادة ملفها إلى الوكالة الذرية وسحبه من مجلس الأمن الدولي، ورفع العقوبات عنها، إلى جانب المطلب الأهم وهو إقامة شراكة دولية معها على كافة الصعد.

يتضح مما سبق أن المقترحات الإيرانية لا تختلف عن سابقتها ، وإن كان ثمة تغيير في بعض البنود، تم اشيا مع المتغيرات الدولية والإقليمية، مثل وصول الرئيس "بارك أوباما " إلى البيت الأبيض ودعوته إلى الحوار ، وبدء انسحاب القوات الأمريكية من المدن العراقية .. إلخ. ويؤكد ذلك ما أعلنه ممثل إيران لدى الوكالة "علي أصغر سلطاني" من أن مواقف بلاده الأساسية لم تتغير، وسوف تستمر في برنامج الطاقة النووية للأغراض السلمية دون مساعدة من الوكالة.

وفي ضوء ذلك، يصبح المستقبل مفتوحا على سيناريوهات متعددة، يمكن إجمالها في أحد مسارين "أولهما مسار الانفراج، وثانيهما مسار التصعيد، وبداخل هذين السيناريوهين، سيناريوهات أخرى فرعية.

فبداخل مسار الانفراج يمكن الحديث عن تسوية نهائية للأزمة، أو تجميدها خلال المرحلة الحالية، مع إمكانية تفجرها مرة أخرى، وبداخل سيناريو التصعيد، يمكن توقع فشل المباحثات السداسية- الإيرانية.. وحال تحقق هذه الخطوة، يمكن الحديث عن سيناريو العقوبات الاقتصادية، بل وإمكانية استهداف إيران عسكريا، أو أن تقوم إسرائيل بموافقة من واشنطن بضرب إيران .. ولكن هذا السيناريو (سيناريو التصعيد) يمكن أن يتضمن الوصول إلى تسوية للأزمة استنادا إلى سياسة حافة الهاوية.

وعلى هذا، يمكن أن نطرح خمسة سيناريوهات حول مستقبل البرنامج النووي الإيراني وتأثيرات هذه السيناريوهات على أمن الخليج على النحو التالي:

. السيناريو الأول : نجاح إيران في المماطلة بتبني سياسة طرح وتقديم المقترحات مع المجتمع الدولي للحيلولة دون اتخاذ موقف رادع وحاسم تجاهها ، وهو ما يسمح لها بالاستمرار في تطوير برنامجها النووي حتى تتمكن من الوصول إلى إنتاج السلاح النووي ، بما ينعكس سلبا على الأمن والاستقرار الإقليمي في منطقة الخليج، بسبب اختلال أسس موازين القوى الإقليمية، بما قد يجر المنطقة إلى جولة جديدة وخطيرة من سباق التسلح.

. السيناريو الثاني: إمكانية حدوث صفقة شاملة بين الولايات المتحدة التي هي المحرك الأساسي لقضية الملف النووي الإيراني من ناحية، وإيران من ناحية أخرى، وثمة معلومات متناثرة حول قنوات سرية للحوار بين الجانبين، على أن يتم بمقتضى هذه الصفقة إنهاء هذه الأزمة بشكل

شامل، عن طريق التزامات متبادلة بين الطرفين، تضمن إنهاء حالة العداء المزمّنة بينهما، وهذا الأمر يمكن أن يتم بتعهد واشنطن بعدم استهداف إيران أو تهديدها، والإفراج عن الأموال الإيرانية المجمدة في البنوك الأمريكية، وإقرار واشنطن بدور إيران الإقليمي وخصوصيتها الحضارية، والحل المتصور في هذه الحالة، يتمثل في أن توقف إيران أنشطة تخصيب اليورانيوم لفترة من أجل بناء الثقة، أو أن تسهم الولايات المتحدة في المشروع النووي الإيراني.

. السيناريو الثالث : في حالة فشل جولات الحوار بين الطرفين، يلجأ المجتمع الدولي إلى فرض عقوبات اقتصادية ومالية ودبلوماسية صارمة وشاملة على إيران من أجل إجبار النظام الإيراني على التخلي عن الاستمرار في برنامج الدولة النووي، أو من أجل إخضاع البرنامج للإشراف والمراقبة الدولية دون قيود أو شروط.

. السيناريو الرابع : احتمال شن عمل عسكري ضد إيران يهدف إلى تدمير منشآت ها النووية أو بعضها. وبغض النظر عن مصدر العمل العسكري وعن الجهة التي ستقوم به، وسواء كان عملاً أمريكياً أو إسرائيلياً أو عملاً تشترك فيه مجموعة من الدول، فإن تبعات أي عمل عسكري في هذا المضمار ستكون وخيمة على أمن الخليج، وعلى الأمن والاستقرار الإقليميين، وستبقى آثار اللجوء إلى الخيار العسكري ماثلة لسنوات طويلة.

. السيناريو الخامس: الاستمرار في طريق التفاوض للوصول إلى تسوية مقبولة لإيران ودولياً، مع الأخذ في الاعتبار أن التسوية المثالية من وجهة نظر إيران، أن تسفر المفاوضات عن الإقرار بحقها في تخصيب اليورانيوم وامتلاك تكنولوجيا نووية للأغراض السلمية، مع إعطاء كافة الضمانات الخاصة بالتحقق من سلمية البرنامج النووي الإيراني، وهذا الحق تقره معاهدة منع الانتشار النووي لكافة الدول. أما التسوية المثالية من وجهة نظر المجتمع الدولي، فتتمثل في أن تنتهي المفاوضات إلى الاتفاق على وقف نهائي وشامل لأنشطة إيران الخاصة بتخصيب اليورانيوم، مقابل أن تحصل على مزايا اقتصادية ودعم أوروبي وتعهد دولي بضمها لمنظمة التجارة العالمية، ولا مانع من استيراد إيران للوقود النووي المخصب من روسيا أو دول أخرى، لتشغيل مفاعلاتها النووية، وهو ما ترفضه طهران، التي تؤكد على ضرورة الاعتراف بحقها المشروع في تخصيب اليورانيوم وامتلاك تكنولوجيا نووية سلمية، في إطار توفير الاحتياجات الذاتية من الوقود

النووي، مع رفض مبدأ استيراد الوقود النووي الباهظ الثمن، والذي يرهن حصول إيران عليه بتقلبات السياسة الدولية.

بيد أن التفاوض بينهما قد يسهم في التوصل إلى عدة صيغ للحلول الوسط، للتوفيق بين الحد الأقصى الذي تطالب به طهران، والحد الأقصى الذي يريده المجتمع الدولي، وهو ما يحقق مصلحة جميع الأطراف.

وفي ضوء هذه السيناريوهات، يمكن تسجيل ثلاثة ملاحظات: الأولى، أن السيناريو الأول والخامس من أكثر السيناريوهات بعداً عن التحقق؛ لأنه من الصعوبة بمكان أن يقف المجتمع الدولي وخاصة الولايات المتحدة مكتوف الأيدي عن اتخاذ أية إجراءات حيال استمرار إيران في برنامجها النووي، كما أنه من الصعوبة أيضاً التوصل إلى تسوية مقبولة من الطرفين في ظل تباين مطالبهما، خاصة من الجانب الأمريكي الذي يواجه ضغطاً إسرائيلياً بضرورة اتخاذ موقف حاسم تجاه إيران لوقف برنامجها حتى ولو وصل الأمر إلى حسم الموقف عسكرياً.

الثانية، يأتي كل من السيناريو الثاني والرابع في مستوى وسط بإمكانية تحقق أحدهما، فإذا كان صحيحاً أن تباين مواقف البلدين على مدار أكثر من ثلاثين عاماً يجعل التقارب بينهما، خاصة فيما يتعلق بهذه القضية أمراً صعباً، فإنه من الصحيح أيضاً أن اللجوء إلى الحسم العسكري يصبح مستبعداً في ظل الصعوبات التي تواجهها الولايات المتحدة سواء في أفغانستان أو العراق، بما يجعل من المنطقي عدم فتح جبهة نارية ثالثة.

الثالثة، يبقى السيناريو الثالث هو أقرب السيناريوهات تحققاً في ظل المماطلة التي تنتهجها إيران سواء في الرد على المقترحات التي يقدمها فريق التفاوض الدولي أو فيما تطرحه من مقترحات، بما يمكن معه القول إنه من المنتظر أن تشهد الأيام القادمة مزيداً من العقوبات، ووفقاً لما ينشر من بيانات ومعلومات في هذا الخصوص، تشمل العقوبات المقترحة مبدأين: الأول، استهدافها جميع أنشطة الدولة الحيوية. الثاني، التعامل معها لعقوبات تصاعدية تزداد شموليتها مع استمرار الرفض الإيراني، وأهم ما في هذه العقوبات أنها تمس قطاع الطاقة المصدرة والمستوردة من وإلى إيران، هذا بجانب نظام المقاطعة الاقتصادية الأمريكية الذي كان قائماً منذ عام 1996 ويستهدف منع أي استثمار خارجي في تطوير قطاع الطاقة الإيراني؛ حيث يتضمن فرض قيود على تصدير النفط الإيراني إلى الأسواق الدولية، في ظل افتراض أن هذه الأسواق ستكون قادرة على التعامل مع

اختفاء ما يقارب مليوني برميل نفط يوميا من السوق هي حصة إيران التصديرية، وهو ما تعتقده الإدارة الأمريكية ممكنا في ظل انخفاض الطلب العالمي على النفط، وفي ظل توافر إمكانيات إضافية لإنتاج وتصدير النفط في دول أخرى، خاصة في السعودية والعراق وليبيا، بما يمكن معه تعويض أي نقص ينتج عن اختفاء النفط الإيراني.

ويضاف إلى ذلك إمكانية منع تصدير المنتجات النفطية المكررة إلى إيران وخاصة مادة الكازولين والبنزين، ويعتقد أن هذه الخطوة ستؤثر بشكل كبير في حياة المواطن الإيراني لكون إيران لا تنتج ما يسد حاجتها، وتعتمد على استيراد هذه المواد بنسبة تزيد على 40% من حاجة الدولة. لذا فإن اختفاء ما يقارب النصف من حاجة السوق الإيرانية الداخلية للمنتجات النفطية سيكون له تأثيرات ملموسة على اقتصاد البلاد وعلى تلبية المتطلبات الأساسية للمواطن، وقد تتسع خطة العقوبات أيضا لتشمل فرض عقوبات على جميع شركات التأمين الدولية التي توفر غطاء تأمينيا للنشاطات التجارية الإيرانية من الاستيراد والتصدير، هذا فضلا عن اتساعها في مرحلة لاحقة لتشمل منع جميع السفن والطائرات الإيرانية من الإبحار أو التحليق في المياه والمجالات الجوية للدول المشاركة في نظام المقاطعة، ومنع السفن من الرسو في الموانئ البحرية ومنع الطائرات الإيرانية من استخدام المطارات الدولية، إلى جانب عقوبات أخرى تشمل فرض القيود على القطاعات المالية والمصرفية وغيرها.

خلاصة القول، إن الأيام المقبلة قد تكون مفصلية بشأن الملف النووي الإيراني في ظل حساسية الموقف الراهن لكلا الفريقين الإيراني والدولي؛ لاسيما إذا لم تتوصل جولات الحوار بين الطرفين إلى اقتراحات محددة وواضحة من شأنها أن تشكل مخرجا للأزمة القائمة، بما قد يضع المنطقة برمتها على حافة الهاوية.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2009/9/5

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

في ضوء تراجع شعبيته: أداء "أوباما" وإدارته في ميزان التقييم الأمريكي

عناوين فرعية:

. تعامل "أوباما" مع قضايا الداخل والخارج لا يحظى برضا الأمريكيين.

. تراجع "أوباما" والديمقراطيين يقابله صعود المعارضة الجمهورية.

. الموضوعية تقتضي منح "أوباما" الفرصة والوقت لإنجاز وعوده.

في ضوء تراجع شعبيته: أداء "أوباما" وإدارته في ميزان التقييم الأمريكي

ثمانية أشهر مرت تقريبا على تولي الرئيس "باراك أوباما" مسؤولية الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية خلفاً للجمهوري "جورج بوش" الابن، ورغم أن هذه الفترة تبدو غير كافية . من وجهة نظر البعض . للحكم على أداء الرئيس الأمريكي بشكل موضوعي، إلا أنه من الواضح أن هناك مؤشرات شهدت هذه الفترة يركن إليها الأمريكيون لإطلاق أحكام مبدئية حول أدائه، وهذه المؤشرات تعكسها، استطلاعات الرأي بشأن الرضا عن سياسته الداخلية والخارجية.

ولعل مما يجعل أداء الإدارة الجديدة محل تقييم ومراجعة مستمرين أن "أوباما" نفسه حين رفع شعار "التغيير" خلال حملته الانتخابية خلق تطلعات كبيرة داخل الولايات المتحدة وخارجها بأن تشهد ولايته تغييرا حقيقيا في السياستين الداخلية والخارجية، بحيث يصبح في الأولى أكثر تجاوبا مع اهتمامات وتطلعات المواطن الأمريكي فيما يخص شؤون الصحة والرعاية الاجتماعية وإيجاد حلول لتداعيات الأزمة المالية، ويصبح في الثانية أكثر استعدادا للانغماس في الشأن العالمي والعمل على إيجاد حلول للعديد من القضايا والأزمات الدولية، وفي مقدمتها قضايا منطقة الشرق الأوسط بدءا من القضية الفلسطينية، ومرورا بالعراق وأفغانستان، وانتهاء بالملف النووي الإيراني.

تلك التطلعات هي التي جعلت الأمريكيين وغيرهم حريصين على متابعة وتقييم أداء "أوباما" لدرجة أن البعض لم يتردد في التعبير عن رأيه وإطلاق أحكام تتسم بالمغالاة بشأن سياسات "أوباما" على اعتبار أن تعامله مع العديد من القضايا الداخلية والخارجية لم يكن على المستوى المأمول أو لم يلتزم فيه بما سبق وتعهده به أثناء حملته الانتخابية.

وباستعراض سريع لأوجه القصور والانتقادات التي توجه لأداء "أوباما" وإدارته على المستوى الداخلي سيلاحظ الآتي:

1. الأزمة المالية والإصلاح الاقتصادي .. وجه الجمهوريون انتقادات شديدة لسياسة "أوباما" في التعامل مع الأزمة المالية، واتهموه بتكبير ديون منذ 200 عام، فالإنفاق الحكومي الذي مرره الديمقراطيون في بداية عهد "أوباما" بحجة مواجهة الأزمة سيضيف من وجهة نظرهم للدين العام الأمريكي ديونا أكثر من التي راكمها رؤساء أمريكيون على مدى قرنين، كما أن خطة التحفيز الاقتصادي التي أقرت في مطلع عام 2009 بقيمة 787 مليار دولار، ثم مشروع الميزانية، والذي قيمته 3.4 تريليون دولار يعني مزيداً من فرض الضرائب على المواطنين.

أما فيما يخص خطة الإصلاح الاقتصادي، فقد أصدر معهد "بروكنجز" الليبرالي تقريراً انتقد فيه بعض ما جاء في خطة "أوباما" للإصلاح الاقتصادي التي أعلنها في 2009/6/19. رغم تأكيد معقولة الخطة. من قبيل تأسيس مجلس لرقابة الخدمات المالية لمراقبة أنشطة المؤسسات المالية أو زيادة سلطات بنك الاحتياط الفيدرالي بإعطائه "حق الفيتو" على أنشطة هذه المؤسسات، وذلك من منطلق أن الكونجرس لن يقبل زيادة سلطات البنك لتخوفه من أن يتحول الفيتو إلى ديكتاتورية.

2. قانون الرعاية الصحية، فرغم أن هذا القانون يتضمن مزايا عديدة من وجهة نظر الرئيس "أوباما" من قبيل السيطرة على تكاليف الرعاية الصحية المتصاعدة، وضمان انتفاع كبار السن بالضرائب بدلاً من استخدامها في إثراء شركات التأمين، وتمكين المواطن العادي من محاسبة هذه الشركات وإلزامها بتغطية تكاليف الكشف الدوري. إلا أن الرأي العام الأمريكي لازال غير مقتنع بهذا القانون، حيث يرفضه 47% من الأمريكيين بينما يؤيده 41% فقط.

3. قضية إغلاق معتقل جوانتانامو ، فالرئيس "أوباما" بعد توليه منصبه قرر إغلاق هذا المعتقل، وحدد مهلة لإغلاقه في يناير 2010، كما قرر إيقاف نظام المحاكم العسكرية لحين الاتفاق على

وسيلة لمحاكمة المعتقلين به، ولكن مسعاه لإغلاق المعتقل تعثر؛ حيث واجه ضغوطاً من قادة الحزبين الديمقراطي والجمهوري كي يجد حلاً لا ينطوي على نقل السجناء إلى الولايات المتحدة، وتبع ذلك رفض الكونجرس الموازنة التي طلبها (80 مليون دولار) لإغلاق المعتقل، إذ طلب خطة واضحة حول مصير المعتقلين بعد أن رفضت دول أوروبية وغير أوروبية استضافتهم، وعارض سياسيون أمريكيون نقل الخطرين منهم إلى سجون أمريكية خوفاً من هروبهم واستهدافهم للداخل الأمريكي.

أيضاً تتجه إدارة "أوباما" نحو استرجاع نظام المحاكم العسكرية الاستثنائية الذي جمدته، وذلك لمحاكمة متهمين معتقلين في جوانتانامو بعد تعديل نظام اللجان العسكرية لضمان مزيد من الحماية للمتهمين، وهو ما اعتبر تراجعاً عن أجندة "أوباما"، نظراً لاستحالة إصلاح نظام اللجان العسكرية التي لا توفر العدالة للمتهمين مهما أدخل عليها من تعديلات، فضلاً عن أن نظام المحاكم العسكرية يجب أن يقتصر على محاكمة من يقبض عليه في ميدان الحرب، وهو ما لا ينطبق على معظم سجناء جوانتانامو.

4 قضية التحقيق في جرائم التعذيب، فالرئيس "أوباما" في بداية حكمه قرر فتح باب التحقيق في جرائم التعذيب التي تعرض لها معتقلون في جوانتانامو والعراق وأفغانستان إبان عهد سلفه "بوش"، فضلاً عن أنه قرر . بناء على أمر قضائي . السماح بنشر 2000 صورة لانتهاكات مورست بحق معتقلين بهذه المعتقلات.. وقد انتقد "جون بولتون" . مندوب أمريكا السابق في الأمم المتحدة . مسألة فتح التحقيق في جرائم التعذيب، واعتبر إشراك دول أخرى بهذه التحقيقات من شأنه أن يلحق الضرر على المدى البعيد بالولايات المتحدة والتي ستخضع خطواتها في الخارج للمحاسبة من جانب الدول، كما ستزداد سمعتها سوءاً بدلاً من تحسينها، مما يضر بالمجمل بالأمن القومي الأمريكي.

أيضاً أثار تراجع "أوباما" عن نشر صور تعذيب السجناء والمعتقلين على أيدي الجنود الأمريكيين . انتقادات واسعة من جانب المنظمات الحقوقية الأمريكية، فاتحاد الحريات المدنية اعتبر التراجع تنصلاً من ملاحقة مسؤولين سياسيين في إدارة "بوش" سمحوا باستخدام أساليب التعذيب بحق مشتبه بهم، كما اعتبره نكوصاً عن تعهداته بالشفافية ومحاسبة المخالفين، فضلاً عن أنه يعد تجاوزاً

لقرار القضاء الفيدرالي الذي أقر نشرها وتناقضا مع وعوده بترسيخ دولة القانون والمبادئ الأخلاقية.

ولقد شهدت مسألة فتح باب التحقيق في قضايا التعذيب مؤخرا سجلاً واضحاً بين إدارة "أوباما" والجمهوريين الذين رأوا أن الهدف من ورائه هو المساس بقيادات الإدارة السابقة (مع الحديث عن إمكانية محاكمة الرئيس "بوش")، وهو السجل الذي كان من إفرازاته استقالة "فان جونز" مستشار "أوباما" لشؤون البيئة في 2009/9/7 لسابق اتهامه إدارة "بوش" بالتورط في أحداث 11 سبتمبر 2001.

5. قضية العنصرية ، فرغم أن انتخاب "أوباما" كأول أمريكي من أصول أفريقية كرئيس للولايات المتحدة يعد حدثاً تاريخياً فريداً في حد ذاته، ونظر إليه البعض باعتباره خطوة مهمة على طريق إذابة الفوارق بين الأجناس والأعراق التي يتكون منها المجتمع الأمريكي، وهو ما تجسد في اتخاذه قراراً بتعيين "سونيا سوتومايور" كأول قاضية من أصل لاتيني في المحكمة العليا وكذلك تعيين الدكتورة "داليا مجاهد" المسلمة كمستشار له لشؤون العالم الإسلامي . إلا أن تلك الخطوات، من وجهة نظر البعض، لم تمنع "أوباما" في بعض المواقف من إبداء تعصبه للجنس الأسود، وهو ما ظهر حين اتهم الشرطة الأمريكية بالعنصرية بسبب استخدامها العنف في اعتقال أحد أساتذة الجامعة من السود، وهو موقف وصف بأنه يؤثر سلباً على مصداقيته كرئيس لجميع الأمريكيين وليس السود فقط.

تلك القضايا الداخلية السابقة كانت موضع نقد وتقييم على مستوى الداخل الأمريكي، أما القضايا الخارجية فكانت موضع تقييم من الداخل (بالنظر إلى تأثيرات بعضها المباشرة على المواطن الأمريكي كالعراق وأفغانستان) ومن الخارج أيضاً، ولاسيما من جانب الأطراف المعنية بهذه القضايا.

ولو ألقينا نظرة سريعة على تلك القضايا وحدود تعثر إدارة "أوباما" في التعامل معها سنجد الآتي:

أ . **القضية الفلسطينية:** ربما لا تشكل هذه القضية أولوية بالنسبة للمواطن الأمريكي بالنسبة لقضايا الشأن الخارجي، ولكنها بالنسبة للإدارات الأمريكية مرتبطة بأمن واستقرار الشرق الأوسط ذي الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية، وترتبط أيضاً بأمن الحليف الإسرائيلي، ورغم اهتمام "أوباما"

بجهود دفع عملية السلام وتبنيه لحل الدولتين، إلا أن إدارته مازالت عاجزة عن إقناع إسرائيل بالتجاوب مع هذه الجهود وتواجه تعنتاً من جانب حكومة "تتانيا هو" التي ترفض الاستجابة لمطلب "أوباما" بوقف بناء المستعمرات في الأراضي الفلسطينية، بل ووصلت بها درجة التحدي إلى الاستمرار قُدمًا في سياسة الاستيطان، وكل ما يقوم به "أوباما" حالياً هو محاولة إقناع الدول العربية بالدخول في بعض أشكال التطبيع مع إسرائيل دون أن يضغط على الأخيرة لإبداء الجدية في التعامل مع خيار السلام.

ب . الأزمة العراقية : وهي إحدى القضايا الخارجية التي تحظى باهتمام مباشر من المواطن الأمريكي لوجود قوات أمريكية تحارب في العراق .. ومن الواضح أن موقف الإدارة من عملية الانسحاب من هذا البلد تشوبه شبهة تراجع، فرغم أن "أوباما" تعهد أثناء حملته الانتخابية وبعد توليه منصبه بالانسحاب في غضون 16 شهرا، ورغم أن الاتفاقية الأمنية بين واشنطن وبغداد الموقعة في نوفمبر 2008 تنص على انسحاب القوات الأمريكية من العراق مع منتصف عام 2011، إلا أن ما يصدر عن القادة العسكريين يؤشر إلى أن هذه القوات ستبقى هناك لسنوات طويلة، ما يعني أن "أوباما" قد يدفع للتراجع عما سبق وتعهده به، وخصوصا بعد عودة العنف ووصوله إلى مستويات خطيرة، وهو ما يمثل مأزقا يبدو "أوباما" من وجهة نظر منتقديه غير قادر على التعامل معه، لاسيما وأنه مطالب أمام الرأي العام بتنفيذ ما سبق وتعهده به.

ج . أزمة الملف النووي الإيراني ، من الملاحظ أن دعوة "أوباما" للحوار مع إيران بشأن برنامجها النووي تلقى معارضة داخلية من جانب الجمهوريين، وأيضا من بعض الديمقراطيين، كما تلقى معارضة من جانب أطراف إقليمية في الشرق الأوسط مثل إسرائيل وذلك بدعوى أن عرض الحوار لم يزد إيران إلا تعنتاً وإصرارا على رفض المطالب الدولية بوقف برنامجها النووي .. ودليلهم على ذلك أن المهلة التي حددها "أوباما" لإيران للرد على دعوته للحوار في سبتمبر الجاري قد قاربت على الانتهاء دون أن تبدي طهران أية بوادر تدل على تجاوبها مع هذه الدعوة، باستثناء مقترحات هدفها التسويف والمماطلة، وهو ما يتطلب في المقابل اتباع سياسة أكثر حزما من خلال تشديد الإجراءات العقابية ضد طهران.

د . الوضع في أفغانستان، لا يقل أهمية بالنسبة للأمريكيين عن الوضع في العراق، فإدارة "أوباما" تعاني من مأزق في هذا البلد نتيجة لتصاعد التمرد الذي تقوده حركة طالبان وفشل قوات التحالف

الدولي الذي تقوده أمريكا في التعامل معه، وتصاعد خسائرها نتيجة لذلك في الفترة الأخيرة، ورغم أن استراتيجية "أوباما" الجديدة تقوم على زيادة عدد القوات الأمريكية . وهو ما تعهد به قبل تولي منصبه باعتبار أفغانستان هي الميدان الرئيسي للمواجهة مع الإرهاب . إلا أنه يواجه صعوبة في إقناع الحلفاء بزيادة مشاركتهم بالقوات لرفضهم ذلك وتفضيلهم الاعتماد بشكل أكبر على الحكومة الأفغانية الجديدة والجيش الأفغاني ليتولى دورا أكبر في مواجهة التمرد.. ويزيد الصعوبة بالنسبة لإدارة "أوباما" تلك التطورات الخاصة بانتخابات الرئاسة الأفغانية، والتي يدور بشأن نزاهتها جدل شديد، وتسببت في توترات من الممكن أن تقود بحسب بعض المحللين إلى حرب أهلية.

ولقد كان من الطبيعي في ضوء حالة عدم الرضا الداخلي عن أداء إدارة "أوباما" الذي جاء على غير المتوقع فيما يخص سياساته سواء الداخلية التي لا تحقق طموحات الأمريكيين أو الخارجية نتيجة لتعثرها في مواجهة بعض القضايا الدولية المذكورة . أن ينعكس ذلك بالسلب ذلك على نتائج استطلاعات الرأي الأمريكية التي تقيم ذلك الأداء .. والشاهد على ذلك استطلاع الرأي الذي أجراه معهد ايبسوس الأمريكي في مارس 2009 (أي في مرحلة مبكرة من تولي أوباما منصبه)، والذي أظهر تراجع شعبيته، ف 33% من الأمريكيين لديهم رأي إيجابي عنه بينما 43% لديهم رأي سلبي و 14% لهم رأي محايد.. أيضا أظهر استطلاع رأي أجرته محطة "سي إن إن" في يولييه 2009 تراجع شعبية "أوباما" لأدنى مستوياتها منذ توليه الحكم في 2009/1/23، حيث تراجعت من 67% فور توليه منصبه إلى 16% بسبب عدم جدوى السياسات الاقتصادية التي اتبعتها لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية.. وفي نفس السياق أيضا جاءت نتيجة استطلاع الرأي الذي أجراه مركز بيو للأبحاث السياسية في 2009/8/1 والذي أظهر تراجع تأييد الأمريكيين البيض لـ "أوباما" من 53% إلى 46% في أعقاب واقعة اتهامه الشرطة بالعنصرية.

واللافت أن تراجع شعبية "أوباما" صاحبه تراجع في شعبية الديمقراطيين لصالح الجمهوريين.. حيث أظهر استبيان أجرته محطة "سي إن إن" تراجع معدل دعم سياسات "أوباما" والديمقراطيين بواقع 11 نقطة منذ مايو 2009، كما فقد الديمقراطيون 5 نقاط على نقيض الجمهوريين الذين تقدموا 4 نقاط في نفس الفترة.

وإذا كانت استطلاعات الرأي السابقة تكشف عن تراجع التأييد لسياسات "أوباما" وانخفاض شعبيته، مقارنة بما كانت عليه عند بداية توليه الرئاسة، فإن توخي الموضوعية تقتضي عدم الركون إلى

عدد محدود من الشهور لا يتجاوز الثمانية لإطلاق حكم عام على أداء "أوباما" وإدارته، لاسيما وأنه ورث تركة مثقلة تتمثل في اقتصاد متدهور تحت وطأة الأزمة المالية، ووضع خارجي غاية في السوء نتيجة للتورط في حربين في أفغانستان والعراق، ومن ثم فإن إصلاح ما أفسده سلفه "بوش" في فترتين رئاسيتين وإيجاد حلول لهذه المشاكل والأزمات لن يتم في هذه الفترة المحدودة. ورغم أن "أوباما" نفسه وعد بإنجاز الكثير حين يتولى الرئاسة، وبالتالي خلق تطلعات كبيرة لدى الأمريكيين وغيرهم، إلا أن الظروف على أرض الواقع داخليا وخارجيا قد تحول بينه وبين إنجاز ما وعد به بالسرعة التي يتوقعها من يعقدون عليه الأمل في التغيير والإنجاز، وعليه فإنه من وجهة نظر الكثيرين يكون من قبيل الموضوعية منح الفرصة والوقت الكافي لـ "أوباما" كي يعبر عن نفسه، ويظهر قدرته على التعامل مع القضايا والمشاكل الداخلية والخارجية، وهو أمر قد يستغرق عامين أو ثلاثة من فترة رئاسته الأولى.. فعندها فقط يمكن الحكم على أدائه، وما إذا كان قد نجح فعلاً أم فشل.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2009/9/10

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcass-eg.org

أوضاع المسلمين في بريطانيا من سيئ إلى أسوأ

عناوين فرعية:

- تنامي ظاهرة استهداف الجماعات اليمينية المتطرفة للجالية الإسلامية في بريطانيا

- التمييز الرسمي ضد المسلمين البريطانيين

- الأجواء العدائية ضد الإسلام في بريطانيا لا تتعزل عن نظيرتها الغربية

- أسباب تزايد حالة العداء والكراهية ضد المسلمين البريطانيين

- إجراءات غير كافية لمواجهة الظاهرة

أوضاع المسلمين في بريطانيا من سيئ إلى أسوأ

ثمة ظاهرة لافتة لا يمكن أن تخطئها عين المراقب المتابع لمجريات الأمور على الساحة الداخلية البريطانية خلال الآونة الأخيرة، ألا وهي التزايد الملحوظ في استهداف الجالية الإسلامية في هذا البلد، وإذا كانت تلك الظاهرة ليست جديدة، إذ يمكن إرجاعها إلى الفترة التالية لتفجيرات لندن عام 2005، إلا أن الجديد فيها هو استهداف المسلمين من جانب قوى تحظى بثقل لدى الشارع البريطاني، ونعني بها الحركات والجماعات المعبرة عن تيار اليمين المتطرف، فضلاً عن كونها تأتي في سياق توجه غربي رسمي معاد للإسلام بصفة عامة، الأمر الذي يثير التساؤل بشأن أبرز ملامح ومؤشرات تلك الظاهرة، وأسبابها، وكيفية مواجهتها بما يؤدي إلى الحد من تداعياتها السلبية على العلاقة بين الجالية الإسلامية والمجتمع البريطاني.

في البداية.. ثمة ملاحظة مهمة ينبغي الإشارة إليها، وهي أنه رغم المكانة المهمة - إلى حد ما - التي يمثلها المسلمون في بريطانيا، سواء من ناحية الكم، أي نسبتهم إلى إجمالي عدد السكان؛ إذ يصل عددهم إلى حوالي 2.5 مليون طبقاً لآخر إحصاءات رسمية، من إجمالي عدد السكان الذي يزيد على 60 مليون نسمة، أي ما يتجاوز نسبة الـ 4% منهم.. أو من ناحية مكانتهم السياسية؛ إذ تبوأ عدد منهم مناصب وزارية في الحكومة البريطانية، فضلاً عن عضوية البرلمان (مجلس العموم) - إلا أن ذلك لم يترجم في واقع الأمر إلى اعتراف عملي بمكانتهم ووضعهم في المجتمع البريطاني؛ حيث لا زالوا يعانون من التمييز ضدهم، سواء على المستوى الجماهيري - إذا جاز التعبير - أو على المستوى الرسمي، وتحديدًا في شقه الأمني، بحجة مكافحة الإرهاب.

فعلى المستوى الجماهيري، تزايدت أعداد الحركات العنصرية المعادية للمسلمين، فهناك جماعة تطلق على نفسها "منع أسلمة أوروبا"، وهناك أيضاً "عصبة الدفاع الانجليزية"، والتي ترفع شعار محاربة من تطلق عليهم "الجهاديين" في بريطانيا.. وكلتا المنظمين على صلة بالحزب القومي اليميني المتطرف الذي حقق مكاسب انتخابية غير متوقعة في الانتخابات الأوروبية الأخيرة في يونيو الماضي.

وفي تطبيق عملي لشعاراتها ضد المسلمين قامت هذه الحركات ب تنظيم تظاهرة أمام المسجد المركزي في منطقة "هارو" بالعاصمة لندن، بمناسبة الذكرى الثامنة لهجمات الحادي عشر من

سبتمبر عام 2001، وذلك للتديد ببناء المسجد. كذلك كانت هذه الجماعات وراء سلسلة الاضطرابات التي استهدفت المسلمين ذوي الأصول الآسيوية في بعض المدن البريطانية؛ فخلال الأشهر الماضية لم يكد يمر أسبوع ، دون أن يشهد هجومًا على مسجد أو اعتداء على مسلم أو حتى من يشتبه من مظهره أنه مسلم.

ورغم ما يراه البعض من محدودية تأثير هذه الجماعات العنصرية، إلا أن هناك عوامل عدة قد تزيد من تأثيرها، بما يهدد استقرار الجالية الإسلامية، منها: استخدام هذه الجماعات لشعارات وأساليب استفزازية بشكل يدفع المتحمسين من شباب الجالية الإسلامية في بريطانيا للقيام برد فعل عنيف، مما يسيء إلى المسلمين في ظل مناخ إعلامي غربي يترصد ويشوه كافة ما يصدر عنهم من مواقف.. إضافة إلى بعض التصرفات التي تصدر عن قلة من أفراد الجالية الإسلامية وعدد من المراكز الإسلامية في بريطانيا، والتي تمثل ذريعة لهذه الجماعات لاستهداف المسلمين.

أما على المستوى الرسمي، ونعني به تحديدًا الإجراءات الأمنية والقضائية التمييزية ضد الجالية الإسلامية، يمكن الإشارة إلى ما تقوم به الاستخبارات البريطانية من ابتزاز للمسلمين بهدف تجنيدهم، وهو ما عكسته الاتهامات التي وجهها خمسة مسلمين بريطانيين لجهاز الاستخبارات في مايو الماضي بابتزازهم ومضايقتهم سعيًا لتجنيدهم كمخبرين. وهو الإجراء (MI5) الداخلي الذي لا يمكن فصله عن الاستراتيجية التي أعدتها لندن في فبراير الماضي لتوسيع دائرة مكافحة الإرهاب، وفقًا لخطط تكتيكية تحدد ملامح الشخص المتطرف، من خلال محاولة تجنيد أشخاص ينتمون لبعض الأقليات الدينية والعرقية، وهو ما انتقده البعض، واعتبره تقييدًا للحريات العامة.

كما لا ينفصل عما سبق التمييز العنصري الذي يتعرض له الجنود المسلمين في القوات البريطانية، وهو ما دفع بعضهم لإقامة دعاوى قضائية ضد وزارة الدفاع، وهنا يمكن الإشارة إلى قيام جندي بريطاني مسلم في 2009/9/8 بمقاضاة الوزارة بسبب تعرضه لممارسات تمييزية من قبل زملائه في منتصف عام 2007 إبان خدمته مع وحدة القوات الخاصة بأفغانستان، واستمرار هذه الممارسات ضده بعد عودته إلى المملكة.

ولا يمكن في ذات الإطار غض الطرف عن الإجراءات القضائية والمحاكمات التي تقوم بها لندن ضد المسلمين في إطار قوانين مكافحة الإرهاب، ومنها على سبيل المثال: قيام لندن في 2009/9/12 بإعادة محاكمة ثلاثة مواطنين مسلمين بتهمة التآمر لتفجير الطائرات العابرة

للأطلسي، وذلك بعدما قررت محكمة بريطانية يوم 2009/9/7 إسقاط تهمة التآمر لضرب رحلات جوية عنهم، وإعادة النظر في تهمة تأمرهم للقتل، وكذلك الحكم في 2009/8/17 على طالب مسلم بالسجن 10 سنوات على الأقل، لتخطيطه لتفجير نفسه باستخدام "سترة انتحارية"، صنعها بنفسه بمواد متفجرة بدائية؛ حيث سبق إدانته في أبريل عام 2008 بتهمة التخطيط لأعمال إرهابية.

كذلك يمكن الإشارة إلى بدء أجهزة الاستخبارات البريطانية خلال الآونة الأخيرة في تركيز اهتمامها على الأوساط المتشددة في الجالية الصومالية، لاسيما في ظل المعلومات عن انتقال عشرات الشبان البريطانيين إلى الصومال للمشاركة فيما يعتبرونه "جهادا"، أو للخضوع لدورات تدريبية في معسكرات لجماعات متشددة، حيث أشارت تقارير إعلامية إلى تضاعف أعداد هؤلاء أكثر من أربع مرات ليتجاوز مائة شخص (منذ عام 2004)..

ومن دون شك، فإن تركيز الاهتمام على أوساط الجالية الصومالية في لندن، سيؤدي بالضرورة إلى تعرضها لمزيد من التضييق الأمني وإجراءات المراقبة في إطار قوانين مكافحة الإرهاب.

وفي حقيقة الأمر، لا يمكن النظر إلى الأجواء العدائية الأخيرة ضد المسلمين في بريطانيا بمعزل عن المحاولات التي يبذلها الغرب عامة لتكريس العداء للإسلام في أوروبا، وهو الأمر الذي يتيح الفرصة للمجموعات والأحزاب اليمينية لاستغلال هذه الأجواء في زيادة شعبيتها لدى الجماهير الأوروبية؛ إذ ما كانت تلك الأحزاب لتجرؤ على إظهار عدائها الدفين للإسلام والمسلمين من دون وجود أجواء حاضنة لأفكارها وطموحاتها، ناهيك عن خطاب سياسي عنصري مناهض للإسلام.

وهذه الأجواء تجلت خلال الفترة الأخيرة في العديد من المظاهر، لعل من أبرزها: مقتل الشابة المصرية "مروة الشربيني" على يد متطرف ألماني، وكذلك ما ينضح به الخطاب الرسمي لبعض القادة والزعماء الأوروبيين من محاولة شن حملة ثقافية فكرية ضد الإسلام والمسلمين لإشاعة الكراهية ضدهم لدى عامة الناس، وهي الحملة التي لن يكون موقف "ساركوزي" الأخير ضد النقاب بقوله: "إن النقاب والبرقع غير مرحب بهما في بلاده"، أو القيود المفروضة على تشييد المساجد في الغرب، أو تظاهرات اليمين المتطرف الأخيرة ضد المسلمين في بريطانيا آخرها؛ إذ سبقتها الكثير والكثير من مظاهر التعصب والتمييز ضد المسلمين في الغرب.

ولعل ما تبثه بعض وسائل الإعلام الغربية، من تقارير تسير في اتجاه التحذير من الخطر الذي يمثله المسلمون على أوروبا يعد هو الآخر رافداً خصباً للاتجاهات المتعصبة ضد المسلمين، وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى تقرير نشرته صحيفة بريطانية مؤخراً، تضمن تحذيرات بخصوص تزايد نسبة المسلمين في دول الاتحاد الأوروبي، بوصولها إلى 20% من إجمالي سكان الاتحاد بحلول عام 2050، وهو - بحسب التقرير - مل يؤشر إلى أن أوروبا مقبلة على حقبة تغييرات اجتماعية، وأن الغرب في غفلة عن قنبلة زمنية ديمو جرافية، تتمثل في تزايد مطرد للجاليات المسلمة المهاجرة، مما يهدد القارة الأوروبية بتغييرات جذرية لا يمكن تدارك أبعادها خلال العقدين المقبلين، لاسيما مع انخفاض معدل المواليد الأوروبيين مقابل سرعة تكاثر المهاجرين وارتفاع معدل الهجرة إلى دول الاتحاد الأوروبي ثلاثة أضعاف إلى ما بين 1.6 مليون ومليون مهاجر سنوياً منذ عام 2002.

وفي واقع الأمر، يمكن إرجاع تلك النظرة السلبية للمسلمين في أوروبا عموماً إلى "نظرة قائمة، بدون أي دليل أو أساس، على كراهية الإسلام والمسلمين، والخوف منهم تقود إلى ممارسات إقصائية وتمييزية ضدهم"، وفي حالة بريطانيا فقد أرجع بعض المتخصصين ذلك إلى العديد من الأسباب، أولها: غياب أية حماية اجتماعية أو سياسية أو ثقافية للمسلمين البريطانيين، وهو ما جعل الكتاب وأجهزة الإعلام لا تجد أي حرج في تشويه صور تهم والتعبير عن كراهيتهم. ثانيها: تحول ظاهرة "الإسلاموفوبيا" إلى أداة توحيد للثقافة الشعبية في بريطانيا على كافة المستويات، وهو ما يمكن ملاحظته من انتماء الذين يروجون لكراهية الإسلام والمسلمين إلى قوى من كافة الاتجاهات السياسية تقريباً. ثالثها: ما سماه البعض بـ "العمى الأخلاقي الجماعي" الذي أصبح يسيطر على المؤسسة السياسية والإعلامية والثقافية البريطانية، وما يدل على ذلك غياب أي نقد أو مراجعة للكتابات المعادية للمسلمين.. ويفسر ذلك تكرار الإهانات والإساءات للإسلام والمسلمين في الأعوام القليلة الماضية، لدرجة أنها أصبحت أمراً مألوفاً، فضلاً عن - وهذا هو الأهم - أن الغالبية الساحقة للمسلمين فقراء ومهمشون في المجتمع. رابعها: أن قوى اليمين المتطرف وجدت في العداء للإسلام والمسلمين ضالة له، وأصبحت تنظر إلى المخاوف العامة تجاه المهاجرين والمسلمين باعتبارها قضية يجب العمل على استغلالها لزيادة شعبيته.. ومن هنا، فقد حل العداء للإسلام بالنسبة له محل العداء السابق للسامية.

وعلى الرغم من خطورة استهداف الجالية الإسلامية من جانب قوى اليمين المتطرف في بريطانيا، لما قد يترتب عليه من تداعيات سلبية على أوضاع المسلمين وعلاقتهم بالمجتمع البريطاني، رغم تمتعهم بصفة المواطنة، إلا أن اللافت للانتباه في موقف لندن، أنه وكعادتها في مثل هذه المواقف تبنت موقفاً تبريريا لما حدث من هجوم واستهداف للجالية الإسلامية فيها، بدعوى أن ما حدث يندرج في سياق ما وصفته بالصراع العرقي بين جماعات اليمين المتطرف والأقليات الموجودة في بريطانيا، ولا يمكن فصله عن تزايد النزعة المتشددة المعادية للإسلام لدى هذه الجماعات في الآونة الأخيرة، والتي تعتمد استفزاز الأقليات العرقية للدخول في صراع معها في محاولة منها لإحداث انقسامات داخل المجتمع، على حد قول "جون دنهام" وزير الدولة لشؤون البلديات والحكم المحلي، والذي شبه هذه التيارات العنصرية ببوادر الحركة الفاشية التي اجتاحت بريطانيا في الثلاثينيات واتبعت تكتيكاً مماثلاً بالتظاهر في الأحياء التي يقطنها اليهود والتحرش بهم من أجل افتعال صدامات.

وإضافة إلى قيام نواب في البرلمان وسياسيين محليين من كل الأحزاب بالتوقيع على بيان يشجب المظاهرة، ويرفض الشعارات العنصرية لمنظميها مع إعلان التضامن مع المسلمين، فقد برزت أيضاً دعوات من جانب بعض المسؤولين للتعرف بصورة أكبر على الإسلام من جانب المواطنين؛ إذ دعا عمدة لندن بوريس جونسون في أوائل سبتمبر الجاري البريطانيين إلى زيادة معرفتهم بالإسلام، مؤكداً خلال في رسالة وجهها إلى سكان العاصمة لندن خلال زيارته إلى "مسجد شرق لندن" وإلى "مركز مسلمي لندن" أن المسلمين يشاركون في كل أنشطة المجتمع، وعلى البريطانيين غير المسلمين زيادة معرفتهم بالإسلام.

ولمواجهة ما تتعرض له الجالية الإسلامية من استفزازات من جانب قوى اليمين المتطرف، نصحت الأوساط المسؤولة عن هذه الجالية، كالمجلس الإسلامي البريطاني، بتوخي الحيطة والحذر، فضلاً عن الالتزام بقانون البلاد وحل الخلافات مع المواطنين البريطانيين سلمياً.

بيد أن المسألة أعمق وأكثر تعقيداً من مجرد إطلاق تصريح هنا أو هناك في محاولة لتهدئة مشاعر الجالية الإسلامية، في ظل تواتر وتكرار الاستهداف الذي تتعرض له، والتميز المستمر ضد المسلمين، وهو ما جعل لندن عرضة للانتقادات الدولية، حيث سبق للأمم المتحدة مطالبتها في 2008/7/25 بتحسين معاملة مسلميها، لاسيما في ظل تجاهلها لتزايد الممارسات العنصرية

الموجهة ضد هم، وطالبتها "باتخاذ التدابير الفعالة لمكافحة الصورة السلبية تجاه الأقلية المسلمة، ومعاقبة مرتكبي السلوكيات العدائية على أساس الدين على نحو كاف لردعها".

وهو ما يبدو أنه لم يتم التعامل معه بإيجابية من قبل لندن، بدليل اعتداءات الجماعات اليمينية المتطرفة، والتي لن تكون في غالب الأحوال الأخيرة ضد المسلمين، وهو ما يدفعنا إلى القول إن ثمة حاجة إلى عقد اجتماعي جديد ينظم العلاقة بين الجالية الإسلامية وبين المجتمع البريطاني استناداً إلى كون أبناء هذه الجالية مواطنين وليسوا وافدين، وهو ما يعني تمتعهم بكافة حقوق المواطنة مثل نظرائهم البريطانيين، وكذلك مثل أبناء الأقليات الأخرى، فضلاً عن تغيير الصورة السلبية عن المسلمين في الخطاب السياسي البريطاني بصفة خاصة والغربي عموماً.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2009/9/19

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

Website: www.gcass-eg.org

بريطانيا واستمرار البحث
عن مخرج من المأزق الأفغاني

عناوين فرعية

* الغرب يواجه مأزقاً متعدد الأوجه في أفغانستان.

* تصاعد التأييد الشعبي لسحب القوات من هناك.

* الوجود البريطاني في أفغانستان يهدد بسقوط حكومة "براون" في الانتخابات المقبلة.

* البحث عن مخرج من ورطة أفغانستان يتطلب استراتيجية أكثر واقعية.

بريطانيا واستمرار البحث عن مخرج من المأزق الأفغاني

يبدو أن بريطانيا وحلفاءها في حلف الناتو يواجهون مأزقاً حرجاً متعدد الأوجه في أفغانستان يتمثل أولها في تصاعد خسائر قوات إيساف لتصل إلى 368 قتيلًا منذ بداية العام 2009 ، ويظهر ثانيها في تصاعد الجدل على مستوى القيادات العسكرية بشأن جدوى وفاعلية المهمة التي تقوم بها هذه القوات - ذلك الجدل الذي قاد مؤخرًا إلى استقالة الجنرال "أندرو ماك كاي" قائد الجيش البريطاني السابق في إقليم هيلمند الأفغاني لعدم رضاه عن أسلوب تعامل الحكومة البريطانية مع قواتها هناك - وثالثها يتضح في تعرض هذه الدول لنوعين من الضغوط: الأول يمارسه تنظيم "القاعدة" وحركة طالبان من خلال بيانات قياداتهما وآخرها بيان "بن لادن" الذي يدعوها للانسحاب ويتوعدها بالهزيمة، والثاني خاص بالضغوط السياسية الداخلية الحزبية والشعبية التي تتعرض لها هذه الدول. باتجاه سحب قواتها من أفغانستان.

وبالنظر إلى هذه الأوجه الثلاثة نجد أن الضغوط السياسية الداخلية التي تمارس على الحكومات الغربية - والحكومة البريطانية تحديدًا هي العامل الرئيسي الذي يصعب من موقف هذه الحكومات، لاسيما في ظل تراجع حالة التأييد العام للحرب في أفغانستان - تحت وطأة الخسائر والفوضى التي يشهدها هذا البلد - بعكس ما كان عليه الوضع قبل ثماني سنوات حين كانت مهمة قوات التحالف الدولي تتمتع بتأييد شعبي واسع.

وللتدليل على تراجع التأييد الغربي للحرب في أفغانستان أظهر استطلاع رأي أجراه مؤخراً صندوق "مارشال" الألماني معارضة قطاع كبير من الأوروبيين لزيادة مستويات القوات في ذلك البلد، في حالة طلب الرئيس الأمريكي "أوباما" ذلك؛ فـ 75% ممن شملهم الاستطلاع من البريطانيين و 86% من الألمان رأوا أن الرفض يجب أن يكون مصير مثل هذا الطلب، كما أظهر الاستطلاع أن 41% من البريطانيين يريدون انسحاب القوات بشكل كامل و 19% يريدون خفض القوات، بينما يؤيد 41% من الألمان الانسحاب الكامل، و 16% خفض القوات.

وتعتبر قضية تدهور الأوضاع في أفغانستان بمثابة قضية ذات أهمية خاصة بالنسبة لدولة بريطانيا، التي تعد أكبر الدول مساهمة في التعامل مع الصراع في أفغانستان، حيث تحولت الحرب في هذا البلد إلى قضية محورية في الانتخابات العامة المقبلة .. ويلاحظ أنه بينما كانت الحروب تصور كثيرا في السياسة البريطانية على أنها من العوامل التي تساعد على كسب تأييد الكثير من الناخبين - تماما مثلما ساهمت حرب فوكلاند عام 1982 في الفوز الساحق الذي حققه حزب المحافظين في الانتخابات آنذاك - إلا أن تلك الحقيقة البديهية تعرضت للتقويض تدريجيا في السنوات الأخيرة .. في ضوء تراجع التأييد الشعبي لحرب أفغانستان بسبب العجز عن تحقيق نتائج ملموسة، للدرجة التي ذهب فيها البعض إلى التأكيد على أن حزب العمال وحكومة جوردون براون مقبلين على حتفهما في الانتخابات البرلمانية المقبلة والوضع في أفغانستان أحد أهم الأسباب.

والشاهد على ما سبق، تركّز الاهتمام في الأسابيع الأخيرة سياسيا وإعلاميا على أفغانستان، وساعد على ذلك ما شاب الانتخابات الرئاسية الأفغانية التي جرت في 2009/8/20 من اتهامات بالتزوير؛ ففي خطاب مهم حول أفغانستان في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بلندن في 2009/9/14 قال "براون": "إن البريطانيين يسألون عن الشكل الذي يمكن أن يبدو عليه النجاح الذي يتحقق في أفغانستان .. والرد هو أننا سنكون قد نجحنا عندما تعود قواتنا إلى الوطن .. لأن ذلك سيعني أن الأفغان يتولون أمرهم ويقومون بالمهام السياسية والأمنية بأنفسهم".

إن تلك الكلمات التي تربط مسألة سحب القوات البريطانية من أفغانستان بنجاحها في تنفيذ المهام المنوطة بها تكشف، وبدرجة كبيرة، عن عدم استعداد حكومة "براون" للتعاطي مع أي طروحات عن سحب القوات في ظل الظروف الراهنة، ولكنها في سبيل الدفاع عن موقفها هذا، ومن أجل حشد التأييد الشعبي للعملية العسكرية الدائرة هناك، تجد نفسها في مواجهة عدد من القضايا المهمة المرتبطة بالوضع في أفغانستان .. ومن أهمها ما يثار بشأن الموارد التي يجري تقديمها للقوات البريطانية العاملة هناك، فرغم تزايد معارضة الرأي

العام للحرب، إلا أن هناك اتفاقاً عاماً على أن هذه القوات ينبغي أن تكون مجهزة تجهيزاً كافياً من زاوية العدة والعتاد.

ومع ذلك، أوضحت مصادر مقربة من الجيش البريطاني أن النقص الحاد في الموارد والعتاد تعوق عملياته، بل وتتسبب في ارتفاع حصيلة الضحايا من الجنود البريطانيين .. وهو الأمر الذي أكدّه "مارك مالوك براون" وزير الدولة للشؤون الخارجية السابق حين أعلن أن القوات البريطانية في أفغانستان بحاجة إلى مزيد من طائرات الهيلوكوبتر، وهي اعترافات تتناقض وبوضوح مع ما زعمه "براون" من أن الجيش لديه كافة الاحتياجات اللازمة لإنجاز المهمة.

واللافت للنظر أن "براون" أصر في خطابه أمام معهد الدراسات الاستراتيجية على أن معدل الإنفاق لكل جندي بريطاني قد تضاعف منذ عام 2006، ولكن يبدو أن ذلك لم يكن كافياً لتهدئة المنتقدين لسياسته في أفغانستان، فلجأ إلى اغتنام أية فرصة متاحة لتعظيم أهمية الدور الذي تقوم به القوات في هذا البلد .. من قبيل المبالغة في الإشادة بالعملية التي نفذتها القوات الخاصة لإطلاق سراح "ستيفن فاريل" الصحفي بجريدة نيويورك تايمز ومترجمه "سلطان موندي"، والذين كانا قد تعرضا للاختطاف .. غير أن المثير في تلك العملية – التي أقرها مجلس الوزراء بعد إبلاغه بفشل مفاوضات إطلاق سراح المختطفين – أن مصادر دبلوماسية في كابول أكدت على وجود دلائل على أن المحادثات مع المختطفين كانت ناجحة .. الأمر الذي يعني أن قرار الحكومة بشن العملية كان أساساً بدافع الخوف من بروز أزمة رهائن من شأنها أن تعمق الجدل والخلاف حول أفغانستان، والواضح أن هذا المسعى لم يحقق المرجو منه فالعملية من ناحية الأثر لم تحقق ما سعت إليه الحكومة من تعزيز موقفها بشأن أهمية الوجود في أفغانستان، بل إنها أصبحت سلاحاً في أيدي أولئك الذين ينتقدون الحرب وأسلوب تعامل الحكومة معها.

وإذا كان ما سبق يسلط الضوء على بعض المشاكل التي تعاني منها حكومة "براون" في محاولتها لتبرير الاستمرار في الحرب للرأي العام، فإن الأحداث الأخيرة قد أظهرت كذلك

تزايد التوترات الناجمة عن أفغانستان داخل الأوساط السياسية والعسكرية البريطانية، فعشية خطاب "براون" في المعهد تزعزع موقف حكومته بعد استقالة "إريك جويس" الذي كان يعمل سكرتيراً برلمانياً خاصاً لوزير الدفاع "بوب انسورث" - والذي كان واحداً من ضمن عدد قليل من أعضاء حكومة حزب العمال الذي يمتلك خبرة عسكرية؛ حيث استخدم خطاب استقالته من جانب المعارضين للحرب لتوجيه العديد من الاتهامات لرئيس الوزراء ولطريقة إدارته للحرب، ولعل الأمور تزداد تعقيداً بعد استقالة الجنرال "أندرو ماك كاي" - السابق الإشارة إليها - وتفسير البعض لهذه الاستقالة على أنها راجعة لعدم رضاه عن تعامل الحكومة البريطانية مع قواتها في أفغانستان.

تلك المواقف المضادة والمنتقدة لسياسة "براون" دعت له لأن يدعي في وقت سابق أن الرأي العام لديه استعداد للقبول ببقاء القوات البريطانية لفترة أطول في أفغانستان مادامت خسائرها مبررة بالحاجة لمنع خطر أكبر للإرهاب داخل بريطانيا .. وهو ما جعله يطالب بحسم مسألة الوجود البريطاني في ذلك البلد وعدم جعله قضية محل جدل أو خلاف، بل وحذر من أن حزب العمال من المؤكد سيخسر الانتخابات المقبلة إذا لم يتمكن من إبداء موقف حاسم وقوي بشأن قضايا الأمن والدفاع.

ولعل التحدي الذي يواجهه "براون" في جهوده لحشد تأييد الرأي العام لسياسته في أفغانستان هو التحدي ذاته الذي يواجهه داخل حزبه؛ فمع اقتراب مؤتمر الحزب من المتوقع أن يروج نشطاء الحزب على مستوى "القاعدة" - خلال المؤتمر - لاقتراح يطالب بسحب القوات البريطانية استناداً إلى أن الغالبية من الجماهير تعتقد أنه ليس بالإمكان كسب الحرب، وأنه بدلاً من أن تؤدي هذه الحرب إلى حماية شوارع بريطانيا من الإرهاب، فإنها على العكس ستغذي الكراهية، وتزيد من احتمال وقوع هجمات إرهابية في المستقبل .. ومن ثم، فإنه يجب على الحكومة إعادة القوات الموجودة في أفغانستان على الفور.

وبطبيعة الحال، إذا مرر الاقتراح السابق، فإنه لن يكون ملزماً لـ "براون"، ولكنه يمثل مشكلة بالنسبة له، ولاسيما مع اقتراب الانتخابات البرلمانية .. وعندما يقترن هذا الموقف

بموقف "إريك جويس" الذي عارض سياسة الحكومة في أفغانستان، فإن ذلك يؤكد أن استراتيجية حزب العمال في هذا البلد تفتقر إلى الدعم من معظم مستويات الحزب الحاكم.

ولاشك في أن الجدل المثار على المستوى الحزبي حول مهمة الجيش البريطاني في أفغانستان والمطالبة بسحبه من هناك يعني أن التقاليد القديمة بضرورة أن تحظى الحملات العسكرية عموماً بدعم من جميع الأحزاب السياسية في بريطانيا - يبدو أنها محل مراجعة، وفي سبيلها للتلاشي، كما أن الإجماع على الأهداف الاستراتيجية لمشاركة بريطانيا في الحرب في أفغانستان والتوافق السياسي حولها قد بدأ في التصدع.

ويصب في هذا الاتجاه أنه رغم أن حزب المحافظين المعارض لا يزال يدعم مهمة أفغانستان العسكرية من حيث المبدأ، إلا أن زعيم الحزب "ديفيد كاميرون" قد اختلف في الآونة الأخيرة مع حكومة "براون" بإدانتها للطريقة التي تمت بها الانتخابات الأفغانية مع تزايد الأدلة على وجود تزوير يستدعي الدعوة لإعادة الانتخابات.

واللافت أن "كاميرون" أعلن أنه سيقوم عند توليه منصب رئيس الوزراء بإرسال المزيد من القوات لأفغانستان لتسريع عملية تدريب الجيش والشرطة الأفغانيين والتعجيل بالانسحاب الشامل للقوات البريطانية من هذا البلد .. وهذه الاستراتيجية يأمل كبار القادة المحافظين في أن تحظى بدعم قادة الجيش البريطاني الذين رفضت الحكومة دعوتهم إلى زيادة عدد الجنود البريطانيين في وقت سابق .. ومثل هذا التوجه من جانب المحافظين يكشف - من وجهة نظر البعض - عن قدرتهم على اتخاذ موقف طويل الأمد بشأن الصراع في حين أن حكومة حزب العمال انخفض سقف تحركها؛ فلجأت إلى تدابير قصيرة الأجل - مثل خطة إنقاذ الصحفي "ستيفن فاريل" في محاولة يائسة لإقناع الرأي العام بسيطرتها على الصراع، وهو ما يعني أن الدور البريطاني في حملة أفغانستان هو أمر مرهون بالوضع أو الموقف السياسي الداخلي أكثر من كونه يعتمد على استراتيجية عسكرية واضحة المعالم ومحددة الأهداف.

ومن الواضح أن الجدل حول وضع قوات حلف الأطلسي والدعوة لسحب هذه القوات لا يقتصر على بريطانيا فقط؛ حيث أعلنت كندا هي الأخرى عن نيتها سحب قواتها

خلال الـ 18 شهرا المقبلة، كما سيتوقف بقاء القوات الألمانية على نتائج الانتخابات العامة التي أجريت في أوائل أكتوبر الحالي، أما بالنسبة لفرنسا وإيطاليا فهناك احتمال كبير بأن تحجما عن إرسال مزيد من القوات.

وفي ضوء ما سبق تبدو حملة أفغانستان وأنها قد دخلت في نفق مظلم، مما يصعب من مهمة الحكومات الغربية في إقناع شعوبها بالالتزام بهذه الحملة، وتلك الصعوبة تبدو وبوضوح في حالة بريطانيا التي كان التزامها بالحملة يتسم بالقوة، ولكن هذا الالتزام أصبح على المحك مع تراجع التأييد الشعبي وتحوله إلى حالة من السخط والضيق بسبب العبء الذي تتحمله القوات البريطانية بذلك البلد.

وفي جميع الأحوال، فإن الوضع المتدهور في أفغانستان والمأزق الذي تواجهه قوات الناتو مع تصاعد خسائرها هناك يضغطان على قادة الغرب باتجاه سرعة التحرك للخروج من ورطة أفغانستان التي تسبب فيها الرئيس السابق "جورج بوش" وإدارته - من خلال استراتيجية عملية تضمن خروج قوات بلادهم من هذا البلد بأقل الخسائر الممكنة .. ولكن المشكلة بالنسبة لهؤلاء القادة أنهم في الوقت الذي يرغبون في خروج مشرف من أفغانستان لا يوصف بأنه "هزيمة" يخشون أن يكون هذا الخروج فرصة يستغلها تنظيم "القاعدة" وحلفاؤه لإعادة السيطرة على هذا البلد من جديد، وهو ما يمثل عقبة كؤود أمام أية خطط للانسحاب في هذه المرحلة.

2009/9/26

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

التقارب التركي - السوري على حساب من؟

عناوين فرعية:

- زيارة "الأسد" لأنقرة نقطة تحول في تاريخ العلاقات بين البلدين.
- التعاون العسكري بين البلدين وتغير توجهات الجيش التركي.
- التقارب السوري - التركي وأثره على العلاقات السورية - الإيرانية.
- الشكوك الإسرائيلية بشأن التقارب بين دمشق وأنقرة وأثره على العلاقات مع الأخيرة.

التقارب التركي - السوري على حساب من؟

إذا كانت الزيارة الأولى للرئيس السوري "بشار الأسد" لأنقرة عام 2004 جاءت لتدشن مستوى عال من العلاقات الثنائية، فيما عمقت زيارته الثانية عام 2007 هذا المستوى من العلاقات - فإنه يمكن اعتبار زيارته الأخيرة والتي استمرت من 9/16 إلى 2009/9/17 بمثابة نقطة تحول حقيقية في تاريخ علاقات بلدين كان ما يجمع بينهما على امتداد عقود القرن العشرين وإلى ما قبل سنوات خلت توترات وصلت إلى حافة الحرب أكثر من مرة .. والشاهد على ما سبق تمخض الزيارة عن تأسيس مجلسٍ للتعاون الاستراتيجي يشمل التعاون في المجالات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والنقل والطاقة ومجالات المصادر المائية والبيئية والثقافة والتعليم والعلم، بحيث يرأس المجلس رئيسا الوزراء في البلدين، ويجتمع مرة على الأقل في كل عام بالتناوب، ويضم في عضويته الوزراء المعنيين في الشؤون الخارجية، والطاقة، والتجارة، والاستثمار، والدفاع، والشؤون الداخلية، والموارد المائية والنقل؛ ناهيك عن إلغاء تأشيرة الدخول بين البلدين ؛ أي السماح للمواطنين في كل منهما بالتنقل بينهما من دون إجراءات على الحدود ، وهو ما يثير جملة من التساؤلات من قبيل، هل يعزى تأسيس هذا المجلس إنهاء القضايا الخلافية بين دمشق وأنقرة وتعزيز العلاقات بينهما؟

والى أين تتجه علاقات التعاون خاصة لزاوية المستفيد الأكبر فيها؟ وما تأثير هذا التقارب على العلاقات السورية - الإيرانية من جانب والعلاقات التركية الإسرائيلية من جانب آخر؟ وكيف سينظر إلى هذه الشراكة الإستراتيجية على المستويين الإقليمي والدولي؟

بداية، يمكن القول إن الإعلان عن تأسيس مجلس للتعاون الاستراتيجي بين البلدين يعد بمثابة نقويع للتطور الملحوظ الذي شهدته علاقاتهما خلال العامين الماضيين ، وكان أبرز مظاهره زيادة حجم التبادل التجاري ليلغ خلال العام (2008) حوالي مليار دولار ومرشح للوصول لخمسة مليارات في السنوات القليلة المقبلة لتصبح تركيا الشريك التجاري الأكبر لدمشق، كما تصل الاستثمارات التركية في سوريا لأكثر من ثلاثة مليارات دولار تتركز في أغلبها على القطاع الصناعي وبصفة خاصة صناعتي الأسمت والنسيج، هذا فضلاً عن المشروعات المشتركة والتي تصل كلفتها إلى 50 مليار دولار لربط شبكات وخطوط الغاز والنفط والكهرباء والنقل وسكك الحديد.. ويذكر أن اتفاقية الشراكة المؤسسة لمنطقة التجارة الحرة بين البلدين، والتي دخلت حيز التنفيذ بداية عام 2007، كان لها أبلغ الأثر في زيادة حجم التبادل التجاري، وزيادة وتعزيز التعاون الاقتصادي؛ حيث أسهمت في التخلص التدريجي من الصعوبات والقيود على تجارة السلع، بما في ذلك المنتجات الزراعية، وفي تعزيز التطور المتناغم للعلاقات الاقتصادية بين الطرفين من خلال توسيع التجارة البينية.

كما توسع التعاون بينهما ليشمل مجال الطاقة؛ حيث وقع البلدان في النصف الثاني من أغسطس 2009 بالأحرف الأولى على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال ربط أنظمة الغاز فيهما، ليم بمقتضاها بدء مفاوضات حول مواضيع عدة منها اتفاقية قصيرة الأجل لبيع وشراء الغاز الطبيعي لتسليم ما بين نصف مليار ومليار متر مكعب من تركيا إلى سوريا سنوياً لمدة خمس سنوات تبدأ من عام 2011 مع إمكانية تمديدها باتفاق الطرفين ، ولم يقتصر الأمر على الجوانب الاقتصادية فحسب، بل جاء توقيع الطرفين اتفاقية عسكرية في أبريل 2009، وما تزامن معها من إجراءات مناورات عسكرية مشتركة للمرة الأولى على الحدود بين هما، ليعكس مستوى التحول في موقف الجيش التركي لبلنتهاج سياسة أكثر توازناً إزاء العلاقات مع سوريا.

ولا شك أن التقارب الأخير الذي شهدته علاقات البلدين يأتي استجابة حقيقية للتحولات التي طرأت على سياستهما الخارجية؛ حيث إن هناك **توجهاً تركيا** لتطبيق ما يسمى بنظرية "العمق

الاستراتيجي" التي تحكم توجهات سياستها الخارجية منذ وصول حزب "العدالة والتنمية" إلى السلطة عام 2002، وهي نظرية تركز فكرتها الأساسية على أن تركيا، بحكم انتمائها، إلى واقع جيو-سياسي متعدد الأقاليم (البلقان، آسيا، الشرق الأوسط، أوروبا) لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن التفاعل النشط والفعال مع كل هذه الأقاليم، ومن ثم شهدت الدبلوماسية التركية تحركاً على أكثر من مستوى وفي مختلف الاتجاهات جعلت المحللين يقرون بأن منطقة الشرق الأوسط منذ فترة تشهد ما يمكن أن يسمى "أياماً تركية"، فجاءت الشراكة الاستراتيجية مع سوريا استكمالاً لما سبقتها من شراكات وقعتها تركيا مع دول مجلس التعاون الخليجي والعراق، هذا فضلاً عن علاقات التعاون مع إيران ومصر.. الخ.

وقد يفسر المسعى التركي للتقارب مع سوريا من زاوية أخرى في ضوء سعي أنقرة الحثيث للتوصل إلى تسوية سلمية بين إسرائيل وسوري بعد تراجع دورها كوسيط للسلام، خصوصاً بسبب مواقفها الأخيرة من الحرب الإسرائيلية على غزة، واتهامات "رجب طيب أردوغان" رئيس الوزراء التركي الموجهة لإسرائيل في قمة دافوس الأخيرة؛ حيث رأت حكومة حزب "العدالة والتنمية" أن الخروج من مأزق جمود الوساطة هو الدخول في تعاون استراتيجي مع سوريا بما يؤهلها للدخول على خط العلاقات الأمريكية - السورية للمساهمة في دفع هذا المسار الذي يصب في مصلحتها؛ لأنه سيؤدي إلى تكريس حالة الأمن والاستقرار في جوارها الإقليمي، ولن يضطرها إلى دفع تكاليف باهظة في حالة نشوب مواجهة عسكرية بين الطرفين، فضلاً عن أن هذا الدور يمثل دافعاً لها لتفعيل علاقاتها مع الولايات المتحدة التي توترت بعد احتلال العراق العام 2003 على خلفية رفض البرلمان التركي السماح لقوات الحلفاء باستخدام الأراضي التركية في الغزو، إضافة إلى توجيه رسالة إلى الأوروبيين مفادها أنها أصبحت تمثل همزة الوصل الحيوية بين أوروبا والشرق الأوسط، وهو ما يمكن أن يشكل ورقة رابحة تستغلها أنقرة في سبيل تحقيق حلمها الأكبر بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

أما على الجانب السوري، فلا شك أن التقارب مع تركيا يحقق لدمشق جملة من الأهداف: أولاً - يقطع الطريق على تطوير التحالف الإسرائيلي - التركي الذي كان يضع سوريا بين شقي رحا ويشكل خطراً استراتيجياً على أمنها القومي.

ثانياً- يمثل خطوة نحو تحقيق الرؤية السورية الداعية إلى إقامة التحالف الرباعي "تركيا، سوريا، إيران، العراق" والتي طرحها "الأسد" خلال زيارته لطهران في 19 أغسطس 2009 ولاقت ترحيباً إيرانياً. ويفسر هذا الطرح السوري في ضوء إدراك دمشق لحقيقتين : أولاًهما ، إمكانية ظهور تحالفات جديدة في المنطقة يكون بمقدورها - من وجهة النظر السورية - الانحراف بمجرى إدارة الصراع العربي - الإسرائيلي، ومن ثم يكون البديل المواجه لهذه التحالفات هو ذلك التحالف الرباعي. ثانيهما ، أن سوريا وهي ترى إمكانية حدوث تفاهم حول إدارة المصالح في العراق بين إيران والولايات المتحدة تريد أن تؤمن نفوذها في العراق بروافد جديدة من تركيا وربما الولايات المتحدة.

ثالثاً - ترى سوريا أن تركيا تبدو أقدر من غيرها على حل بعض المعوقات التي تواجه عملية التسوية ، وعلى رأسها عقدة مياه بحيرة طبريا التي تشكل 70% من مصادر المياه التي تصل إسرائيل، إذ يمكن أن تعوض الأخيرة عن أي نقص في المياه ، مقابل التوصل إلى صيغة للسلام تسمح لسوري بالوصول إلى حدود الرابع من يونيو عام 1967، ويذكر أن بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية بدأت في الحديث عن مشروع لنقل كمية تتراوح بين ملياري وثلاثة مليارات متر مكعب من المياه سنوياً من نهري سيان وجان في جنوبي ووسط تركيا إلى إسرائيل.

في ضوء ذلك، يبرز التساؤل حول مدى تأثير هذا التقارب على علاقات البلدين بطهران خاصة الجانب السوري، فهل تتجه نحو مزيد من التقارب أم تشهد بداية للتراجع؟ وتأتي الإجابة واضحة في أن المصالح المتقاطعة لكل من أنقرة ودمشق لا تروق لطهران ؛ لأن من شأن ذلك تعريض مصالحها للخطر ، وهو ما يتضح من خلال ثلاثة جوانب: الأول، أن هذا التقارب يعكس نجاح تركيا في لعب دور يحرس مكانتها الإقليمية كأحد أكبر القوى المناوئة للدور الذي تلعبه إيران، لاسيما في ظل الخلاف المذهبي بين الطرفين، الذي دعا أطرافاً عديدة في المنطقة إلى محاولة دفع تركيا للعب دور الموازن الإقليمي لإيران. الثاني، أن ثمة تطورات متوقعة تفرض على أنقرة ودمشق تدعيم التنسيق والتعاون المشترك ، أهمها اعتزام الولايات المتحدة الانسحاب من العراق بموجب الاتفاقية الأمنية التي وقعتها مع الحكومة العراقية ، وهو ما سيبقي الباب مفتوحاً على سيناريوهات قد يكون لها تأثير كبير على وضع العراق الداخلي من خلال فرض ملفات عدة على سطح الأحداث كالمصالحة والفيدرالية والمركزية والمسألة الكردية وتقاسم النفط وغيرها من المواضيع

الخلافية، ويمكن أن تؤدي هذه التطورات إلى توسيع الخلاف في وجهات النظر بين سوري وتركيا من جانب وإيران من جانب آخر حول الملف العراقي، لاسيما في ضوء العلاقات القوية التي تربط طهران بأكراد العراق المطالبين بضم كركوك إلى إقليم كردستان، وهو ما ترفضه دمشق وأنقرة، فضلاً عن تحالفها القوي مع الشيعة والأكراد الحريصين على فرض الخيار الفيدرالي الذي تتوجس منه أنقرة ودمشق لما قد يؤدي إليه من فرض لخيار التقسيم في العراق.

أما الجانب الثالث، فهو تزامن ما سبق مع وجود مؤشرات إيجابية لانفتاح أمريكي على سوري، قد يساعد على استئناف المفاوضات السورية - الإسرائيلية في المستقبل القريب، وقد بدا ذلك جليا في زيارة "جيفري فيلتمان" مساعد وزيرة الخارجية الأمر يكية و "دانييل شابيرو" مسؤول ملف الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي الأمريكي لدمشق مؤخرا، وهو ما قد يؤثر في الموقف السوري - كما يرى بعض المحللين - بتلبية شروط إسرائيل الخاصة بفك التحالف مع إيران وكل من "حزب الله" اللبناني وحركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي" الفلسطيني، خاصة وأن بعض تجارب الماضي تكشف عن ذلك، فقد كانت سوري صريحة عندما دافعت عن قرارها بالمشاركة في مؤتمر أنابوليس للسلام الذي عقد في نوفمبر 2007.

ولكن، من المستبعد أن تتخلى عن علاقاتها التحالفية مع إيران لأربعة أسباب: أولها، أنها ما زالت في حاجة إلى دعم إيران، فالأخيرة هي التي تعطيها حجما وقوة خاصة في لبنان، وهو ما لا تستطيع تركيا تقديمه. ثانيها، أن تركيا تبدو عازفة عن لعب دور الموازن الإقليمي لإيران على الأقل في الوقت الحالي، لأن هدفها الأول والأساسي هو الانضمام للاتحاد الأوروبي، وهي تعمل على استغلال دورها الإقليمي في الشرق الأوسط لخدمة هذا الملف الحيوي وليس العكس. ثالثها، أن من شأن هذا الدور المحتمل فرض أعباء اقتصادية كبيرة على تركيا لن تستطيع الإيفاء بها، خصوصا مع تعرض اقتصادها لهزة كبيرة نتيجة الأزمة المالية العالمية. رابعها، أن تركيا حريصة على عدم استفزاز إيران أو الدخول على خط مواجهة طموحاتها النووية والإقليمية، نظرا لأن الأخيرة هي المصدر الأساسي الذي يمد تركيا بالغاز، فضلاً عن قدرتها على الإضرار بمصالح تركيا الاستراتيجية، لاسيما في منطقة وسط آسيا والقوقاز.

ومن زاوية معاكسة، يظل ثمة تساؤل آخر مطروح، وهو ما تأثير هذا التقارب على العلاقات التركية - الإسرائيلية؟ وتأتي الإجابة واضحة في أن مسيرة العلاقات التركية الإسرائيلية خلال

الآونة الأخيرة ليست كما كانت عليه عند توقيع اتفاق التعاون العسكري بينهما في ربيع عام 1996؛ حيث شهدت علاقاتهما تراجعاً كبيراً بدا واضحاً في إلغاء الإسرائيليين زيارة كانت مقررة لوزير خارجية تركيا في منتصف سبتمبر 2009 بسبب رغبته في القيام بزيارة إلى قطاع غزة، فضلاً عن ذلك تشير كل الدلائل إلى عدم وجود اتصالات مباشرة بين رئيس حكومتي البلدين منذ تولي "ننتياهو" رئاسة الحكومة الإسرائيلية. ولكن، رغم عدم رضا إسرائيل عن مثل هذا التعاون، بما قد ينذر بمزيد من الخلاف والتوتر في علاقات البلدين، إلا أنه من غير المتوقع أن يصل بشكل أو بآخر إلى درجة القطيعة، لأن البلدين لديهما إدراك مشترك لمصالحهما من جانب، وأن ثمة عدداً من الاتفاقات لاسيما في المجالات العسكرية والأمنية تحكم مسار علاقاتهما من جانب آخر.

خلاصة القول.. إن مستقبل العلاقات التركية - السورية سيبقى مرهوناً بمجموعة من المحددات، بعضها يرتبط بالدولتين، والبعض الآخر يرتبط بالظروف الإقليمية التي تشهدها المنطقة. وفي هذا السياق، يجب ألا يغيب عن الحسابات أن تركيا، في خياراتها الاستراتيجية تجاه المنطقة، لا تتناقض كثيراً مع التوجهات الأمريكية والإسرائيلية. وعليه، فإن العلاقات السورية - التركية مرشحة لمزيد من التفاعل الإيجابي في المستقبل القريب، ومطروحة بقوة لتدخل على خط التحالفات والمحاور الإقليمية الجديدة في المنطقة.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2009/9/27

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcass-eg.org

هل حان الوقت لفك الارتباط بالدولار؟

مقدمة

مع التراجع المتواصل للدولار مقابل العملات الأخرى، وبعد الخسائر الاقتصادية التي تكبدتها اقتصاديات الدول الخليجية من جراء ربط اقتصادها بالدولار -برز السؤال القديم الجديد: هل سيظل الاقتصاد الخليجي مرتبطاً بالدولار في ظل تلك الظروف؟ غير أننا هذه المرة لا نقصد الارتباط النقدي بين العملات الخليجية والدولار، ولكننا نقصد الارتباط الآخر بين النفط عمود الاقتصاد الخليجي وبين الدولار المسعر به الأول، خاصة بعدما كشف "روبرت فيسك" في "الإنديبندنت" النقاب عن شروع دول خليجية في اتخاذ إجراءات أشبه بالسرية للتعاون مع قوى عظمى مثل الصين وروسيا واليابان وفرنسا لوقف استخدام الدولار في تسعير النفط ، والتحول نحو سلة عملات منها الين الياباني واليوان الصيني والعملة الأوروبية الموحدة (اليورو) والذهب، إضافة إلى عملتها الموحدة الجديدة المقترحة، وذلك في موعد نهائي حدد عام 2018.

عناوين فرعية

- . حول خبر "الإنديبندنت" حول المباحثات السرية لدول الخليج لفك ارتباط تسعير النفط بالدولار.
- . الدول الخليجية مازالت ترفض فك ارتباط تسعير النفط بالدولار.
- . هناك دلالات التلويح ببيع النفط بغير الدولار.
- . إعادة التفكير في الارتباط بالدولار مطلب مهم فأمريكا لم تعد المؤثر الوحيد في الاقتصاد العالمي.

هل حان الوقت لفك الارتباط بالدولار؟

مع التراجع المتواصل للدولار مقابل العملات الأخرى، وبعد الخسائر الاقتصادية التي تكبدتها اقتصاديات الدول الخليجية من جراء ربط اقتصادها بالدولار -برز السؤال القديم الجديد: هل سيظل الاقتصاد الخليجي مرتبطاً بالدولار في ظل تلك الظروف؟ غير أننا هذه المرة لا نقصد الارتباط النقدي بين العملات الخليجية والدولار، ولكننا نقصد الارتباط الآخر بين النفط عمود الاقتصاد الخليجي وبين الدولار المسعر به الأول، خاصة بعدما كشف "روبرت فيسك" في "الإنديبننت" النقاب عن شروع دول خليجية في اتخاذ إجراءات أشبه بالسرية للتعاون مع قوى عظمى مثل الصين وروسيا واليابان وفرنسا لوقف استخدام الدولار في تسعير النفط ، والتحول نحو سلة عملات منها الين الياباني واليوان الصيني والعملة الأوروبية الموحدة (اليورو) والذهب، إضافة إلى عملتها الموحدة الجديدة المقترحة، وذلك في موعد نهائي حدد عام 2018.

ففي ظل حقيقة أن النفط أصبح عنصراً حاسماً للتنمية، تبعا لتعدد وتزايد استعمالاته في مختلف المجالات، لاسيما الاقتصادية والاجتماعية، بات من مصلحة الدول المنتجة له أن ترتفع أسعاره، ولكن ليس إلى المستوى الذي يتسبب في حدوث تضخم، أو إلى المستوى الذي يؤدي إلى البحث عن بدائل أخرى للحصول على الطاقة، كما أنه من مصلحة الدول المستهلكة أن تتخفف أسعاره، ولكن ليس إلى ما دون تكلفة إنتاجه ونقله وتحقيق دخل معقول للمنتج، خاصة إذا ما كان يشكل عمود اقتصادها ومركزه الأساسي، ومن هنا كان البحث عما يسمى "السعر العادل للنفط" قضية مشتركة لكلا الطرفين، الدول المنتجة والمستهلكة على السواء.

ورغم ما سبق ومع أن دول مجلس التعاون تعتمد على النفط كسلعة استراتيجية، وبالتالي تتأثر مواردها زيادة ونقصانا بدرجة كبيرة بأسعار النفط، المسعرة بالدولار، الذي فقد منذ بدء العالم الجاري نحو 6% من قيمته الحقيقية.

إلا أن المسؤولين الخليجين اتفقوا على أن الدولار سيبقى عملة رئيسية لها ولتعاملاتها في أسواق النفط ، مؤكدين أن للأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية الغلبة على العوامل التجارية في إبقاء النفط مسعرا بالدولار. فالولايات المتحدة من أكثر دول العالم استقرارا من الناحية السياسية، كما أن لديها أكبر قوة عسكرية في العالم، وقواعدها

العسكرية وبوارجها البحرية منتشرة في كل دول العالم ، ناهيك عن امتلاكها أكبر اقتصاد على المستوى العالمي.. هذا بخلاف أن حجم التعاملات التجارية للنفط في الأسواق العالمية يوميا يتم بأحجام كبيرة ، وهو ما يحتاج إلى عملة ذات سيولة عالية، وهذا لا يتوافر في الوقت الراهن لغير الدولار.

كما أنهم يرون أن ما يجعل دول المجلس أكثر تمسكا بالدولار كعملة بيع للخام في الأسواق العالمية هو عدم وجود بورصة نفط في تلك الدول ، الأمر الذي يجعل من التحكم في نوع العملة أمرا صعبا ومعقدا . فمن الصعوبة بمكان على اقتصاديات دول التعاون أن تتخلى عن خططها المالية التحفيزية قبل الولايات المتحدة، وذلك لأنها تربط عملاتها بالدولار ، ومن ثم يمكن البدء بعملية التقييد قبل أن تقوم واشنطن بذلك، ومن غير المرجح أن يتم أي تقييد لمدة عام على الأقل؛ إذ يمتد تخفيض مشاريع التحفيز الخليجية قبل الربع الثالث من عام 2010 على الأقل، وإذا كان فسيكون بالتزامن مع ما يحدث على المستوى العالمي.

وقد أشار هؤلاء المسؤولون أيضا إلى مناقشة منظمة الأوبك التي تزود العالم بما نسبته 40% من احتياجاتها للطاقة في نوفمبر عام 2007 اقتراحا بليجاد سلة عملات لتسعير النفط بدلا من الدولار الضعيف، غير أنها أثرت الإبقاء على هذه العملة بعد الاطلاع على دراسات مالية قدمت للأمانة العامة تظهر أن الدولار من أقل العملات تذبذبا.

ورغم تلك التصريحات، إلا أن مجرد التسريب أو التلويح ببيع النفط بغير الدولار يحمل العديد من الدلالات، وهي دلالات قوية لأن استبدال الدولار في تجارة النفط سيه وي بسعر الدولار عالميا ، لاسيما في ظل بروز أصوات اقتصادية خلال الثلاث سنوات الماضية تنادي الدول المنتجة للنفط بالتخلي عن الدولار بعد أن فقدت هذه الدول المنتجة جزءا كبيرا من مكاسبها المالية إثر تراجع أسعار الدولار ، وزادت هذه الضغوط في أعقاب الأزمة المالية العالمية ، ما حدا بالصين وروسيا إلى استخدام عملاتهما في التجارة البينية للحد من الاعتماد على الدولار ، كما اتخذت نفس الخطوة كل من البرازيل والهند، الأمر الذي دفع العملة الأمريكية إلى مزيد من الهبوط.

العالمي ولعل هذا المشهد الاقتصادي دليل يعبر في أحد جوانبه عن شكل النظام الجديد، خاصة بعد تحول الاقتصاد الأمريكي في السنوات العشر الأخيرة لأكبر مدين

في العالم ، وكذلك تحول الشعب الأمريكي لأكبر مستهلك، إلى جانب الأزمات التي تعرض لها الاقتصاد الأمريكي، والتي أجبرت الأسواق على خفض الدولار.

وبعيدا عن هذا وذاك، فإذا ما صحت الأنباء حول إعادة تسعير النفط على حساب المالية عمقا في تاريخ الشرق الأوسط، فإن هذه الخطوة ستعد بمثابة أكثر التغيرات الأوساط ؛ إذ أن تخطيط دول مجلس التعاون الخليجي للتنسيق مع الصين واليابان وروسيا وفرنسا لاستبدال الدولار في تجارة النفط بسلة عملات تشمل الين الياباني والولايات واليونان الصيني واليورو - ينذر بوقوع حرب اقتصادية مستقبلا بين الصين المتحدة بسبب نفط الشرق الأوسط ، مما يعيد المنطقة من جديد إلى ساحة معركة النفوذ الدائرة بين القوى العظمى ، لاسيما في ظل الأوضاع الاقتصادية الأمريكية السيئة جراء الركود العالمي الحالي ، والذي أدى إلى تغيير في علاقات القوى الاقتصادية الكبرى ، ذلك في مقابل أن دول مجلس التعاون وجدت أن من أهم الحلول العاجلة التي يجب أن تتبعها هو البحث عن البدائل من خلال الاتجاه نحو الاقتصادات الآسيوية، وذلك بفتح آفاق جديدة من التعاون معها؛ فللصين على سبيل المثال، تظل أكثر القوى الاقتصادية الكبيرة تحمسا لمثل هذا الأمر؛ إذ أكدت المصادر المصرفية الصينية أن النقاشات بشأن التخلي عن استخدام الدولار وصلت إلى مرحلة متقدمة لن تكون الولايات المتحدة قادرة على عرقلتها.

ولعل حماس الصين كان لأسباب ليس أقلها حجم تجارتها الهائل مع الشرق الأوسط ، لدى الصينيين فهي تستورد 60% من نفطها من الشرق الأوسط وروسيا ، كما أن تمنعها من الاستفادة امتيازات نفطية في العراق لا تزال واشنطن -حتى العام الحالي - دولار مع إيران لتطوير طاقة التكرير منها، علاوة على إبرامها صفقة بثمانية مليارات لدى هذا البلد ، وكذلك موارده من الغاز ، فضلا عن توقيعها على صفقات نفطية مع والحصول على امتيازات السودان ، كما تتفاوض مع ليبيا لإنشاء مشاريع مشتركة نفطية.

وفي هذا السياق أكدت مصادر مصرفية صينية أن الانتقال من استخدام الدولار إلى الذهب على الأغلب يهدف إلى الاستفادة من ثراء السعودية والإمارات وقطر والكويت، التي يقدر أنها تمتلك مجتمعة احتياطي يصل إلى 2.1 تريليون دولار. هذا فضلا عن

اعتقاد الصينيين أن الأمر يَكِين أقنعوا بريطانيا بالبقاء خارج منطقة اليورو لمنع أي تحرك مبكر ضد الدولار.

وأخيرا لا يبقى سوى القول إن دول مجلس التعاون عليها أن تدرك جيداً أن أمريكا لم تعد كما كانت المؤثر الوحيد في مجريات الاقتصاد العالمي، بل هناك ثمة خريطة اقتصادية جديدة ترسم لعالمنا، وعلى الجميع أن يحسن توظيف إمكانياته وعلاقاته مع من يخدم مصالحه ويقوي من اقتصاده، مع العلم أن الربط بالدولار لا يعني عدم إمكانية تغيير أسعار الصرف لعملات دول المجلس تجاهه؛ فمن الممكن تغيير أسعار صرف العملات مع بقاء الربط بالدولار .. ومتى كان التغيير بنفس النسبة فإن ذلك لن يؤثر على ترتيبات الإعداد للاتحاد النقدي؛ حيث ستبقى أسعار الصرف التقاطعية لعملات دول المجلس ثابتة.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2009/10/13

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcass-eg.org

**تقرير "جولدستون" ومجلس حقوق الإنسان
ماذا بعد التصويت؟**

العناوين:

- تباين المواقف حيال تقرير "جولدستون" كشف انقسامًا عالميًا بشأن الواقع الفلسطيني.
- أهمية التقرير في صدوره عن جهة دولية كما أنه يضع إسرائيل أمام المسألة الدولية.
- احتمال استخدام واشنطن الفيتو بمجلس الأمن ضد التقرير يضع باراك أوباما في مأزق حرج.
- اللجوء للجمعية العامة للأمم المتحدة قد يكون البديل للتصدي لمحاولات تهرب إسرائيل من المسألة.
- الدول العربية والإسلامية عليها الاستعداد لمعركة طويلة لإخضاع إسرائيل للعدالة الدولية.

تقرير "جولدستون" ومجلس حقوق الإنسان

ماذا بعد التصويت؟

رغم إقرار مجلس حقوق الإنسان الدولي ، في 2009/10/16، تقرير "جولدستون"، الذي يدين إسرائيل بارتكاب جرائم حرب في قطاع غزة، ورفعته إلى مجلس الأمن، وذلك بعد موافقة 25 دولة من أصل 47 مقابل رفض 6 وامتناع 11 دولة عن التصويت، وتغيب 5 عن الجلسة – إلا أن ما أثاره هذا التقرير من تجاذبات وصراعات وتباين في مواقف مختلف الأطراف بشأن مناقشته أو تأجيله لمزيد من الدراسة والبحث كما أثير من قبل، كشف إلى حد كبير عن أمرين مهمين:

- **الأول:** أن ثمة انقسامًا عالميًا واضحًا بشأن الواقع الفلسطيني الراهن؛ فقد خسرت القضية الفلسطينية جانبًا مهمًا في دعمها ومساندتها من جانب بعض الدول الكبرى، بل أصبح التعامل مع استحقاقاتها محل خلاف وتباين بين الدول العربية والإسلامية.

- **الثاني:** لم يقتصر التباين والصراع بشأن ما آلت إليه القضية الفلسطينية على الخارج فحسب، بل أصبح واضحًا للعيان الفوضى التي تضرب بللداخل الفلسطيني والتي طالت كافة المستويات سواء الرسمية أو غير الرسمية، وهو ما يعكس بدوره حالة من الاستخفاف بخطورة الحال الفلسطيني، وما ترتب عليه من فقدان القدرة على ترتيب الأولويات، بل تداخلت القضايا فيما بينها، فمجرد الاختلاف بشأن إحداها سرعان ما ينعكس على كافة القضايا دون النظر إلى خطورة كل قضية وانعكاسها على مجمل القضية الفلسطينية ومستقبلها.

في ضوء ذلك ، تثير القراءة المتأنية لما انتهت إليه مناقشة التقرير داخل أروقة مجلس حقوق الإنسان جملة من التساؤلات: ما هي النتائج المترتبة على اعتماده من جانب المجلس؟ وما مستقبل حال عرضه على مجلس الأمن؟ وما هو الدور العربي والإسلامي المطلوب؟

بداية، يمكن القول إن تقرير "جولدستون" هو عبارة عن مذكرة صدرت في 2009/9/15 عن بعثة تقصي الحقائق بشأن النزاع في "غزة" بعد العدوان الإسرائيلي فيما سمي بحملة "الرصاص المصبوب"؛ حيث تم تشكيل هذه البعثة من قبل الأمم المتحدة برئاسة رئيس المحكمة الدستورية السابق في جنوب إفريقيا "ريتشارد جولدستون". وعلى أن يعرض هذا التقرير في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة للتصويت عليه تمهيدًا لرفعه إلى مجلس الأمن، والذي يصدر بدوره قرارًا إلزاميًا بتشكيل لجان تحقيق من قبل الأطراف المدانة تحت إشراف الأمم المتحدة وربما يصل الأمر إلى حد تشكيل محاكم دولية لمحاكمة المجرمين والمدانين.

وعلى هذا الأساس تنبع أهمية هذا التقرير من جانبين: **أولاً**، أنه صادر عن جهة دولية بحثت في طبيعة وحجم وكيفية الانتهاكات التي وقعت على صعيد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ، ناهيك عن كونه صادر عن لجنة مكونة من خبراء لهم مكانتهم الدولية في مجال حقوق الإنسان . **والثاني**، أنها المرة الأولى في تاريخ إسرائيل منذ نشأتها عام 1948 تجد نفسها في مواجهة العدالة الدولية، بل يمكن أن يقف قادتها السياسيون والعسكريون أمام المحكمة الجنائية الدولية بتهم ارتكاب جرائم حرب؛ حيث خلص التقرير إلى عدة نتائج بشأن مسؤولية إسرائيل المباشرة عما ارتكبه قواتها العسكرية من مجازر في غزة، كان أبرزها:

- ارتكاب أفعال تصل إلى جرائم حرب، وربما بشكل أو بآخر جرائم ضد الإنسانية.

- ممارسة انتهاكات جسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، وذلك في إطار اعتمادها سياسة القتل العمد، التي تشكل انتهاكًا خطيرًا للحق في الحياة، وكذلك تعمد إحداث معاناة جسيمة للأشخاص المحميين، مما يرتب المسؤولية الجنائية الدولية على الأفراد الضالعين في ارتكاب هذه الانتهاكات.

كما توصل التقرير إلى أن من تولي من بين الضباط الإسرائيليين مهمة التخطيط الاستراتيجي لعملية "الرصاص المصبوب"، قد أمروا القوات الحربية المشاركة في العملية باستخدام القوة المسلحة المبالغ فيها والمفرطة وغير المتكافئة وغير المتناسبة، وذلك من خلال إطلاق نار كثيف وغير مكافئ بشكل مقصود ، ما أدى إلى قتل وإصابة مدنيين فلسطينيين بشكل مبالغ فيه، وإلحاق أضرار جسيمة بالمتلكات والأعيان المدنية والبنية التحتية؛ في تجاهل واضح للاحتياطات اللازمة المنصوص عليها في القانون الدولي للحد من الخسائر في الأرواح البشرية والأعيان والممتلكات المدنية؛ حيث تبين أن هناك

1444 فلسطيني قد استشهدوا خلال الحملة العسكرية إضافة إلى أكثر من 4500 مصاب، ناهيك عن أن التأثيرات النفسية على الأطفال سوف تستمر لسنوات طويلة؛ حيث ذكر التقرير أن 30% من الطلاب الذين فحصتهم الأنروا في المدارس يعانون من مشاكل نفسية.

وبناءً على هذه النتائج، أصدر التقرير عدة توصيات، أبرزها: إلزام إسرائيل ببلتخاذ خطوات من أجل البدء في تحقيق مستقل في الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي، على أن يكون هذا التحقيق وفقاً للمعايير الدولية المعتمدة بهذا الشأن، وذلك في مدة ست أشهر تسلم دولة الاحتلال بعدها مجلس الأمن تقريراً يتضمن نتائج تحقيقها على أن يقوم المجلس بتعيين لجنة خبراء لمراقبة إجراءات التحقيق المتخذة من قبل إسرائيل، وفي حالة عدم تنفيذ إسرائيل لهذا الالتزام خلال المدة المشار إليها أو قامت بالتحقيق ولكن ليس وفقاً للمعايير الدولية يتم إحالة الأمر إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وإذا كان هذا ما يتعلق بالجانب الإسرائيلي، فإنه تضمن في جانب آخر منه إدانة حركة حماس متهمًا إياها بممارسة انتهاكات أيضاً، فوفقاً للفقرة 1747 جاء في نص التقرير: "أن حركة حماس أطلقت صواريخ وروعت المدنيين"، كما حمل التقرير "حماس" مسؤولية عدم الدفاع عن مواطنيها في الفقرة 1749، وموصياً في بندين منفصلين بالإفراج عن الجندي الإسرائيلي الأسير "جلعاد شاليط"، وإطلاق سراح معتقلين سياسيين من جانب الحركة في سجون في قطاع غزة مرس بحقهم تعذيب.

وفي ضوء ذلك، صدر قرار مجلس حقوق الإنسان متضمناً ثلاثة أجزاء، تعلق أولها بانتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة عموماً ومدينة القدس خصوصاً، أما ثانيها فتعلق بتقرير "جولدستون"، وأخيراً ارتبط ثالثها: بتنفيذ قرار مجلس الأمن المتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، وهو ما عارضته كل من إسرائيل والولايات المتحدة وبريطانيا؛ حيث وصفته بأنه منحاز بحجة عدم إشارته إلى ما ارتكبه حماس من جرائم، على غرار إدانته لإسرائيل.

وفي هذا الصدد يُثار تساؤل حول أسباب المعارضة الأمريكية القوية لمناقشة هذا التقرير رغم إدراك واشنطن جيداً أن مناقشته وإقراره لن يغيرا من الواقع شيئاً سوى إضافة إدانة جديدة إلى سجل الإدانات لإسرائيل؟ يمكن تفسير الموقف الأمريكي في ضوء حقيقة جلية للجميع وهي أن صدور مثل هذا القرار يعني إحالة التقرير إلى مجلس الأمن بما يعني بدوره توجيه اتهامات لإسرائيل، الأمر الذي يفرض على الولايات المتحدة استخدام الفيتو لمنع صدور أي قرار من مجلس الأمن يدين "تل أبيب"، وهو ما أكدت عليه ممثلة إسرائيل لدى الأمم المتحدة "جابريل شاليف" مؤخراً بقولها: "إن وزيرة الخارجية الأمريكية "هيلاري كلينتون" تعهدت باستخدام الولايات المتحدة الفيتو في حال قرر مجلس الأمن المصادقة على التقرير وهو ما قد يكشف بدوره ما تحاول إدارة "أوباما" إخفاءه من أنها لا تقوم بدور الوسيط النزيه، وأن ما ترفعه من شعارات وما طرحه من مبادرات حول عملية التسوية السياسية في المنطقة مجرد إدعاءات وأكاذيب.

ويبقى التساؤل ما هو مصير هذا التقرير بعد إحالته إلى مجلس الأمن؟ وتأتي الإجابة بأن ثمة اتجاهين ينتظرهما التقرير: الأول، تبني مجلس الأمن لمشروع قانون يدين إسرائيل، وهو مستبعد في ظل الفيتو الأمريكي كما سبقت الإشارة. والثاني، تجميد المشروع في مجلس الأمن، فيصبح أمام أحد احتمالين: الأول، أن يلقي نفس مصير القرار الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في لاهاي في عام 2004 والذي اعتبرت فيه جدار الفصل العنصري الذي تبنيه إسرائيل في الأراضي الفلسطينية غير شرعي. والثاني، قيام المجموعة العربية والإسلامية بطلب عقد جلسة طارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة للنظر في التقرير، والتصويت بإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية، وذلك على غرار ما حدث في شأن جدار الفصل العنصري؛ إذ رفض مجلس الأمن تحويل القضية إلى محكمة العدل الدولية فقامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بإحالة إلى المحكمة، أخذاً في الاعتبار أن ثمة فرقاً بين قضية الجدار العازل وتقرير "جولدستون"، فإذا كانت قضية الجدار لم تلتزم إسرائيل بتنفيذ قراراتها، إلا أنه في حالة التقرير فالمحكمة الجنائية الدولية هي التي ستفرض العقوبات على إسرائيل. وهو ما يتطلب من الجانب العربي والإسلامي الاستعداد لخوض معركة طويلة في أروقة الأمم المتحدة — باستثناء مجلس الأمن — للاستفادة من هذا التقرير الذي وفر للمرة الأولى فرصة ذهبية لمحكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين، خاصة وأن ثمة طرق عديدة يمكن للمجموعة العربية والإسلامية استغلالها.

فإذا كان التقرير دعا كافة الأطراف المعنية بما فيها أجهزة الأمم المتحدة إلى ضمان تطبيق التوصيات، أي أن مجلس الأمن والجمعية العامة والمحكمة الجنائية الدولية معنيين بتنفيذ توصيات التقرير .. وإذا تم استبعاد مجلس الأمن بسبب الفيتو الأمريكي فيصبح أمامهم هيتان: المحكمة الجنائية الدولية والتي رغم إجراءاتها المعقدة إلا أنها تمثل طريقاً مهماً لفرض عقوبات في حالة الإدانة. وهنا تصبح الجمعية العامة الخيار الأنسب، رغم ما يشير إليه البعض من أن قراراتها غير ملزمة، إلا أن هذا الأمر ليس صحيحاً على إطلاقه، بل كشفت التجارب والسوابق التاريخية عن دور مهم يمكن أن تلعبه الجمعية في هذا الشأن، فإلى جانب سلطتها في اتخاذ قرار بإقامة محكمة جنائية خاصة بناءً على المادة 22 من ميثاق الأمم المتحدة التي

تنص على أن: "الجمعية العامة بصفتها تابعة لهيئة الأمم المتحدة بإمكانها تشكيل محكمة منبثقة عنها ومن أعضائها عندما ترى ذلك ضروريًا من أجل استمرار أداء وظيفتها " مثلما تم من قبل بخصوص تأسيس المحكمة الجنائية الدولية في يوغسلافيا السابقة، ويبرز دورها أيضًا في اتخاذ قرار بتدوين الأضرار المترتبة في سجل، على غرار ما تم بخصوص الجدار العازل، وذلك بهدف مطالبة إسرائيل فيما بعد بالتعويض عن الأضرار المترتبة عما تم في غزة، خصوصًا وأن تقرير "جولدستون" نص على إنشاء صندوق تعويضات لضحايا المجازر الإسرائيلية، وهناك تجربة ما حدث للعراق بعد غزوه للكويت في صيف 1990 من تشكيل لجنة تعويضات تمكنت تاليًا من إنفاق مليارات من الدولارات من أموال العراق ودفعتها للجهات المتضررة أفرادا وشركات خاصة أو عامة ودولاً.

ويضاف إلى ما سبق، ما يمكن أن تنتهي إليه التحركات الدبلوماسية العربية داخل الأمم المتحدة بنجاحها في إمكانية التوصل إلى قرار بشأن تعليق عضوية "إسرائيل" في المنظمة الدولية، مثلما حدث مع حكومة يوغسلافيا السابقة بسبب جرائمها ومذابحها ضد المدنيين، وكذلك ما تم تطبيقه على الحكومة العنصرية البيضاء لجنوب إفريقيا لممارستها التمييز العنصري ضد الأفارقة السود.

وجدير بالذكر أن قبول إسرائيل عضوًا في هيئة الأمم المتحدة كان مشروطاً بقبولها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (181) حول التقسيم والوصاية الدولية على القدس وكذلك قرار الجمعية رقم (194) حول حق العودة للفلسطينيين واتفاقية جنيف الثالثة والرابعة وقوانين حقوق الإنسان وجميع القوانين الدولية ذات الصلة، وبالنظر إلى أن تقرير "جولدستون" الذي أكد انتهاك إسرائيل لكافة القوانين الدولية، يمكن أن تخلص الجمعية العامة على أساسه إلى ضرورة معاقبة إسرائيل وتعليق عضويتها، وإن كان هذا الأمر مستبعدًا في ظل الأوضاع الراهنة، إلا أنه يؤكد حقيقة واحدة أن الطرق والوسائل عديدة ومتنوعة، فصحيح أن الطريق بات شاقًا وليس سهلاً، إلا أنه ليس مستحيلًا، خاصة وأن ثمة اتفاقية صدرت بمقتضى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (2391) المؤرخ في 26 نوفمبر 1968، تقضي بعدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، يمكن التعويل عليها للحفاظ على حقوق هؤلاء الضحايا.

وهنا يتعين التأكيد على حقيقة مهمة وهي أنه إذا كان صحيحًا أن التصويت على هذا التقرير يعد بمثابة إنجاز، فإنه صحيح أيضًا أن الإنجاز لن يكون له مردود على أرض الواقع إلا إذا صاحبه إنجاز آخر يحققه الفلسطينيون أنفسهم، وهو الإجماع على أن خيار المصالحة ووحدة الصف هو الخيار الصحيح لمواجهة محاولة إهدار الدماء والحقوق الفلسطينية..

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2009/10/18

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcsc-eg.org

دول مجلس التعاون الخليجي في تقرير ممارسة أنشطة
الأعمال لعام 2010

دول مجلس التعاون الخليجي في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2010

عناوين فرعية:

. الأزمة المالية العالمية تزيد من أهمية التقرير

. زيادة عدد الإجراءات الإصلاحية بنسبة 20% عن تقرير عام 2009

. تفاوت تقييمات دول مجلس التعاون في التقرير

. رؤية تقييمية لمنهجية ونتائج التقرير

دول مجلس التعاون الخليجي في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2010

في ظل المساعي الحالية للحكومات من أجل الحفاظ على سلامة اقتصادياتها الوطنية، من خلال الاهتمام بالقوانين والإجراءات والترتيبات المؤسسية التي ترسم ملامح النشاط الاقتصادي اليومي ، كان لابد من متابعة هذا الاهتمام الحكومي عبر كل من البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولي واللتين أصدرتا العدد السابع في سلسلة تقارير "ممارسة أنشطة الأعمال"، وهو ذلك التقرير المعني ببحث الإجراءات الحكومية التي تعزز أنشطة الأعمال وتلك التي تعوقها، وقد لخصها التقرير في 10 مراحل أو مؤشرات، هي: بدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، وتوظيف العاملين، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وأخيرا تصفية النشاط التجاري.

ويتم جمع بيانات التقرير بطريقة موحدة ، من خلال فريق إعداد يقوم بالتعاون مع مستشارين أكاديميين بتصميم نموذج للاستقصاء، ويقوم على تنفيذ تلك الاستقصاءات أكثر من 8000 خبير محلي . من بين محامين، واستشاري أعمال، ومحاسبين، ووكلاء شحن، ومسؤولين حكوميين، وغيرهم من المهنيين وتخضع البيانات المأخوذة من تلك الاستقصاءات لاختبارات متعددة للتأكد من سلامتها وقوتها.

وبذلك تنبع أهمية ذلك التقرير في أن المنطلق الأساسي له يقوم على أن النشاط الاقتصادي يتطلب توافر قواعد رشيدة تشمل تلك القواعد اللازمة لإثبات حقوق الملكية وبيانها، وخفض تكاليف تسوية المنازعات، وزيادة إمكانية التنبؤ بالتفاعلات الاقتصادية، وتزويد الشركاء المتعاقدين بسبل توفير الحماية القانونية الأساسية ضد أي تعسف أو سوء استغلال، وذلك من خلال إتاحة إجراءات حكومية مصممة بكفاءة وتتسم بالبساطة في التطبيق، وأن تكون متاحة لكل من يحتاج إلى استخدامها.

وعلى هذا الأساس، تعطي بعض مؤشرات التقرير تقديرا أعلى لصالح فرض المزيد من الإجراءات الحكومية، مثل وضع معايير أكثر صرامة للإفصاح عن المعلومات فيما يتعلق بمعاملات الأطراف ذوي العلاقة، بينما تعطي مؤشرات أخرى تقديرا أعلى لصالح تبسيط طرق تنفيذ الإجراءات الحكومية القائمة.

كما تتبع أهمية تقرير هذا العام من كون أن الأزمة المالية العالمية أدت إلى تجديد الاهتمام بالقواعد والإجراءات الحكومية، والتي تعمل على تعزيز بناء الثقة بين المستثمرين والحكومات في وقت يسعى فيه أصحاب منشآت الأعمال والمشاريع إلى البحث عن الاستقرار.

ويغطي تقرير العام الحالي 10 مجموعات من المؤشرات في 183 دولة، وقد أوضح أنه رغم ما نجم عن الأزمة المالية من تحديات، فإن عدد الإصلاحات وصل إلى مستوى قياسي هذا العام، ففي الفترة بين يونيو 2008 ومايو 2009، تم تسجيل 287 إصلاحاً في 131 بلداً، أي بزيادة 20% عن مستواها العام الماضي. وتم التركيز في هذا الشأن على تسهيل بدء النشاط التجاري وإدارته، وتدعيم حقوق الملكية، وزيادة فعالية الإجراءات الخاصة بتسوية النزاعات التجارية والإفلاس. وقد كانت هناك منطقتان نشيقتان بشكل خاص هذا العام، وهما: شرق أوروبا وآسيا الوسطى، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ففي شرق أوروبا وآسيا الوسطى قام 26 دولة بإصلاح الإجراءات الحكومية الخاصة بالشركات في مجال واحد على الأقل من المجالات التي يغطيها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، فيما تطبق حكومات بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الإصلاح بوتيرة مماثلة؛ حيث أجرى 17 بلداً من بلدان المنطقة التسعة عشرة إصلاحات في عام 2008.. وفي كلتا الحالتين، ساعدت المنافسة بين البلدان المتجاورة على التحفيز على تطبيق إصلاحات واسعة النطاق.

وقد لوحظ في هذا التقرير أن معظم الإجراءات الإصلاحية تمت في البلدان النامية؛ إذ سجلت البلدان المنخفضة الدخل والبلدان الواقعة في الشريحة الدنيا من فئة الدخل المتوسط ثلثي الإصلاحات التي طبقت في العام 2008/2009. ولأول مرة يحتل بلد من أفريقيا جنوب الصحراء، وهو رواندا، المركز الأول على قائمة بلدان العالم التي تصلح الإجراءات الحكومية الخاصة بمؤسسات الأعمال؛ حيث زادت من سهولة بدء النشاط التجاري وتسجيل الملكية وحماية المستثمرين والتجارة عبر الحدود والحصول على الائتمان.

وبالنظر لتقييمات دول مجلس التعاون الخليجي نجد أنها تفاوتت بين الصعود والهبوط، فقد صعدت الإمارات من المرتبة (47) في العام 2009 من بين 183 دولة إلى المرتبة (33) في تقرير العام 2010، كما صعدت السعودية من الترتيب الـ (15) في تقرير العام 2009 إلى الـ (13)، بينما

تراجعت كل من البحرين وقطر وعمان والكويت من (18) و(37) و(60) و(52) في تقرير العام 2009، إلى الترتيب الـ(20) و(37) و(65) و(61) في تقرير العام 2010 على التوالي.

وفي إطار وضع دول المجلس على المؤشرات العشرة التي يقيسها التقرير، فبدائية من مؤشر " بدء المشروع"، الذي يهتم بالتحديات التي تواجه أصحاب الأعمال عند بدء المشاريع من حيث عدد الإجراءات ومدتها، والتكلفة التي تواجه الشركات ذات المسؤولية المحدودة لتتوافق مع المتطلبات القانونية والإدارية، فقد صنفت السعودية في الترتيب رقم (13) في تقرير العام 2010، وذلك بتقديم قدره (18) مرتبة عن تقرير العام 2009؛ حيث كانت في الترتيب الـ(31)، فيما جاءت الإمارات في المرتبة (44) من بين 183 دولة في تقرير العام 2010، وذلك بتقديم قدره 74 مرتبة بالمقارنة مع المرتبة (118) التي حصلت عليها في تقرير العام 2009، وكذلك الحال أيضا انتقلت سلطنة عمان نقلة كبيرة باحتلالها المرتبة (62) في تقرير العام 2010 بعد أن كانت في المرتبة الـ(78) في تقرير العام 2009، أما البحرين فقد تراجعت في هذا المؤشر من المرتبة (50) في تقرير العام 2009 إلى المرتبة (63) في تقرير العام 2010، في حين جاءت الكويت في مرتبة متأخرة على هذا المؤشر؛ حيث احتلت المرتبة (137) في تقرير العام 2010 مقابل (134) في تقرير العام 2009.

وفيما يخص مرحلة استخراج تراخيص البناء ، والتي ينظر إليها من حيث خطوات ومدة وتكلفة التقيد بمتطلبات بناء مستودع والحصول على أذن أعمال وتراخيص متعلقة ببدء مشروع جديد، فقد تراجعت قطر بمقدار مرتبة واحدة من المرتبة (27) إلى (28)، بينما تقدمت السعودية من المرتبة (39) إلى المرتبة (33)، أما البحرين فتقدمت بنحو (3) مراتب؛ حيث جاءت في الترتيب الـ(14) بعدما كانت في الترتيب الـ(17)، وكذلك الحال أيضا مع الكويت؛ إذ تقدمت من المرتبة (83) إلى (81)، أما الإمارات فقد انتقلت من المرتبة الـ(118) إلى المرتبة (27)، وبالمثل تقدمت عمان من المرتبة (134) إلى (130).

وبخصوص مؤشر توظيف العاملين في دول المجلس، والذي يقيس الصعوبات التي يواجهها أصحاب الأعمال في تعيين العاملين وفصلهم ، فقد احتلت البحرين المرتبة ذاتها التي احتلتها في تقرير العام 2009 وهي المرتبة الـ(13)، في حين تراجعت الإمارات من المرتبة (45) في تقرير العام 2009 إلى المرتبة (50) في تقرير العام 2010، كما تراجعت قطر من المرتبة (64) إلى

(68)، ولكن الكويت شهدت تقدماً في هذه المرحلة؛ حيث ارتفع مؤشر توظيف العاملين من المرتبة (27) إلى (24)، وفي مقابل ذلك التقدم الكويتي تراجع السعودية بمقدار ثلاث مراتب؛ حيث كانت في الترتيب الـ (70) لتحل الترتيب الـ (73)، فيما تقدمت عمان من المرتبة (24) إلى (21). وفي إطار ما يدرسه مؤشر تسجيل الممتلكات الذي يهتم بمدى سهولة تأمين حقوق الملكية، من حيث عدد الإجراءات ومدتها، والتكلفة التي تواجه أصحاب الأعمال في تسجيل الممتلكات، فقد جاءت السعودية في المرتبة رقم (1)، كما بقيت الإمارات في المرتبة ذاتها (7) على مدار تقريرتي 2009 و2010، بينما تراجعت كل من البحرين والكويت وقطر؛ حيث تراجعت الأولى من المرتبة (18)، إلى المرتبة (22)، أما الثانية فمن (83) إلى (89)، أما الأخيرة فمن الـ (53) إلى (55)، وأخيراً عمان من (59) إلى (60).

وفيما يخص تقييمات شفافية المعلومات الائتمانية والحقوق القانونية للمقرضين والمقرضين، فمن الملاحظ أن جميع دول المجلس شهدت تراجعاً في هذا المؤشر بدرجات متفاوتة؛ حيث تراجعت قطر من المرتبة الـ (131) إلى الـ (135)، والكويت من (84) إلى (89)، والسعودية من (59) إلى (61)، والبحرين من (84) إلى (87)، وعمان من (125) إلى (127).

وكذلك أيضاً تراجعت دول المجلس على مؤشر حماية المستثمرين ذي الأبعاد الثلاثة من حماية المستثمرين، وهي: شفافية الصفقات (مؤشر مدى الكشف)، والمسؤولية عن التعامل الذاتي (مؤشر مدى مسؤولية المدير)، وقدرة المساهمين على مقاضاة الموظفين والمديرين بسبب سوء الإدارة (مؤشر قضايا المساهمين) - حيث تراجعت كل من الإمارات وقطر وعمان بمقدار خمس مراتب؛ إذ تراجعت الأولى من (114) إلى (119)، أما الثانية والثالثة فتراجعتا من (88) إلى (93)، والكويت من (25) إلى (27)، والسعودية من (15) إلى (16)، والبحرين من (53) إلى (57).

وبالنظر إلى مؤشر دفع الضرائب؛ أي الضرائب الفعلية التي يتعين على أي شركة متوسطة الحجم أن تدفعها أو تحتجزها في كل عام - تقدمت البحرين من المرتبة (14) إلى (13)، فيما بقيت الإمارات في المرتبة ذاتها (4)، وكذلك أيضاً قطر في المرتبة (2)، والسعودية (7)، وعمان (8)، بينما تراجعت الكويت من الترتيب الـ (9) إلى الـ (11).

وبخصوص مؤشر التجارة عبر الحدود ، والذي يتعلق بتفاصيل التكاليف والإجراءات اللازمة لاستيراد وتصدير البضائع، تراجعت دول المجلس كالتالي: السعودية من (18) إلى (23)، والبحرين من (26) إلى (32)، وقطر من (38) إلى (41)، والكويت من (107) إلى (109)، وعمان من (121) إلى (123)، بينما تقدمت الإمارات من (13) إلى (5) .

ومن حيث المؤشر قبل الأخير، والخاص بـ " تنفيذ العقود "، والذي يقيس مدى سهولة أو صعوبة تنفيذ العقود التجارية، فقد تقدمت كل من الإمارات والكويت بمقدار مرتبة واحدة، فالأولى انتقلت من المرتبة (135) إلى المرتبة (134)، والثانية من (114) إلى (113)، بينما صعدت قطر من (97) إلى (95)، وفي المقابل تراجعت السعودية والبحرين وعمان من (138) و (113) و (121) إلى (140) و (117) و (123) على التوالي .

وأخيرا بقيت دول المجلس في ترتيبها ذاته الذي كانت عليه في مؤشر "إغلاق المشروع" - والذي يبحث في الوقت والتكلفة اللازمين لتسوية حالات الإفلاس ؛ حيث استمرت البحرين وقطر والسعودية وعمان والكويت والإمارات في احتلالها المراتب (26) و (33) و (60) و (66) و (69) و (143) على التوالي .

من خلال النظر إلى التقرير يتعين الوضع في الاعتبار بعض المآخذ على الطريقة التي يتبعها عند تفسير البيانات، وهي:

أولاً: تشير البيانات المجمعة إلى منشآت الأعمال في أكبر مدينة تجارية في البلد المعني ، وهو ما يلمح أن الإجراءات المطبقة في تلك المنطقة قد لا تكون مماثلة لتلك المطبقة في المناطق الأخرى داخل نفس البلد.

ثانياً: غالباً ما تركز تلك البيانات على شكل محدد من شركات ومنشآت الأعمال — وهى الشركات ذات المسؤولية المحدودة المقيدة بحجم معين — وقد لا تكون تلك البيانات ممثلة للوائح التنظيمية السارية على الأشكال الأخرى لشركات ومنشآت الأعمال، من قبيل شركات الأفراد.

ثالثاً: تشير المعاملات الوارد توصيفها في دراسات الحالة القياسية إلى مجموعة محددة من القضايا، وقد لا تكون معبرة عن المجموعة الكاملة للقضايا التي تواجهها إحدى شركات ومنشآت الأعمال.

رابعاً. تنطوي مقاييس الوقت، على عنصر اللجوء بالرأي الشخصي للخبراء المشاركين في استيفاء الاستقصاءات، وعندما تشير المصادر إلى تقديرات مختلفة، فإن المؤشرات الخاصة بالوقت الواردة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال تكون ممثلة للقيمة المتوسطة المأخوذة من استجابات عديدة قدمت في إطار افتراضات دراسة الحالة القياسية.

خامساً. إن الطريقة المنهجية للتقرير تفترض أن لدى منشأة الأعمال معلومات كاملة بشأن الإجراءات المطلوب استيفاؤها. ومن ثم، فإنها لا تضيع الوقت عند استيفاء تلك الإجراءات.. وفي الواقع العملي، فإن استيفاء إجراء ما قد يستغرق وقتاً أطول إذا لم تتوافر لدى منشأة الأعمال المعلومات اللازمة، أو إذا لم تكن قادرة على متابعة ذلك الإجراء بصورة فورية. وفي المقابل، فإن منشأة الأعمال قد تقرر صرف النظر عن بعض الإجراءات المرهقة. ولكلا السببين، فإن فترات التأخير الوارد ذكرها في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010 ستختلف عن تصورات أصحاب المشروعات والأعمال التي وردت في استقصاءات البنك الدولي المعنية بمؤسسات الأعمال أو الاستقصاءات الأخرى للتصورات والآراء.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2009/10/19

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcass-eg.org

تحليل إخباري

بعد تفجير بلوشستان

عناوين فرعية:

- الولايات المتحدة وبريطانيا لهما تاريخ طويل في دعم جماعات المعارضة الإيرانية.
- ثمة تحول في أسلوب الغرب في التعامل مع إيران.
- تفجير بلوشستان له انعكاساته على إدارة طهران لأزمة الملف النووي.
- الاتفاق النووي بين إيران والغرب على المحك.

تحليل إخباري

بعد تفجير بلوشستان.. الاتفاق النووي الإيراني مع الغرب على المحك

قبيل يوم واحد من بدء الجولة الجديدة من المحادثات بين إيران والغرب في فيينا بخصوص التوصل إلى تسوية لأزمة الملف النووي الإيراني، شهدت محافظة سيستان - بلوشستان الواقعة في جنوب شرق إيران تفجيراً انتحارياً نفذته جماعة "جند الله"، وأسفر عن مقتل ما لا يقل عن 42 شخصاً، من بينهم زعماء عشائر ومسؤولين وسبعة من كبار ضباط الحرس الثوري.

وفور وقوع التفجير أشارت أصابع الاتهام الإيرانية إلى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا، إضافة إلى باكستان بدعم الجماعة؛ حيث أكد قائد الحرس الثوري الجنرال "محمد علي جعفري"، وغيره من المسؤولين، امتلاك السلطات الإيرانية وثائق تثبت وجود صلة بين واشنطن ولندن وجماعة "جند الله".

تلك التصريحات الإيرانية بأن ثمة علاقة بين الولايات المتحدة وبريطانيا والمنظمات السرية التي تهدف إلى التأثير على استقرار النظام الإيراني وصولاً إلى تغييره لا تأتي من فراغ، ولا تفنقد أيضاً إلى الدليل المنطقي، فمن المعروف تاريخياً عن هاتين الدولتين أنهما قامتاً بدعم انقلاب عام 1953 الذي أطاح بحكومة "محمد مصدق" المنتخبة ديمقراطياً، وذلك في إطار سياسة واشنطن خلال العقود الماضية الهادفة إلى دعم البرامج السرية الموجهة ضد الزعماء الذين لا ترضى عن سياساتهم ومواقفهم، كالرئيس الكوبي السابق "فيدل كاسترو"، ورئيس وزراء الكونغو الراحل "باتريس لومومبا".. إلخ.

ومن الأدلة على ذلك أيضاً، قيام إدارة الرئيس السابق "جورج بوش" في عام 2007 بتخصيص ميزانية تقدر بحوالي 400 مليون دولار لدعم جماعات العنف المعارضة للنظام الإسلامي في إيران، بما في ذلك جماعة "جند الله"، ومنظمة "مجاهدي خلق"، والتي قامت رغم تصنيفها من قبل وزارة الخارجية الأمريكية في عهد "بوش" بأنها منظمة إرهابية، بنقل معلومات استخباراتية عن المفاعل النووي السري في "تاتانز"، إلى واشنطن، مما ساعد في الكشف عن البرنامج النووي الإيراني، فضلاً عن تمويل نشاطات سرية لدعم الأقلية العربية في منطقة الأحواز وأقلية البلوش وغيرها من التنظيمات المنشقة في إيران.

واللافت للنظر في هذا الإطار، استمرار تلك السياسة في عهد الإدارة الجديدة، ومن أبرز ملامحها: موافقة مجلس الشيوخ الأمريكي في 25/7/2009 على رصد 55 مليون دولار لتمويل حملات المعارضة الإيرانية لمواجهة القيود التي تفرضها طهران على وسائل الإعلام وتطوير اتصالاتها عبر الإنترنت، وهي الخطوة التي أثارت دهشة الكونجرس، لدرجة تساءل بعض أعضائه عن مدى اتساق تلك الخطوة مع أهداف الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" المعلنة بشأن استقطاب طهران بدلاً من معاداتها. وكذلك تأكيد وزيرة الخارجية "هيلاري كلينتون" في 10/8/2009 أن بلادها دعمت المعارضة الإيرانية بصورة غير علنية عقب الانتخابات الرئاسية الإيرانية الأخيرة.

ومن جانبها، لم تشذ لندن عن واشنطن في دعمها لجماعات المعارضة الإيرانية، وهو ما بدا في قيامها برفع منظمة "مجاهدي خلق" من لائحة المنظمات الإرهابية المحظورة في بريطانيا.

وفي حقيقة الأمر، فإن ثمة اتجاهاً بين المراقبين يرى أن سياسة دعم المعارضة الإيرانية من خلال البرامج السرية، تهدد جهود الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" للتواصل الدبلوماسي مع طهران، ومن ثم يرجحون عدم استمرارها، لاسيما وأن هذه الأنشطة السرية - بحسب مراقبين - سوف تدفع إيران إلى تبني مواقف أكثر تشدداً وتصلباً في مفاوضاتها الدبلوماسية مع الغرب بخصوص تسوية أزمة البرنامج النووي، فضلاً عما تراه الأوساط الدبلوماسية البريطانية من عدم جدوى تعامل الغرب مع منظمة إرهابية كـ "جند الله" في ظل الشكوك بوجود صلات غير مباشرة بينها وبين حركة "طالبان - باكستان".

وقد أدت الحقائق السابقة، إلى حدوث تحول في أسلوب تعامل الغرب مع إيران، وذلك بالابتعاد عن التركيز على التعامل مع جماعات المعارضة الإيرانية، كوسيلة للضغط على طهران، إلى أسلوب الحوار المباشر، وهو ما تجسد مؤخراً في بدء المفاوضات النووية بين إيران والغرب، ممثلاً في الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي بجانب ألمانيا في الأول من أكتوبر الجاري بجنيف، والتي أعقبتها جولة أخرى بدأت في 19/10/2009 في العاصمة النمساوية فيينا، بهدف التوصل إلى اتفاقية تفضي إلى تخصيص اليورانيوم الإيراني في الخارج؛ حيث ينص الاتفاق الذي قدمته الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى إيران والدول الكبرى على أن تصدر الأولى ما نسبته 80% من اليورانيوم المخصب لديها لمعالجته أولاً في روسيا وإرساله بعد ذلك لمرحلة ثانية

من التخصيب في فرنسا ، وهو ما يعني من الناحية العملية القضاء على أية محاولة من جانب طهران للتفكير في تصنيع السلاح النووي.

وعلى الرغم من أن إتمام هذه الصفقة - في حالة إقرارها - يمكن النظر إليه باعتباره إنجازاً مهماً لسياسة الحوار التي تتبعها إدارة "أوباما" مع طهران، لاسيما في ظل الضغوط التي يواجهها من أجل إحراز تقدم في ملف عملية التسوية السلمية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، إلا أن ثمة مخاوف من قبل بعض قادة المعارضة الإيرانية من أن يأتي هدف التوصل إلى اتفاق نووي مع إيران من جانب الغرب على حساب مطلب تحقيق الديمقراطية في هذا البلد.. والأكثر من ذلك تحذيرهم من أن التنازلات الإيرانية بشأن البرنامج النووي إنما هي محاولة من جانب طهران من أجل تخفيف الضغوط الغربية عليها؛ فقد حاول المفاوضون الإيرانيون استغلال التفجير في بلوشستان في مفاوضاتهم مع القوى الغربية والوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا، بتهديدهم بإلغاء الاتفاق في اللحظة الأخيرة، كخطوة انتقامية ضد الغرب الذي تتهمه طهران بالوقوف وراء التفجير.

وكان يتوقع إقدام إيران على تجميد مفاوضات فيينا حول ملفها النووي بعدما اتهمت الولايات المتحدة وبريطانيا بالوقوف وراء التفجير الذي استهدف قيادات الحرس الثوري، لكنها لم تفعل ذلك، وهو ما يشير إلى تناقض موقفها، وهو ما فسره بعض المراقبين بأنه يرجع إلى حسابات إيرانية داخلية.

ويشير التفجير في بلوشستان إلى دالتين هامتين: الأولى، أنه رغم اتفاق المجتمع الدولي مع المساعي الأمريكية الحثيثة لمنع طهران من امتلاك السلاح النووي، إلا أن ثمة سعي من جانب واشنطن إلى تحاشي سياسة دعم جماعات المعارضة الإيرانية، لما يمكن أن تؤدي إليه تلك السياسة من التأثير سلباً على سياسة "اليد الممدودة" التي تتبعها إدارة "أوباما" تجاه طهران.

أما الدلالة الثانية، فتتمثل في التأثير الواضح للأزمة التي واجهها النظام الإيراني على خلفية الانتخابات الرئاسية الأخيرة، والتي أصابته بالانقسام والضعف، وهو ما انعكس بالتالي على معالجته لأزمة الملف النووي، والتي شابها التخبط إلى حد ما؛ حيث لم يستطع الوفد الإيراني المفاوض في مفاوضات فيينا إعطاء الرد النهائي على المقترحات الغربية بخصوص صفقة تخصيب اليورانيوم الإيراني في الخارج، في ظل افتقاده إلى موقف داخلي موحد يدفعه لتوقيع اتفاق نهائي يحظى بإجماع كافة الأطياف السياسية في إيران، فضلاً عن أن استهداف التفجير الأخير

للحرس الثوري الذي يعتبر أحد المفاصل الأمنية الرئيسية للنظام الإيراني يعد دلالة أكيدة على الضغط الداخلي الذي يواجهه النظام.. وهو ما يجعله واقعا ليس فحسب تحت ضغوط الإصلاحيين الجدد ودعاة الديمقراطية، وإنما أيضا ضغوط المنظمات الإرهابية والولايات المتحدة.

والأمر الذي لا جدال فيه، أن التفجير الأخير في جنوب شرق إيران، قد تكون له انعكاسات سلبية على فرص التوصل إلى تسوية أخيرة ونهائية لأزمة إيران النووية مع الغرب، لاسيما في ضوء سيطرة حالة من اليأس والخوف من الفشل على مواقف أطراف المفاوضات.. فواشنطن وحلفاؤها الغربيون يريدون منع إيران من امتلاك السلاح النووي من ناحية، ومن ناحية أخرى يرغب "أوباما" في تحقيق إنجاز دبلوماسي يحسب له لإضفاء المصداقية والشرعية على سياسته تجاه الشرق الأوسط، في حين ترغب إيران في التخلص من الضغوط والتوترات الداخلية والخارجية التي فاقم منها الكشف عن الموقع النووي السري الجديد في مدينة "قم".

ورغم إعلان الدكتور "محمد البرادعي" مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعد يومين من بدء تلك الجولة أن إيران طلبت يومين كمهلة من أجل الرد على مقترح تخصيب اليورانيوم في الخارج، والذي سيؤدي إلى تخفيض مخزونها من اليورانيوم المخصب، مما يعتبر تقدما ملحوظا في أزمة الملف النووي الإيراني منذ عام 2003، وهو ما قد ينزع فتيل التوتر والأزمة مع الغرب بشأن برنامجها النووي، وبالتالي تمهيد الطريق نحو التطبيع الكامل للعلاقات بين طهران والمجتمع الدولي.

لكن على ما يبدو، لا يوجد طرف من الطرفين على استعداد للقبول بمسؤولية انهيار الحوار، بل يرغب كلاهما في الحفاظ على ماء وجهه أمام العالم ونفي مسؤوليته عن فشل المفاوضات في حالة حدوثه، وهو ما يجعل العالم في حالة ترقب وانتظار لما ستسفر عنه الجولة الأخيرة من المفاوضات النووية بين إيران والغرب، والتي تشي كافة المؤشرات بوجود ألام عدة قد تحول دون وصولها إلى محطتها الأخيرة بالاتفاق بين الطرفين، لاسيما في ظل تجاهل إيران المهلة المحددة للرد على الاتفاق المقترح من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، قائلة إنها قد تعطي قرارها الأسبوع الحالي، في ظل سعيها لكسب الوقت، مع قيامها بتقديم اقتراح مضاد من شأنه أن يحافظ على اليورانيوم المخصب داخل البلاد، ومطالبتها برفع العقوبات المفروضة عليها لإثبات رغبة الغرب في فتح صفحة جديدة معها، وهو ما يلقي بظلال الشك على احتمال قبول طهران الاتفاق المقترح، ناهيك عن اعتبار باريس الإشارات القادمة من طهران سلبية، وتأكيد مسؤول أمريكي أن ما طرحته طهران يجعل الأمور تعود إلى المربع رقم واحد، وكذلك لا يمكن تجاهل القلق الذي تبديه تل أبيب من إضفاء الشرعية على برنامج طهران النووي في حالة توصلها إلى اتفاق مع الغرب.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2009/10/24

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

المرأة الخليجية ومزيد من الحراك الاجتماعي

London

Head Office : Davina House, 137-149 Goswell Road, London, EC1V 7ET, Room No. 106

Tel: 0044207 490 7101 Fax: 0044207 490 7102

Email: (IBM) gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 411, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485. Fax: +00973 17741465.

P.O.BOX 11505

عناوين فرعية:

. الساحة الخليجية تشهد حدثين هامين على الصعيد الحقوقي للمرأة.

. القفزات الإيجابية في مجال تمكين المرأة الخليجية تحمل العديد من الدلالات الهامة.

. هناك متطلبات لخلق إرادة سياسية جادة وقادرة تغيير نظرة المجتمع لمشاركة المرأة في الحياة

العامة.

المرأة الخليجية ومزید من الحراك الاجتماعي

شهدت المجتمعات الخليجية في العقود الأخيرة اتجاها واضحا يؤسس لرابطة وثيقة بين عملية التنمية وإدماج المرأة في الحياة العامة، ومشاركتها في سلطات الدولة الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، باعتبارها جزءا من المجتمع يحق له الإسهام في اتخاذ قراراته وتنفيذها وتقييم أخلاقي فقط، بل ومطلب تنموي أيضا، آثاره، الأمر الذي يجعل الحضور الفاعل، ليس مطلباً والمستدامة في المجتمعات المعاصرة، التي تحتاج لفكر وجهد باعتباره إحدى ركائز التنمية الشاملة الرجال والنساء معاً.

وانطلاقاً من تلك الرؤية.. شهدت الساحة الخليجية حدثين فارقين في الحياة العامة للمرأة الخليجية بوجه عام: الأول شهدته في الكويت وهو الحكم القضائي الصادر عن المحكمة الدستورية في 20 أكتوبر 2009، والذي حققت المرأة الكويتية على أثره انتصاراً جديداً؛ حيث أقرت المحكمة بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة 15 في القانون رقم 11 لسنة 1962 بشأن جوازات السفر؛ وبالتالي أجازت للمرأة استخراج جواز سفر مستقل دون الحصول على موافقة الزوج، وذلك بعد أن أقرت بأن المادة التي تنص على قرار عدم أحقية الزوجة في إصدار جواز سفر مستقل دون الحصول على موافقة مسبقة من ولي الأمر أو الزوج تنتقص عن قصد من شأن المرأة، وتتضمن مخالفة واضحة للمادة 29 من الدستور التي بقضري بأن الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين.

فيما كان الحدث الثاني في السعودية؛ حيث اعتمد مجلس الشورى السعودي في الدورة الحالية اثنتي عشرة مستشارة غير متفرغة يحملن تخصصات متنوعة، وبذلك فُتِلَ الفرصة أصبحت متاحة للمرأة السعودية للمشاركة في العمل البرلماني من خلال استعانة المجلس بالمستشارات غير المتفرغات أو من خلال تقديم مقترحاته ن في أي موضوع يهم الصالح العام عبر لجنة الأنظمة والموارد البشرية والعرائض التي تستقبل مقترحات المواطنين كافة.

وعلى الرغم مما أثاره هذان القراران من جدل واسع؛ حيث اعتبره ما البعض ولاسيما أصحاب التيار الإسلامي "مفسدة ولا يوافق الشرع، بينما رأى البعض الآخر المتمثل في منظمات المجتمع المدني والجمعيات النسائية والناشطات في مجال حقوق المرأة، أنهما يشكلان انتصاراً عادلاً للحريات الإنسانية والشخصية، وأعاد احقاً أصيلاً مقرر لها في الأساس، وفقاً للمواثيق الدولية، وعلى نحو ما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 والذي ينفص في

مضامينه على أن الحقوق مرجعها إيمان شعوب الأمم المتحدة بالحقوق الأساسية للإنسان وبقيمة كل فرد وكرامته، وبضرورة أن يعامل مع غيره وفقاً لمقاييس تتكافأ مضمونها جميعاً.

وبعيداً عن هذا وذلك.. من الواضح أن تلك الأحداث الجديدة تحمل العديد من الدلالات، التي تفيد بأن المجتمع النسائي الخليجي في حالة نشاط وحراك فعال، ي جذب نظر المراقبين الخارجيين والداخليين، خاصة في ثنايا بروز المشاركة النسائية للمعلم من معالم التحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية في المجتمع الخليجي - الذي يتسم بخصوصية مستقلة ميزته عن غيره؛ إذ مر بطفرة نوعية كبيرة، تمثلت في التحول من صيغة المجتمع القبلي إلى المجتمع الحديث بمؤسساته السياسية والاقتصادية والاجتماعية وما صاحب ذلك من ظهور جمعيات نسائية قد تكون نشأت مبكراً من منظور التطور التاريخي للمجتمع..

ولعل هذين الحدثين -وما سبقهما من فوز للمرأة الكويتية بأربعة مقاعد في البرلمان في مايو 2009 من دون تطبيق نظام "الكوتا"، ومن دون أيضاً الحصول على أي دعم، بعد معاناة استمرت لسنوات عديدة وقف خلالها المحافظين في البرلمان ضد تواجدها السياسي، في تكرار للمشهد الحاصل في السعودية وباقي دول التعاون من قبل السلفيين . يعدان بمثابة مؤشر على حدوث تغيير في عادات المحافظين الذين عارضوا حق المرأة في الانتخاب بالكويت، بل وقد يكون نقطة انطلاق لرد فعل مماثل في باقي الدول الخليجية قد يصل مداه إلى أبعد من ذلك؛ حيث إن الواقع يبرهن على أن إشكالية الاهتمام بالمرأة في المجتمع الخليجي ومنحها حقوقها الاجتماعية والسياسية المهددة يجب أن تنطلق من حق الانتخاب والترشح والمواطنة، بما يساعد على قيامها بدورها الطبيعي في المجتمع تجاه أسرته ووطنها، بل وأمتها، وحتى تتحقق المساواة بين الجنسين ، التي يرفضها الكثيرون في عالمنا العربي بوجه عام، متجاهلين دور المرأة في المجتمع الذي كان أكبر بكثير أيام الرسول صلى الله عليه وسلم وأيام الصحابة عما هو عليه اليوم؛ حيث كانت المرأة: زوجة، وعاملة، ومجاهدة، وراوية للحديث، بل وكانت تستشار في أمور السياسة والحرب في عهد المسلمين الأوائل.

كما أن تلك الأحداث تبرهن على مدى اهتمام القادة الخليجيين بقضايا المرأة ، من خلال الحملة الجديدة التي صاغتها أجدية المشاريع الإصلاحية في البلدان الخليجية.. والتي تعيد صياغة ثنائية المرأة . المجتمع، على قاعدة "مشروعية الحق" والتي تعني اعتراف المجتمع للمرأة

بحقوقها على درج الحراك النوعي، بدءاً من الحقوق الحياتية المباشرة واطراداً حتى الحقوق السياسية؛ حيث صدرت بعض القوانين الخاصة بتمكين المرأة في كافة المستويات باعتباره مبدأً ديمقراطياً من أهم مبادئ الدولة الوطنية الحديثة الذي يقوم على أساس المساواة في الحقوق والواجبات للمواطنين دون تمييز على أساس الجنس، وهو الأمر الذي دعمته مؤسسات الدولة الرسمية منها وغير الرسمية، في تعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة وتوعيتها بحقوقها بصفة عامة.

وكذلك تشير تلك الأحداث إلى زيادة وعي المرأة من خلال المطالبة بحقوقها المهذرة، والعمل على إثبات أنها تمثل إحدى ركائز بنية أي مجتمع، خاصة وأن هذه المسيرة واجهت مع مراحل الخفوت السياسي والثقافي الكثير من التحديات والمعوقات؛ حيث أدى الانحسار الحضاري الذي شهده العالم العربي لفترة طويلة من تاريخه إلى سيادة نمط من الموروثات الثقافية يغلب عليه طابع الانغلاق وعزل المرأة عن المشاركة في الحياة العامة، مما حال دون الاستفادة من إمكانياتها، وجعل نصف القوى البشرية العربية معطلاً عن الإسهام في تنمية المجتمع وتحديثه.

وإذا كل تلك السوابق تعد بمثابة اعتراف جماعي بحق الحرية للمرأة، فإنها في الوقت ذاته تعد أيضاً مشجعا لها على بذل المزيد من الجهود لنيل حقوقها السياسية في الترشح للانتخابات والفوز بها؛ وهو ما تجسد في موقف النساء العمانيات مؤخرًا الرافض لاقتراح لتخصيص "كوتة نسائية" في مجلس الشورى العماني تقاديا لعدم تمكنه ن من تحقيق الفوز بأصوات الناخبين ؛ حيث أبدى إصراراً على خوض المنافسة مع الرجال خلال الانتخابات المقبلة أواخر العام 2011، ولعل ما شجعهن على هذا الموقف هو توجيهات السلطان "قابوس بن سعيد"، التي بدت واضحة - في شأن الانتخابات- بالدعوة لتأهيل مقار الجمعيات النسائية لتكون "مقاراً لإدارة العمليات الانتخابية القادمة"، وتنفيذ برامج تدريبية لبناء القدرات والمهارات في مجال العملية الانتخابية وإدارة الحملات.

ومن منطلق أن وضع المرأة في أي مجتمع معيار أساسي يوضح درجة تقدمه ومدى تفاعله مع معطيات العصر الحديث، بكل ما يحمله من قيم الديمقراطية واحترام المواطنة ودعم قضايا حقوق الإنسان، فضلاً عن استخدامه المثالي لرصيده البشري في تحقيق أعلى معدلات التنمية- فإنه من الضروري استكمال المسيرة على طريق الحصول على حقوق المرأة كاملة..

والحقيقة أن هناك متطلبات لخلق إرادة سياسية جادة وقادرة على الإنجاز، على نحو يتجاوز مرحلة "مناشدة" المجتمع لكي يغير نظرتة إلى مشاركة المرأة في الحياة العامة، وهي:

. أن تكون "الرؤية" قائمة على تحليل دقيق وشامل للمعطيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة، فضلاً عن دراسة الأوضاع المحلية (والوطنية والإقليمية) التي تحيط بتمكين المرأة، والتي قد تشكل فرصاً أو تحديات أمامها.

والمهم أن مثل هذه الدراسة وذلك التحليل الذي يجب أن يسبق، أو على الأقل يصاحب، التوجه نحو تمكين المرأة - يحتاج إلى مقومات هامة هي: إجراء نقاش مجتمعي واسع ومتعمق وليس عرضاً فقط لواقع المرأة، وسلسلة استطلاعات للرأي العام، لتكون "الترمومتر" الذي يقيس مدى التوجه الجديد بشأن التمكين السياسي للمرأة، وطرح ومناقشة التجارب العربية الناجحة في مجال التمكين للمرأة، والتزام السلطتين التنفيذية والتشريعية بالإرادة السياسية الجادة والرامية إلى تفعيل مشاركة المرأة ووضع سياسة واضحة للتمكين، بمعناه الشامل، وليس مجرد إقرار حق المرأة .

. أن تكون هذه "الرؤية" قابلة للتحقيق، بحيث تستطيع الحكومة استكشاف المخاطر والفرص الحقيقية لتمكين المرأة.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2009/10/28

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org



عناوين فرعية:

- المرشحان الأوروبيان لا يحظيان بحضور لافت أوروبياً.
- زعماء أوروبا فضلوا رئيساً بيروقراطياً بدلاً من رئيس صاحب كاريزما.
- "براون" تخطى عن "بلير" مقابل منصب وزير الخارجية.
- اختيار "أشتون" يتيح لبريطانيا تأثيراً أكبر في السياسة الأوروبية.
- الأوروبيون منقسمون ما بين مؤيد للوحدة ومؤيد للتنسيق والتكامل.

بعد اختيار "رامبوي" و"آشتون"

هل مازال حلم الوحدة يراود أوروبا؟

بعد سنوات من الجدل والمفاوضات وتبادل الصفقات السياسية استقر الأوروبيون في التاسع عشر من نوفمبر الجاري على اختيار رئيس الوزراء البلجيكي "هيرمان فان رامبوي" كأول رئيس للاتحاد الأوروبي إلى جانب اختيار البارونة البريطانية "كاثرين آشتون" ممثلاً أعلى للسياسة الخارجية خلفاً للأسباني "خافيير سولانا" .. ذلك الاختيار الذي طال انتظاره أثار كثيراً من الجدل وردود الفعل، ذلك بالنظر إلى أن المسؤولين الأوروبيين الجديدين لا يتمتعان بالشهرة والحضور اللافت في الدوائر الدولية، بالإضافة إلى أنهما لم يبرزتا كمرشحين محتملين للمنصبين إلا خلال الأسابيع القليلة التي سبقت التصويت.

ولكن رغم أن "رامبوي" و"آشتون" لا يتمتعان بحضور لافت على الساحة الأوروبية، إلا أن رئيس الوزراء البلجيكي يتمتع بخبرة سياسية كبيرة على الصعيد الداخلي في بلاده، فقد تولى رئاسة الحكومة في ديسمبر عام 2008، ومنذ ذلك الحين استطاع أن يثبت كفاءته، وخصوصاً عندما قاد بلاده لعبور الأزمة التي نشبت في العلاقات بين الأقاليم البلجيكية التي تتحدث الأسبانية والفرنسية، كما أبدى مهارة في التعامل مع تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، فضلاً عن أنه يوصف بأنه شخصية هادئة تجيد التفاوض وقادر على تحقيق التوافق بين الأوروبيين.

والحال نفسها بالنسبة لوزيرة خارجية الاتحاد، البارونة "كاثرين آشتون"، والتي توصف بأنها الشخصية الأكثر غموضاً، رغم أنها ظهرت على الساحة الأوروبية منذ أقل من عام، عندما حلت محل اللورد "بيتر ماندلسون" المفوض التجاري للاتحاد الأوروبي في بروكسل، إلا أنها سبقت هذا الحضور الأوروبي بحضور لافت على الساحة البريطانية؛ إذ جاء صعود نجمها على إثر توليها سلسلة من المناصب رفيعة المستوى بلغت ذروتها في تعيينها بمنصب زعيم حزب العمال في مجلس اللوردات، وكان لها دور من خلال هذا المنصب في تسريع الموافقة على معاهدة لشبونة داخل المجلس في مواجهة المعارضة القوية لحزب المحافظين، وهو ما جعلها تحظى بإعجاب العديد من مسؤولي الحكومة البريطانية.

بيد أن بعض السياسيين من أمثال "تيموثي كيركهوب"، زعيم جماعة المحافظين الجدد في البرلمان الأوروبي، سارعوا إلى انتقاد "آشتون" واتهامها بعدم الكفاءة، ذلك في أعقاب الإعلان عن ترشيحها وقال: "لدينا الآن شخص لم ينتخب من جانب الناخبين البريطانيين مرشح لوظيفة أنشأتها معاهدة لشبونة التي واجهت أيضا معارضة من الناخبين البريطانيين"، أيضا تناولت صحيفة "تليغراف" معاهدة لشبونة التي واجهت أيضا معارضة من الناخبين البريطانيين، وكذلك تناولت صحيفة "تليغراف" اليمينية البريطانية في 20/11/2009 مسألة ترشيحها بنوع من السخرية؛ إذ رأت أنها لا تمتلك أية مؤهلات ترشحها لنيل المنصب الأوروبي، كما أنها لم تخض أية تجربة انتخابات ديمقراطية في أي مرحلة في حياتها المهنية.

إن ضعف الحضور السياسي للمسؤولين الأوروبيين الجديدين يكشف - من وجهة نظر البعض - بوضوح عن الطريقة التي أُديرَت بها عملية التفاوض التي تم من خلالها اختيار المرشحين للمناصب الأوروبية؛ فحتى وقت الإعلان عن الترشيح لم يكن ينظر إلى "رامبوي" ولا "كاثرين" باعتبارهما مرشحين محتملين، فقد أعلنت الأخيرة أنها فوجئت باختيارها لدرجة أنها لم تجهز كلمة لإلقائها خلال مؤتمرها الصحفي الافتتاحي. ولكن الثابت هو أن التوافق على المرشحين جاء بعد أشهر من المناورات بين زعماء دول الاتحاد الأوروبي المختلفة؛ فقد كان هناك عدد من المرشحين ذوي الحضور والمكانة الكبيرة في السياسة الدولية، ومن بينهم رئيس الوزراء البريطاني السابق "توني بلير"، إلا أن هؤلاء المرشحين حدثت خلافات وانقسامات كبيرة بشأن توليهم لهذا المنصب، خاصة "بلير" الذي لم يكن له رصيد داعم للاتحاد وسياساته، وتورط في العراق، فضلاً عن تبعيته للولايات المتحدة.

لذا تمت مناقشة سجل كل مرشح وتوافقت الآراء تدريجياً على أن يذهب منصب الرئيس إلى أي مرشح ينتمي إلى تيار يمين الوسط (الذي يسيطر حالياً على برلمانات الدول الأوروبية)، بينما ينال يسار الوسط أو الكتلة الاشتراكية منصب الممثل الأعلى للسياسة الخارجية .. فضلاً عن أن لعبة التوازنات قادت لأن يتولى منصب الرئاسة شخصية أقل شهرة، وفضل زعماء الاتحاد أن يكون من بلد أوروبي صغير، بدلاً من سياسي بارز مثل "بلير".

وكما قال "ون ليتشفيلد" بالإنديبندينت في 20/11/2009: "لقد كانت مؤهلاتهما الرئيسية في كلتا الحالتين هي أنهما كانا المرشحين اللذين لقياً أقل معارضة من قادة الاتحاد الأوروبي، ولم يثيرا

الحساسيات التنافسية" .. ف"رامبوي" - كما سبقت الإشارة - رجل كفاء، ولكنه شخصية غير كاريزمية تنتمي إلى بلد صغير، ويبدو غير مؤهل لمنازعة الزعماء مثل "ساركوزي" و"ميركل"، كما يبدو غير قادر على تبني أفكار كبيرة أو انتهاج سياسات يمكن أن تزعج القوى الكبرى داخل الاتحاد .. أما السيدة "كاثرين" فهي شخصية تتسم بالكفاءة، ولكنها غير كاريزمية أيضاً، وتنتمي إلى يسار الوسط من بلد كبير يمكنها أن تنسق السياسات الأوروبية بدلاً من صياغة سياسة خارجية أوروبية موحدة.

أي أن قادة الاتحاد الأوروبي باختيارهم "رامبوي" قد اختاروا رئيساً بيروقراطياً يقتصر دوره على الإدارة والتنفيذ دون أن يتحدى إرادة القوى الكبرى بالاتحاد وزعمائها، وهو التطور الذي قوبل بالترحيب من جانب حزب المحافظين البريطاني الذي لا يرحب بالاندماج مع أوروبا؛ حيث أبدى وزير الخارجية في حكومة الظل "وليم هيج" سعادته بالقيادة والزعماء الأوروبيين الذين فضلوا أن يكون الرئيس شخصية نمطية تقليدية، وليس قائداً صاحب كاريزما .. وأبدى سعادته أيضاً لأن وجهة نظره هي التي تغلبت في النهاية، وذلك الإطراء الذي يأتي من حزب بريطاني كان دائماً ما يعارض الانخراط في الاتحاد الأوروبي يبدو مفهوماً من منطلق معارضته لأن يتولى شخص مثل "توني بلير" المنصب.

إذن الأوروبيون الذين يؤمنون بالتكامل بين الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد رحبوا باختيار شخص معروف بقدرته على تقريب المواقف وتحقيق التوافق بين الأطراف المتصارعة، بدلاً من اختيار شخص له رؤية وتصور ذاتي مثل "توني بلير"، وهو ما يوضح كيف أن الاتحاد لا يزال بعيداً تماماً عن التكامل الحقيقي، ويؤكد ما يراه بعض المراقبين من أن هذه التعيينات توضح، بل وتؤكد، أن الاتحاد الأوروبي مازال دولاً مستقلة أكثر من كونه كياناً متحداً يمكن أن يواجه الصين والولايات المتحدة على المسرح الدولي، ومثلما كتبت صحيفة واشنطن بوست في 20/11/2009 "إن اختيار رئيس نمطي إصلاحي توافقي بدلاً من رئيس كاريزمي قوي وجريء يشير إلى أن الاتحاد الأوروبي ليس مستعداً إلى التحرك للأمام مثلما كان يأمل مناصرو الوحدة المتحمسون"، وهو نفس المعنى الذي أكدته صحيفة الجارديان بتعليقها في 20/11/2009 حين قالت: "لقد اتخذت أوروبا خطوة أبعدتها عن قمة العالم، وأضاعت فرصة إيقاف تحول العالم إلى السيادة الأمريكية أو الصينية" .. ولا شك أن تلك الاختيارات تنال استحسان الرئيس الأمريكي "أوباما" الذي

حاول أن يبدو مجاملاً حين رحب بتعيين "رامبوي"، ووصف اختياره بأنه سيجعل من أوروبا شريكاً أقوى للولايات المتحدة.

وقد تكون مسألة بقاء أوروبا دولاً مستقلة وعدم انخراطها في كيان متحد أمراً يصب وبدرجة كبيرة في مصلحة بريطانيا - التي منذ أن انضمت إلى المنظومة الأوروبية في مطلع السبعينيات تفضل أن تقف على حدودها، ولا تتخبط فيها بدليل عدم انضمامها إلى العملة الأوروبية الموحدة أو اتفاقية شينجن - إذ يبقى لها تأثير واضح في مجالي السياسة الخارجية والدفاع، وهو أمر تحرص عليه الحكومة البريطانية بدليل أن رئيس الوزراء "جوردون براون" اضطر لأن يسقط دعمه لاختيار "توني بلير" كرئيس للاتحاد الأوروبي شريطة تعيين بريطاني ممثلاً أعلى للسياسة الخارجية الأوروبية.

ولعل ما سبق يوضح كيف أن الاتحاد الأوروبي غير قادر على التحرر من قيود النهج والسياسة البريطانية التي ترفض فكرة الوحدة، وهو ما يعني بقاءه كياناً تنحصر التفاعلات بين أعضائه بالدرجة الأولى على التعاون التجاري والمالي، بينما تأتي السياسة الخارجية والدفاع في مرتبة ثانية، بدليل أن الممثل الأعلى للسياسة الخارجية البارونة "آشتون" ليست لديها خبرة سياسية، ولكنها تمتلك فقط خبرة تجارية.

وإذا كان محور التحليلات فيما يخص اختيار شاغلي المناصب الأوروبية الرئيسية ينصب على كونها معبرة عن لعبة التوازنات بين الدول الأوروبية الكبيرة والصغيرة، فإن هناك قناعة أوروبية بأن المجيء بشخصين مغمورين مثل "رامبوي" و"آشتون" لتولي أعلى منصبين أوروبيين يأتي من منطلق الإيمان بأن الحكم على الاتحاد الأوروبي يجب أن يكون بما يفعله وبما ينتهجه من سياسات ويتخذه من مواقف وليس فقط بمن يقوده.

ورغم الانتقادات التي توجه لاختيار المسؤولين الأوروبيين الجديدين إلا أن هذا الاختيار قد يكشف عن بعد نظر من جانب القائمين بالاختيار، وقد يكون حافزاً لـ "رامبوي" و"آشتون" على الجدية في العمل لإثبات كفاءتهما لشغل المنصبين.. وفي جميع الأحوال، فإن التعيينات الرئاسية الأوروبية الجديدة تكشف عن أن الاتحاد الأوروبي قد دخل في مرحلة جديدة من العمل المشترك.. ذلك العمل الذي سيظل يتنازعه توجهان رئيسيان: **الأول**، وحدوي يسعى لفيدرالية أوروبية اقتصادية وسياسية، **والثاني** تكاملي يسعى إلى صيغ للتنسيق والتعاون الاقتصادي والسياسي مع بقاء أوروبا

دولاً مستقلة.. ورغم أن الغلبة بحسب ما كشفت عنه التطورات الأخيرة مازالت لأنصار التوجه الثاني، إلا أن أنصار التوجه الوحدوي يظل الأمل يراودهم في أن تتمكن أوروبا يوماً من تحقيق وحدتها الكاملة لتتحول إلى عملاق عالمي اقتصادي وسياسي قادر على منافسة العملاقين الأمريكي والصيني، لاسيما وأنه يمتلك كافة المؤهلات التي تمكنه من القيام بهذا الدور. وبعيداً عن هذا وذاك فإن اختيار "رامبوي" و"أشتون" يطرح إشكالية تتعلق بمن يتحدث باسم الاتحاد الأوروبي في مواجهة القوى الدولية الكبرى، هل يكون رئيس الاتحاد أم الممثل الأعلى للسياسة الخارجية أم رئيس المفوضية الأوروبية "خوسيه مانويل باروزو"؟.

2009/11/23

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcass-eg.org



تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

وتزايد الضغوط الدولية ضد إيران

عناوين فرعية:

- تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية يتبنى لهجة حادة تجاه إيران.
- الوكالة الدولية تحت إيران على تقديم المزيد من المعلومات.
- تزايد الضغوط الدولية ضد إيران، بإعلان روسيا والصين إمكانية تصعيد الموقف مع طهران.
- انفراج أزمة الملف النووي الإيراني بحاجة إلى معجزة.

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

وتزايد الضغوط الدولية ضد إيران

إذا كان تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أغسطس الماضي قد خلص إلى قيام إيران بقلع نطاق عملياتها لإنتاج الوقود النووي بعض الشيء، وتجاوبها بفعالية مع مفتشي الوكالة أثناء قيامهم بتفتيش موقعي "ناتنر" و"آراك"، فإن تقريرها الجديد الصادر في 16 نوفمبر الجاري جاء مغايراً تماماً، وهو ما تجسد في لهجته الشديدة تجاه إيران، بانتقاده تلكؤها في الكشف عن منشأة "قم" النووية، باعتباره سلوكاً يثير القلق بشأن احتمال وجود مواقع سرية أخرى بها.. وهو الأمر الذي يزيد من مخاوف القوى الدولية، ولاسيما القوى الغربية، إزاء طبيعة برنامجها النووي، وما يعنيه ذلك من تزايد الضغوط الدولية عليها.. وفي الوقت ذاته يطرح تساؤلاً مهماً مفاده: إلى أين تسير إيران في صراعها النووي مع الغرب؟.

بداية.. من المعلوم أن الكشف عن المنشأة النووية الإيرانية الجديدة بـ "قم" في سبتمبر الماضي مثل نقطة تحول في التاريخ المعقد للمفاوضات النووية الإيرانية مع الغرب، فالإعلان عن المنشأة الجديدة التي كانت مخبأة في قاعدة للحرس الثوري الإيراني خارج مدينة "قم"، أربك القادة الإيرانيين بشكل واضح، وهو ما دفعهم إلى التأكيد على أنها مخصصة للأغراض السلمية فقط، فضلاً عن إنكار أية محاولات لخرق القواعد النووية للأمم المتحدة من خلال ضرب ستار من السرية على برنامجهم النووي. ورغم ذلك الارتباك الواضح في السلوك الإيراني، فقد أسفرت الضغوط الدولية إثر الكشف عن المنشأة عن إجبار طهران على الدخول في جولة من المفاوضات الدبلوماسية التي مثلت اعترافاً ولو جزئياً بنجاح سياسة الرئيس الأمريكي "أوباما" التفاوضية تجاه التعامل مع إيران.

وقد نالت المخاوف بشأن قدرات إيران النووية حيزاً لا بأس به من اهتمام قادة العالم ودبلوماسييه تجسد في بذل أقصى ما يمكن من الجهود للتوصل إلى حقيقة النوايا الإيرانية بهذا الشأن.. وهو ما تمخض في نهاية المطاف عن حدوث انفراج جزئي في العلاقات بين إيران والغرب

خلال الأسابيع القليلة الماضية عكسته المفاوضات التي جرت بجنيف في الأول من أكتوبر الماضي، وكذلك في فيينا في نهاية الشهر ذاته، بين طهران من جهة والدول الست (الأعضاء دائمي العضوية في مجلس الأمن إضافة إلى ألمانيا) من جهة أخرى، والتي مثلت اختراقاً مهماً بشأن إمكانية التوصل إلى تسوية للأزمة المستعصية على الحل بين طهران والغرب، وبالتالي تحديد طبيعة البرنامج النووي المثير للجدل لإيران.

فقد هدفت المفاوضات التي جرت فيما بين الجانبين بشكل أساسي إلى التوصل إلى عقد صفقة بينهما، كان من المفترض أن تتضمن قيام طهران بإرسال معظم اليورانيوم لديها إلى الخارج كي يتم تحويله إلى وقود نووي يستخدم سلمياً.. علاوة على التعهد بعقد مزيد من المفاوضات، مع إعلان شهر ديسمبر المقبل بشكل غير رسمي كموعدها النهائي للتفاوض الجدي من قبل إيران بشأن إنهاء برنامج تخصيب اليورانيوم والتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

بيد أنه رغم الأجواء التفاوضية التي أعقبت تلك المفاوضات سواء تلك التي استضافتها جنيف في أول أكتوبر أو فيينا في نهاية الشهر ذاته، إلا أن الرفض الإيراني للمقترحات التي تمخضت عنها، أفشل تلك المحاولة لتهدة أو التقليل من حدة القلق الغربي حول طبيعة البرنامج النووي الإيراني، وظلت المخاوف الغربية بشأن المنشأة النووية في "قم" كما هي لم تبرح مكانها.

وجاء التقرير الربع سنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية الصادر في 2009/11/16 ليفاقم من حدة تلك المخاوف، ومن ثم اتجاه العلاقات بين طهران والغرب إلى مزيد من التدهور وفقدان الثقة بين الجانبين، في ضوء ما تضمنه التقرير من تقييمات ليست في صالح إيران أو في صالح استعادة ثقة الغرب فيها.

واللافت للنظر هنا، هو اللهجة الحادة التي بدا عليها التقرير الأخير، وهي اللهجة التي تتناقض بشكل تام مع تقارير وبيانات سابقة للوكالة الدولية بخصوص برنامج طهران النووي.. وهنا تكمن أهمية التقرير الأخير، الذي لم يلجأ - كما في المرات السابقة - إلى تنفيذ الاتهامات الأمريكية الموجهة إلى إيران، فالتقرير كشف أنه ربما تكون إيران في سبيل بناء عدد من المنشآت النووية السرية، فضلاً عن المنشأة النووية السرية في "قم"، والتي أوضح التقرير أن طهران تخطط لتشغيلها بحلول عام 2011، مشيراً إلى أن إيران قد وصفت منشأة "قم" بأنها "وحدة تخصيب نووية للطوارئ، أي أن أنشطة التخصيب لن يتم إيقافها في حالة أي هجوم عسكري"، علاوة على قيامها

بإنشاء أدوات كبيرة في المنشأة، ولكنها لم تثبت أجهزة الطرد المركزي اللازمة لتخصيب اليورانيوم حتى الآن، وهو ما يثير شكوك الخبراء النوويين بأن وجود 3 آلاف وحدة طرد مركزي فقط يقر بأن المنشأة سوف تستخدم في الأغراض النووية السلمية، ولكنها في الوقت ذاته قد تنتج وقودا كافيا لعمل قنبلة أو اثنتين كل عام، والأكثر من ذلك أن معدل البناء في المنشأة السرية يبدو بطيئا جدا مما يشكك في شرعية نوايا إيران النووية.

وبعيدا عن القلق من الهدف الأصلي لموقع إيران النووي الجديد في "قم"، يبدو أيضا أن هناك انعدام ثقة بين إيران ومفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فالتقرير الأخير يشير إلى قيام إيران بإبلاغ الوكالة أنها بدأت في بناء الموقع النووي في "قم" عام 2007، إلا أن هناك أدلة على أن المشروع بدأ في 2002، وتوقف عام 2004، واستؤنف في 2006؛ حيث إنه الآن وصل إلى مرحلة متقدمة.

ويستطرد التقرير أنه رغم أن إيران كانت قد ذكرت أنها تخطط لتكوين طائرات مركزية (أقل تطورا)، إلا أن المرفق قد يعاد تشكيله لكي يضم طائرات مركزية من أنواع أكثر تقدما إذا ما قررت استخدام مثل هذه الطائرات مستقبلاً .. إضافة إلى أن إيران لم تعلن للوكالة عن أنشطتها المتعلقة بالإثراء أو أعمالها بشأن المشاريع المتصلة بالماء الثقيل كما يشترط عليها مجلس الأمن، كما أنها لم تنفذ البروتوكول الإضافي ولم تتعاون مع الوكالة فيما يتعلق بالقضايا المتبقية التي تثير الشكوك والتي يستلزم إيضاحها من أجل استبعاد احتمال وجود أبعاد عسكرية لبرنامج نووي إيراني.

وفي محاولة لبناء الثقة حث تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية إيران على تقديم المزيد من المعلومات بشأن منشأة "قم" وإتاحة الوصول إلى العلماء والوثائق الإيرانية حتى يتيقن المجتمع الدولي أن إيران لا تسعى إلى تطوير بنية تحتية نووية أكبر حجما للأغراض العسكرية. لكن وفاء إيران بهذه الشروط موضع تساؤل.. لاسيما في ظل الضغوط الأمريكية المتزايدة تجاهها؛ حيث منحها الرئيس "أوباما" موعدا نهائيا وهو نهاية عام 2009، لإظهار التزامها بالمفاوضات أو مواجهة عقوبات اقتصادية جديدة شاملة. فخلال جولته الآسيوية الأخيرة، بدأ "أوباما" أكثر تشددا تجاه إيران، بتحذيره إياها بضرورة الالتزام بالموعد النهائي الذي حدده وإلا ستواجه عقوبات جديدة في غضون أسابيع.. فيما جددت وزيرة الخارجية "هيلاري كلينتون" تحذيراتها، وكذلك حثت واشنطن

على لسان مساعدة وزيرة الخارجية "إلين تاوشر" إيران على التعاون مع الغرب فيما يتعلق ببرنامجه النووي.. وقد صعد من موقف واشنطن التقرير الأخير للوكالة الدولية والذي أظهر عدم تعاون إيران.

ومن ناحية أخرى، فإن رفض إيران الاقتراح الذي تم التوصل إليه في فيينا الشهر الماضي بإرسال اليورانيوم المخصب لديها لمزيد من المعالجة له في روسيا وفرنسا، وإبداءها في ذات الوقت استعدادها لتبادل متزامن لليورانيوم القليل التخصيب بالوقود النووي داخل حدودها يعني وصول المحادثات والمفاوضات مع الغرب إلى طريق مسدود.. ومما يفاقم من الضغوط التي قد تتعرض لها طهران من جانب الغرب تصريحات مسؤوليها بشأن حاجتها إلى ضمانات دولية لتسلم الوقود النووي اللازم لمفاعلها النووي للأبحاث في الوقت المطلوب، كشرط للموافقة على مشروع التخصيب في الخارج.

والأكثر من ذلك، تقليل طهران من أهمية ما تضمنه تقرير الوكالة الأخير، باعتبارها إياه "عاديا وتكرارا لتقاريره السابقة"، وبالتوازي مع ذلك، وزيادة على ما يبدو من جانبها في تحدي المجتمع الدولي والقوى الغربية، بدأت، إيران في إجراء مناورات للدفاع عن منشآتها النووية، ولوحث بضرب تل أبيب والقواعد الجوية الإسرائيلية في حالة تعرضها لهجوم ضد منشآتها النووية، في حال فشلت مفاوضاتها مع الغرب في إقناعها بالتخلي عن تخصيب اليورانيوم.

وفي الوقت الذي أبدت فيه الدول العظمى خيبة أملها من استمرار تحدي إيران للمجتمع الدولي بشأن برنامجها النووي، وعدم تحقيق تقدم يذكر منذ مفاوضات جنيف في الأول من أكتوبر الماضي.. وفي موقف ينم عن تزايد الضغوط الدولية على طهران، أعلنت موسكو أن مفاعل بوشهر النووي الذي تبنيه في جنوب إيران لن يبدأ العمل بحلول نهاية هذا العام كما كان مقررا. . وذلك رغم إعلان رئيس وكالة الطاقة الذرية الروسية "سيرجي كيرينكو" في نهاية يوليو الماضي أن المفاعل سيبدأ عمله في العام الجاري.

وإذا كان البعض يرى أن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية كان يجب أن ينصب على تشجيع إيران على إبداء المزيد من التعاون مع الوكالة، فإن فشل الجهود الدبلوماسية وعدم الالتزام بالموعد النهائي للمفاوضات بين الجانبين، سيدفع واشنطن على ما يبدو إلى تطبيق العقوبات الجديدة، وهو ما بدا واضحا خلال رحلة "أوباما" الأخيرة إلى آسيا، والتي حاول أثناءها القيام

بجهود قوية للحصول على دعم الصين وروسيا للإجراءات العقابية الجديدة؛ حيث أبدت كلتا الدولتين اللتين تربطهما علاقات وثيقة بإيران في مجالات الأمن والطاقة، ترددا في السابق لدعم أي عقوبات جديدة ضد طهران، لكن الأيام الأخيرة حملت مؤشرات على أنهما أكثر قبولاً للسياسة الأمريكية.

وإذا لم تقابل دعوة الوكالة الدولية بالمزيد من الانفتاح خلال الأسابيع القادمة فقد يسلك العالم موقفاً متشدداً تسوء فيه العلاقات مع إيران أكثر من ذي قبل.. لكن يبدو أن الموقف الحالي غير مستعصى على الحل إذ تشير تقارير صحفية إلى مسودة وثيقة تكشف عن وجود مفاوضات سرية بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومسؤولين إيرانيين، لتسوية الأزمة القائمة حول الملف النووي الإيراني، من خلال عقد صفقة لإقناع القوى العالمية برفع العقوبات والسماح لطهران بالإبقاء على غالبية برنامجها النووي في مقابل التعاون مع مفتشي الوكالة تنفيذاً للاتفاق الذي يحتوي على 13 نقطة، والذي وضعه مدير الوكالة المنتهية ولايته "محمد البرادعي" في سبتمبر الماضي.. وينص مشروع الاتفاق أيضاً على السماح لإيران بتوسيع برنامجها لتخصيب اليورانيوم، كجزء من بنك للوقود النووي العالمي تحت الرقابة المشددة للوكالة.

لكن هذا الجهد الواضح من قبل "البرادعي" للخروج من المأزق النووي الحالي قبل أن يترك منصبه، قد يبدو مثيراً للجدل لأن تنفيذه يستدعي من الأمم المتحدة أن تطلب من مجلس الأمن وقف تنفيذ العقوبات المفروضة حالياً في الوقت الذي يتركز فيه غالبية التفكير الغربي على سبل زيادة هذه العقوبات، وهو ما يعني أن انفراج أزمة الملف النووي الإيراني بحاجة إلى معجزة في ظل الضغوط الدولية المتزايدة على طهران للرضوخ لرغبات وشروط الغرب من ناحية، وإصرار الأخيرة على التمسك بمواقفها الراضية لتلك الرغبات والشروط حتى الرمح الأخير.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2009/11/24

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org



دول الخليج

وقلق مستمر من الطموح النووي الإيراني

London

Head Office : Suite 106, Davina House, 137-149 Goswell Road, London EC1V 7ET
Tel.: 0044207 490 7101 Fax: 0044207 490 7102

Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 411, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485. Fax: +00973 17741465.

Email: gcssbnr@batelco.com.bh

Cairo

عناوين فرعية:

- تحول إيران لدولة نووية أو استهدافها عسكريا يحمل نتائج وخيمة على دول الخليج.
- هناك اعتبارات تجعل دول الخليج تتخوف من حيازة إيران لقدرات نووية.
- أمريكا تلعب دورا مهما في إثارة المخاوف الخليجية.
- عدة خيارات يمكن أن تلجأ إليها دول الخليج للتعامل مع الأزمة.

دول الخليج .. وقلق مستمر من الطموح النووي الإيراني

مع كل تطور جديد تشهده أزمة الملف النووي الإيراني - لجهة استمرار تعنت إيران في التجاوب مع المطالب الدولية بتجميد برنامجها واستمرارها كذلك في تعزيز قدراتها ببناء المزيد من المنشآت النووية - يتزايد القلق بين دول المنطقة، وخصوصاً دول مجلس التعاون الخليجي من المدى الذي يمكن أن تصل إليه هذه الأزمة، في حالة استمرار طهران في طريقها نحو تطوير قدراتها النووية بما يترتب على ذلك من تداعيات سلبية تمس دول الخليج وأمنها نتيجة لتحول إيران إلى قوة نووية إقليمية، ونتيجة لرد الفعل الذي يمكن أن يصدر من الولايات المتحدة أو حتى حليفتها إسرائيل في هذه الأثناء، بما يعنيه ذلك من إمكان اللجوء إلى الخيار العسكري لإجهاض الطموح الإيراني بهذا الشأن.

وبنظرة أعمق للأزمة سيلاحظ أن المخاوف الخليجية من البرنامج النووي الإيراني تعكس قضية وجود، وترتبط بميراث تاريخي يحكم العلاقات بين الجانبين قديماً وحديثاً .. فأحدى الحقائق الثابتة والمعترف بها، هي أن هذه العلاقات لم تكن يوماً مستقرة أو قائمة على أسس سليمة سواء في العهد الشاهنشاهي أو في عهد الجمهورية الإسلامية، بل ربما كانت الشكوك والمخاوف في العهد الأخير أكبر وأعمق مع استمرار سيطرة فكرة تصدير الثورة والادعاء بوجود حقوق تاريخية لإيران في المنطقة على عقلية البعض داخل النخبة الحاكمة الإيرانية، بما يستتبعه ذلك من تبني سياسات تدخلية في دول الجوار وغيرها، وهو ما يعني أن زيادة قدرات الجمهورية الإسلامية العسكرية وحيازتها لإمكانات نووية غير سلمية تعزز من قدرتها على الهيمنة وممارسة النفوذ على دول المنطقة.

وإذا كانت دول الخليج تتفق جميعها في شكوكها وقلقها من الطموح النووي الإيراني، فمن الملاحظ أنه وعلى مدى ما استغرقت وتستغرقه تفاعلات الأزمة من سنوات، أنها تحظى باهتمام خاص من المملكة العربية السعودية، وذلك من منطلق عدة اعتبارات:

الأول - أن السعودية كأحدى القوى الإقليمية في المنطقة تنظر إلى مساعي إيران لحيازة قدرات نووية باعتبارها أمراً من شأنه التأثير بالسلب على توازن القوى الإقليمي لمصلحة الجمهورية الإسلامية.

الثاني - أن بروز إيران كقوة إقليمية كبرى بعد حيازتها السلاح النووي - إن نجحت فعلاً في حيازته - من شأنه أن يخلق انقساماً واستقطاباً في العالم الإسلامي، فإذا كانت السعودية بحكم وجود الحرمين الشريفين على أرضها تنظر إلى نفسها، ويُنظر إليها بوصفها قائدة المسلمين

السنة، فإن إيران ستطرح نفسها بوصفها قائدة المسلمين الشيعة، وهو ما سيعني خلق صراع طائفي يؤثر بالسلب على وحدة العالم الإسلامي.

الثالث - أن بروز إيران كقوة مهيمنة من الممكن أن يخلق مشاكل للسعودية، وأغلب دول الخليج بسبب ما سبقت الإشارة إليه من انتهاج طهران سياسة تدخلية من شأنها التأثير بالسلب على الأمن الاجتماعي لهذه الدول، خاصة وأنها من خلال هذه السياسة نجحت بالفعل في أن توطد نفوذها في كل من العراق وأفغانستان، ولبنان.

الرابع - أن نجاح إيران في حيازة قدرات نووية يمكن أن يوفر لها ميزة نسبية على غيرها من دول المنطقة في مجال الطاقة من زاوية وجود مصدر بديل للطاقة إلى جانب ما تمتلكه من احتياطي نفطي كبير، وهو أمر يزيد من قدرتها على التأثير في السوق العالمية للطاقة .. وهو ما قد يكون في غير صالح السعودية وغيرها من دول الخليج المنتجة للنفط.

الخامس - أن اعتماد البرنامج النووي الإيراني على التكنولوجيا الروسية التي لا تعطي اهتماما كبيرا لضمانات السلامة البيئية يشكل مصدر قلق كبير للسعودية ولباقي دول الخليج، خاصة وأن منشأة "بوشهر" النووية التي تقع على الخليج العربي قريبة جغرافيا من هذه الدول وحدثت تسرب إشعاعي كفيل بتلويث مياه الخليج والتأثير بالسلب على البيئة وعلى صحة السكان. إن كافة تلك الاعتبارات وما تعكسه من مخاوف أصبحت تؤكد التطورات الأخيرة المرتبطة بأزمة البرنامج النووي الإيراني، والخاصة بتراجع طهران عما تم الاتفاق عليه في محادثات جنيف في أكتوبر الماضي بشأن تخصيص ما تحوزه من يورانيوم في الخارج، وإعلان الرئيس "نجاد" عن خطة لبناء 10 منشآت نووية جديدة، بل والتخطيط لحيازة وتشغيل 500 ألف جهاز طرد مركزي لتنشيط عملية التخصيب.

ولعله ليس بالأمر الخفي أن هناك أطرافاً خارجية وبالتحديد الولايات المتحدة تلعب بدرجة أو بأخرى دورا في زيادة إثارة المخاوف الخليجية عموما والسعودية خصوصا من الطموح النووي الإيراني، فامتلاك المنطقة ولاسيما السعودية لأكبر احتياطي نفطي في العالم واعتماد الاقتصاد الأمريكي الصناعي بالأساس على النفط كمورد رئيسي للطاقة دفع واشنطن في السابق ومازال يدفعها لإيلاء المنطقة أهمية خاصة في استراتيجيتها العالمية وجعلها في غاية الحساسية حيال أية تهديدات يمكن تتعرض لها، ودفعها كذلك لتقوية علاقاتها التحالفية مع دولها وفي مقدمتها السعودية.

وقد لا يكون جديدا القول إن واشنطن على مدى ثلاثة عقود لعبت دائما على وتر المساعي الإيرانية للهيمنة على المنطقة والسيطرة على ثرواتها كذريعة لفرض وجودها في المنطقة، بل وربط

دولها بالمظلة الدفاعية الأمريكية من خلال مجموعة من الاتفاقات الدفاعية والأمنية التي أبرمتها مع أغلب دولها.

وكنتيجة لسياسة إثارة المخاوف، وبمقتضى الالتزامات التي تتضمنها الاتفاقات الدفاعية، كان من الطبيعي أن تنشط تجارة السلاح الأمريكي وغيرها في المنطقة، تلك التجارة التي نشطت وبوضوح في الأعوام الأخيرة مع تفاعل أزمة البرنامج النووي الإيراني بسبب رغبة دول الخليج في سد الفجوة العسكرية التقليدية مع إيران حتى بات هناك ما يشبه حالة سباق تسلح غير مسبوق بين دول المنطقة .. يكفي أن بعض التوقعات تشير إلى زيادة الإنفاق الدفاعي في السعودية من 43.52 مليار دولار عام 2008 إلى 47.4 مليار دولار عام 2009، كما أن دولة كالإمارات - بحسب معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام - تأتي الآن في المرتبة الثالثة كأكبر مستورد للأسلحة في العالم بعد الصين والهند.

وإذا كانت دول الخليج تسعى لسد الفجوة في القدرات العسكرية مع إيران من خلال الدخول في سباق محموم لشراء السلاح، فإن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق .. هو: ما الذي يمكن أن تفعله هذه الدول في ظل استمرار الغموض حول حقيقة البرنامج النووي الإيراني واستمرار الشكوك حول حيازة إيران للسلاح النووي، وفي الوقت نفسه فشل المجتمع الدولي في ضغوطه عليها لإيقاف برنامجها النووي؟.

بحسب رؤية بعض المحللين فإن هناك عدة خيارات يمكن أن تلجأ إليها دول الخليج:

- **الخيار الأول** ، أن تلجأ هذه الدول إلى تطوير برنامج نووي خليجي أو عربي مشترك للحصول على قدرات نووية بمعاونة خارجية في محاولة لتجاوز الفجوة التكنولوجية النووية مع إيران.

- **الخيار الثاني** : أن تسعى دولة خليجية كبرى مثل السعودية إلى حيازة السلاح النووي، إلا أن ذلك يعوقه أمران، وهما: محدودية القدرات التقنية والخبرة العلمية السعودية في هذا المجال، وعدم قبول القوى الكبرى وإسرائيل - مثلما الحال مع إيران - بأن تحوز دولة عربية سلاحا نوويا أو حتى قدرات نووية، بحجة أنها ستشكل تهديدا لإسرائيل.

- **الخيار الثالث** ، أن تلجأ دول الخليج من خلال شراكة استراتيجية مع دولة إسلامية نووية إلى دعم وتطوير ترسانة الأخيرة النووية من أجل أن تكون بمثابة رادع نووي في مواجهة أي تهديد لها.

أما الخيار الرابع والأخير، فيقوم على إتباع دبلوماسية خليجية وعربية نشطة تتكامل مع الجهود الدولية لإقناع إيران بالتخلي عن برنامجها النووي - منعا لتصعيد الأزمة وتجنباً لتداعياتها السلبية فيما لو تم تغليب الخيار العسكري - وذلك من خلال طرح صياغات لحلول يقبلها الجميع .. ويكفي أن يشار هنا، وعلى سبيل المثال، أن السعودية وبعض دول الخليج دعت إيران لإنتاج اليورانيوم المخصب في مشروع مشترك، وفي بلد محايد مثل سويسرا، وهو ما من شأنه أن يسمح للمفتشين الدوليين بمراقبة المحطات النووية وإنتاج الوقود النووي بانتظام.

ولاشك أن ذلك الخيار الأخير يعد الأفضل في جميع الأحوال؛ فالمنطقة لا تحتل أن يكون هناك سباق نووي بين دولها؛ لأن من شأن ذلك أن يزيد من زعزعة أمنها واستقرارها، ومن ثم فإن تجنب الوصول إلى وضع كهذا يستلزم أن تترافق الجهود الدولية لإقناع إيران بالتخلي عن طموحها النووي بجهود مقابلة للضغط على إسرائيل للتخلي عن ترسانتها النووية الكبيرة، فوجودها كدولة نووية وحيدة في المنطقة يمثل مصدر قلق كبير لدولها، ويحفزها هي الأخرى على السعي لحيازة القوة النووية.

إذن الحل يكمن في تحويل الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية، وهو ما يجب أن تعمل من أجله دول الخليج وغيرها من دول المنطقة.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2009/12/9

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcass-eg.org

عناوين فرعية:

- احتلال الحقل يدل على هشاشة الاتفاقية الأمنية بين واشنطن وبغداد وغيرها من الاتفاقيات
- الموقف الفاتر لبغداد تجاه المسألة يثير الاستغراب
- انتقال التدخل الإيراني في الشأن العراقي من البعدين السياسي والاقتصادي إلى الاحتلال العسكري
- تباين وجهتي نظر طهران وبغداد بشأن الخلافات الحدودية
- العرب بحاجة إلى صياغة أسس واضحة لعلاقاتهم مع طهران

احتلال إيران لحقل "الفكة" النفطي العراقي.. الدوافع والدلالات

إذا كانت طهران قد حاولت في مرات سابقة الاستيلاء على حقل نفط "الفكة" العراقي المتاخم للحدود العراقية - الإيرانية من خلال منع الفنيين العراقيين من العمل فيه بتهديدهم بإطلاق الرصاص تجاههم، فإن الجديد والخطير في الأمر، والذي يحدث للمرة الأولى منذ سقوط النظام السابق، هو قيام قوة عسكرية إيرانية مؤلفة من 11 جندياً، ليس فقط بالتوغل داخل الأراضي العراقية بهدف الاستيلاء على الحقل النفطي في الثامن عشر من ديسمبر 2009، وإنما أيضاً . رفعها العلم الإيراني على المنطقة التي قامت باحتلالها، في محاولة من جانبها لتكريس أمر واقع بإضفاء السيادة الإيرانية على الحقل المتنازع عليه بين البلدين، ومن ثم الزعم بأن ملكيته تؤول للجانب الإيراني- الأمر الذي يثير التساؤل بشأن دوافع ودلالات هذا الاختراق في هذا التوقيت، والهدوء اللافت الذي شاب رد الفعل العراقي تجاه المسألة، فضلاً عن الموقفين الأمريكي والبريطاني الفاترين تجاه المسألة، رغم الاتفاقية الأمنية المبرمة بين واشنطن ولندن من جهة وبغداد من جهة أخرى في أواخر عام 2008.

بداية.. ثمة حقيقة لا يمكن تجاهلها أو غض الطرف عنها لدى الحديث عن العلاقات الإيرانية العراقية قبل خضوع العراق للغزو والاحتلال، ألا وهي أن البعد الصراعى كان دائماً هو الملمح الرئيسي المسيطر عليها منذ أيام نظام الشاه، والذي تجسد في حرب الثماني سنوات (1980-1998) بين البلدين، والتي لم تنجح في تسوية الخلافات والمشاكل العالقة بينهما، لاسيما تلك الخاصة بترسيم الحدود البرية والبحرية، رغم اتفاقية الجزائر الموقعة بينهما في العام 1975، والتي مع أنها أنهت رسمياً هذه النوعية من الخلافات، فإن عدم تثبيت العلامات الحدودية بين الجانبين جعلها كامنة تحت السطح وتثور بين الفينة والأخرى..

تلك الخلافات التي تباينت وجهتا نظر الطرفين ومواقفهما إزاءها على خلفية التوغل الإيراني الأخير في الأراضي العراقية، ففي حين يرى البعض، على الجانب الإيراني، أن المشكلة القائمة بشأن الحدود المشتركة ترجع إلى عدم قبول بغداد بدراسة وإنهاء موضوع اتفاقية الجزائر، وبالتالي من الطبيعي أن تحدث "خروقات" من قبل أي منهما، كما حدث مؤخراً، يرى البعض الآخر، على الجانب العراقي، أن الحدود في المنطقة التي شهدت التوغل المشار إليه مقسمة منذ عام 1965،

ورفض الجانب الإيراني وضع العلامات فيها حتى لا يتم تثبيت الحدود، لأنه يسعى للسيطرة على مناطق أخرى من الأراضي العراقية مثل منطقة "أم الرصاص" ومنطقة "رأس البشر"، حسبما يرى وزير النفط العراقي السابق "عصام شلبي".

لكن الغزو الأمريكي للعراق في العام 2003 قدم هذا البلد على طبق من ذهب لإيران، حيث أتاح لها التخلص من نظام "صدام حسين" الذي كان بمثابة شوكة قوية في حلقها لم تتجح في التخلص منها خلال حرب الثماني سنوات، ونتيجة لبعض العوامل تحول العراق بين عشية وضحاها من "العدو اللدود" إلى "الصديق الوفي" لإيران، والتي عملت على استغلال وضعه الجديد في مرحلة ما بعد الغزو والاحتلال، ليس فحسب لتقوية نفوذها به، وإنما أيضا للسيطرة على مقدراته السياسية والاقتصادية، وذلك من خلال الولاء الذي يبديه معظم رجالات الحكم للنظام الحاكم بها من ناحية، ومحاولة التحكم في مفاصل اقتصاده، وعلى رأسها النفط، من ناحية ثانية، وهو ما يصب لصالح توجهاتها الهادفة لبسط سيطرتها ونفوذها على المستوى الإقليمي.

والشاهد على ما سبق، تعدد ملامح ومظاهر تدخلها في الشأن العراقي لتقويض وضعه الأمني، ولا أدل على ذلك من محاولة دعمها بعض الجماعات المسلحة به لتنفيذ هجمات ضد القوات الأمريكية والعراقية والمؤسسات المدنية، فضلاً عن خلائها النائمة التابعة لقوات "فيلق القدس الإيراني" والتي تقوم بشن وتنفيذ العمليات الإرهابية، إلى جانب محاولات التأثير على العملية السياسية عبر تدخلها في الانتخابات التشريعية المقبلة المقررة في مارس 2010، ناهيك عن الضغط المباشر على "المالكي" من أجل الانضمام للائحة الائتلاف الوطني الموحد بدلاً من خوضه الانتخابات في تحالف منافس "ائتلاف دولة القانون"، ولا يختلف الأمر كذلك من الناحية الاقتصادية، إذ تحاول إيران التأثير على حصة العراق من مياه نهر دجلة عن طريق قطع روافد المياه التي تصب فيه وفي شط العرب، علاوة على الاستغلال أحادي الجانب للحقول النفطية على الحدود المشتركة بين البلدين.

ولم يقتصر الأمر عند ذلك، وإنما وصل إلى حد التدخل العسكري المباشر، في تجسيد واضح لأطماعها في الأراضي العراقية، يعيد إلى الذاكرة احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث "طنب الكبرى" و"طنب الصغرى" و"أبو موسى"، وهو ما تجلّى في احتلالها حقل نفط "الفكة"، على النحو السابق الإشارة إليه، والذي يؤكد . حسبما ذهب إليه "طارق الهاشمي" نائب الرئيس . استمرار مطامعها في

ثروات هذا البلد، بل ويؤكد أيضا استمرارها في انتهاك سيادة الدول المجاورة لها جغرافيا، وليس العراق فحسب.. وهو ما قد يعتبر بداية لإيقاظ أطماعها الإمبراطورية في المنطقة من جديد.

هذا التمدد في النفوذ الإيراني بالعراق، لم يكن محل شكوى أو انتقاد واشنطن - التي تعتبر المتسبب الرئيسي في حدوثه - أو بعض القوى العراقية فحسب، بل كان محل شكوى من الجانب العربي، سواء على مستوى كل دولة على حدة أو على المستوى الجماعي ممثلاً في جامعة الدول، أو مجلس التعاون الخليجي، والذي أكد في قمته الأخيرة بالكويت يومي 14-15 ديسمبر 2009، وإن لم يشر صراحة إلى إيران، على ضرورة احترام وحدة العراق وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية وعدم التدخل في شؤونه الداخلية والحفاظ على هويته العربية والإسلامية.

بيد أن ما يثير الاستغراب من ناحية، ويدل في الوقت ذاته على المدى الذي وصل إليه ابتعاد العراق عن محيطه العربي، رغم ما انطوى عليه الموقف الإيراني من استخفاف بالموقف العربي، كما عكسته تصريحات المسؤولين الإيرانيين، والتي تضمنت التقليل من شأن وأهمية الأزمة الناتجة عن الاحتلال الإيراني للحقل العراقي، ووصفها بأنها مجرد "سوء تفاهم"، من الممكن أن تتم معالجته عبر الطرق الدبلوماسية - هو الموقف "الهادئ والفاتر" الذي بدا عليه رد الفعل الرسمي العراقي إزاء توغل طهران داخل أراضيه، إذ اكتفت الحكومة بتأكيد وجود خلاف بشأن ترسيم الحدود التي اختفت علاماتها خلال الحرب بينهما، علاوة على تأكيدها في 20/12/2009 انسحاب القوات الإيرانية بشكل جزئي لحوالي خمسين مترا بعيدا عن الحقل، وطالبت . بخجل . تغليب أسلوب الحوار والدبلوماسية لحل الأزمة مع إيران، وابتعدت عن اللجوء إلى خيار التصعيد معها، فلم يتجاوز رد فعلها سوى حثها لها على الانسحاب الفوري، من دون منحها مهلة محددة لتنفيذ ذلك أو التلويح بطرد سفيرها من البلاد.

هذا الهدوء والفتور في الموقف العراقي يمكن إرجاعه إلى عدة عوامل من بينها: حاجة الحكومة لدعم طهران، تقادي تحريك كتل سياسية وبرلمانية للإطاحة بحكومة "المالكي"، العلاقات الوثيقة بين الأخير والقيادة الإيرانية، بجانب التخوف من زيادة التدخلات الإيرانية في الأوضاع الأمنية بالعراق، علاوة على ضعف إمكانياته العسكرية والأمنية.. وهو ما دفع مجلس عثائر التحرر والبناء في محافظات جنوب العراق للإعلان عن تشكيل كتيبة مسلحة لطرد القوة الإيرانية المتواجدة في المنطقة.

بيد أنه في حقيقة الأمر، ثمة دوافع عدة لتفسير السلوك الإيراني الأخير تجاه العراق، أولها.. محاولتها توسيع نطاق ورقة دورها الإقليمي في المنطقة، لاسيما في المرحلة القادمة التي ستشهد انتخابات برلمانية في العراق من ناحية، ومزيذاً من الانسحاب الأمريكي التدريجي من شأنه في ظل تركيز واشنطن على مواجهة المأزق الذي تعاني منه في أفغانستان، فضلاً عن التزايد اللافت في الدور الإقليمي التركي بالمنطقة. ومن ثم، فإن السلوك الإيراني الأخير ربما يكون بمثابة رسالة موجهة للإدارة الأمريكية فحواها استمرار احتفاظها بورقة قدرتها على إثارة المشاكل في هذا البلد.

ثانيها.. لا يمكن غض الطرف عن وجود دافع اقتصادي وراء احتلالها لهذا الحقل، وذلك بالنظر إلى أن هذه الخطوة جاءت عقب مرور نحو أسبوع على منح العراق بعض الشركات النفطية الأجنبية حقوق استثمار عدد من حقوله النفطية، ومن ضمنها حقل "الفكة"، والذي تشير التقديرات إلى احتوائه على احتياطي نفطي يتجاوز 1.5 مليار برميل، بجانب ما قد يثيره هذا الأمر من مخاوف لديها بشأن تعدي الشركات الأجنبية العاملة بالعراق على آبارها النفطية التي توجد على الحدود المشتركة بين البلدين.

ثالثها.. يرتبط تحديداً بحقل "الفكة"، فهو مكون من سبع آبار، ويعتبر جزءاً من خطة عراقية لزيادة القدرة الإنتاجية إلى أكثر من أربعة أمثالها لتصل إلى 12 مليون برميل يوميا، خلال ستة أو سبعة أعوام، مما يجعل العراق أحد أكبر منتجي النفط في العالم، وربما هذا ما دفعها إلى احتلاله لإثبات قدرتها على تهديد حقول النفط العراقية، ومن ثم اقتصاد البلد الذي يعتمد على النفط بصورة عامة.

رابعها.. إظهار ما تمتلكه من قدرة على التأثير في أسعار النفط العالمية والاقتصاد العالمي، في حالة اتجاه المجتمع الدولي إلى فرض عقوبات عليها على خلفية أزمة برنامجها النووي.

وربما تتمثل الدلالة الأبرز في هذا الخصوص فيما تتطوي عليه الاتفاقية الأمنية الموقعة بين واشنطن وبغداد في نوفمبر 2008 من هشاشة وضعف، فرغم أن الفقرة الأولى من المادة السابعة والعشرين المتعلقة بردع المخاطر الأمنية، تنص على أنه "عند نشوء أي خطر خارجي أو داخلي ضد العراق أو وقوع عدوان ما عليه، من شأنه انتهاك سيادته أو استقلاله السياسي أو وحدة أراضيه أو مياحه أو أجوائه، أو تهديد نظامه الديمقراطي أو مؤسساته المنتخبة وبناء على طلب من حكومة العراق، يقوم الطرفان بالشروع فورا في مداورات استراتيجية، ووفقاً لما قد يتفقان عليه فيما بينهما، تتخذ الولايات المتحدة الإجراءات المناسبة، سواء كانت دبلوماسية أو اقتصادية أو عسكرية أو أي

إجراء آخر، لردع مثل هذا التهديد" .. إلا أن الموقف الأمريكي تجاه هذا الأمر بدا محيراً ولافتاً للانتباه، ويصب في تعزيز المخاوف العربية مما يثار بشأن وجود صفقة أمريكية - إيرانية، ستكون بالتأكيد على حساب الدول العربية.. فواشنطن اكتفت في رد فعلها على ما أبداه مسؤولوها العسكريون في بغداد من مواقف، دون خروج أي رد فعل قوي من البيت الأبيض أو من وزيرة الخارجية "هيلاري كلينتون" .. كالتأكيد . مثلاً . على إنهاء الوضع بين الدولتين بشكل سلمي، أو اعتبار ما حدث قضية سيادية يمكن حلها بين القادة العراقيين والإيرانيين.

ولا يعني ما سبق، صرف النظر عن الدلالات الأخرى التي يمكن الخروج بها من تلك المسألة، إذ يمكن اعتبار الأزمة الأخيرة محاولة من جانب إيران لفرض أمر واقع فيما يتصل بتحديد مصير الحقل النفطي المتنازع عليه، خاصة وأنها جاءت قبل شهر واحد من بدء عمل اللجنة المشتركة بين البلدين، الخاصة بترسيم الحدود البرية والبحرية في شط العرب مع إيران، كما أن تلك الخطوة أثبتت أن ما يحرك الأخيرة في علاقاتها مع جيرانها، هو عامل المصلحة السياسية والاقتصادية، دون وضع أي اهتمام لأية اعتبارات أخرى.

وبعد.. فإن الأزمة الناتجة عن احتلال إيران لحقل "الفكة"، لن تكون الأخيرة في سلسلة الأزمات التي تطرأ على سطح العلاقات الإيرانية - العراقية، الأمر الذي يستدعي العمل على تسوية العوامل المسببة لتلك الأزمات، وعلى رأسها تصفية المشاكل الحدودية العالقة بين بغداد وطهران، والأهم من ذلك قيام العرب بصياغة أسس واضحة لعلاقاتهم مع إيران، تستند إلى الصراحة والشفافية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2009/12/23